مركز أفق المستقبل للاستشارات
OFOK Center for Consultancy
الكويت

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Society
إسطنبول

الحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية في المنطقة العربية

4 تقدير موقف استراتيجي

الجزء الثالث

فهرس

م	المحتويات	الكاتب	ص
1	المقدمة	أ. محمد سالم الراشد	4
2	تركيا 2018 «المتغيرات والمستجدات»	مجموعة التفكير الاستراتيجي د.متين أكسوي	7
3	التقرير الاستراتيجي للحالة الإيرانية 2018	مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية د. نبيل العتوم	25
4	أهم التغيرات الاستراتيجية في المشهد الإسرائيلي لعام 2018	مركز رؤية للتنمية السياسية	41
5	الولايات المتحدة في الشرق الأوسط 2018	مجموعة التفكير الاستراتيجي د.علي حسين باكير	65
6	متغيرات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية (٢٠١٨)	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ.حازم عياد	77
7	روسيا في الشرق الأوسط لعام 2018	مجموعة التفكير الاستراتيجي د.علي حسين باكير	87
8	الملف الروسي ٢٠١٨	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. فايز الجولاني	99
9	متغيرات السياسة الصينية خلال العام 2018	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ.حازم عياد	115
10	تقرير الحالة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي لسنة 2018	مؤسسة قرطبة لحوار الثقافات د. أنس التكريتي	131

مُقَدِّمَة

شهدت المنطقة العربية عام 2018 متغيرات وتحولات مهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، أثرت بصورة عميقة في الحالة الإقليمية، من حيث العلاقات والتحالفات وأدوار القوى الفاعلة في المنطقة التي تشهد سيولة شديدة، وتمرّ بحالة إعادة تشكّل لم تستقر بعد، وهو استمرار للأحداث التي مرت بها المنطقة منذ عام 2011.

إذ ما زالت الأزمة الخليجية بين قطر والدول المحاصرة (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر) مستمرة في حصد نتائجها السلبية على هذه الدول سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، وما زالت مستمرة في تداعياتها الخطيرة على الحالة الإقليمية، وعلى مستقبل مجلس التعاون الخليجي، وإسهامها في زيادة حالة الاضطراب بالمنطقة.

وإذ تشهد المنطقة تنامياً للمحاور الإقليمية في تعارض المصالح والصراع بينها على خلفيات ملفات، منها التمدد الإيراني في دول المنطقة، والتموضع الروسي في سورية، والدعم الأمريكي لأكراد سورية، ودعم إدارة ترمب لـ«إسرائيل» لما يسمى «صفقة القرن»، مع استمرار حالة اللااستقرار في ليبيا والجزائر وتونس، وسيطرة حكم الفرد في مصر.

وفي الساحة الفلسطينية، راوحت جهود المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس» مكانها، وشهدت مدينة القدس تطورات مهمة على صعيد المواجهة الشعبية بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال، حيث تواجه «صفقة القرن» تحديات ميدانية.

ومع توجهات لدول خليجية لتطوير علاقات سرية، فإن الكويت تشكّل حالة استثنائية قومية في هذا الجانب.

وشهد العراق عام 2018 تحديات وتحولات مفصلية، وفي سورية متغيرات ميدانية ومصالح متضاربة بين القوى الإقليمية والدولية، كما يمر لبنان والأردن بركود اقتصادي وتحديات سياسية كبيرة، وما زال اليمن يعيش معاناة إنسانية مستمرة وفشلاً في المفاوضات السياسية.

وفي ضوء التطورات الكثيفة والمتسارعة في المنطقة، يغدو ملحّاً قراءة ملامح البيئة السياسية الإقليمية بتحولاتها ومتغيراتها المختلفة، ويرصد تقدير الموقف الاستراتيجي لعام 2018، الذي تصدره جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، المتغيرات المهمة في المنطقة، ويستشرف مستقبل تطور معطيات البيئة الإقليمية، ويقف عند التحديات الأساسية التي تواجه المنطقة في عام 2019.

ولقد قدمت جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي هذا الجهد لأعوام 2015 و2016 و2017، كتقارير منفصلة، ويصدر التقرير السنوي الرابع لهذا العام (2018) ليغطي مساحة العالم العربي والقوى الإقليمية والدولية التي تؤثر في جيواستراتيجيات المنطقة العربية، والتقرير -كالعادة- من 3 أجزاء؛ الأول ملخص تنفيذي، والثاني تقرير عن حالة المشهد الجيواستراتيجي للمنطقة العربية، والجزء الثالث للحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية.

على أمل أن يستمر هذا الجهد الذي تقدمه جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي ليسهم في تطوير الأداء، ويشكّل إضافة نوعية في عملية صناعة القرار السياسي.

ويجدر التنويه إلى أن التقارير التي تناولت الأوضاع في الساحات المختلفة أعدّت من مراكز دراسات وباحثين تم تكليفهم بإعدادها، ولم تتدخل المجموعة في مضمونها؛ بالتالي فهي تعبّر عن قراءتهم للتطورات في تلك الساحات، فيما اقتصر دور المجموعة على إعداد ملخصات تلك التقارير، وقراءة الملامح العامة للحالة الإقليمية، والوقوف عند التوقعات والتحديات في المشهد الإقليمي.

وتتقدم جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي بجزيل الشكر للمراكز التي شاركت في هذا الجهد، والباحثين الذين ساهموا في إنجاز هذه التقارير، والشكر موصول للأستاذ عاطف الجولاني، عضو جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، لجهوده في تنسيق التحرير، والتقدير لمتابعة د. أشرف الشوبري، مدير جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، كما تتقدم إدارة جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي بجزيل الشكر والامتنان لمركز أفق المستقبل للاستشارات في الكويت لدعمه ورعايته لإصدار هذا التقرير، آملين من الله سبحانه القدير النجاح والسداد.

والله الموفق.

محمد الراشد

رئيس جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

تركيا في 2018

المتغيرات والمستجدات

مجموعة التفكير الاستراتيجي - إسطنبول

د.متين أكسوي

مقدمة:

لا شك بأن تحليل الأحداث في السياسة التركية ونقلها يعد أمراً غاية في الصعوبة، وذلك بسبب الموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به تركيا، وما يقف وراء هذا الخطاب هو الميراث التاريخي لتركيا والأزمات الأمنية الإقليمية والتآزر الذي يتحلى به المجتمع التركي، ولا شك أيضاً أن الانتخابات الرئاسية في 24 يونيو/ حزيران كانت الحدث الأبرز في عام 2018، التي جاءت برجب طيب أردوغان كأول رئيس لتركيا (بالنظام الرئاسي الجديد)، ومع الانتخابات حدّثت تركيا مؤسساتها وأسّست فريقاً تنفيذياً سريعاً وفاعلاً.

والحدث المهم الآخر الذي شهدته تركيا في عام 2018، هو عملية «غصن الزيتون» التي تشير إلى أن تركيا تتبع موقفاً لا هوادة فيه فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، ومع هذه العملية طهّرت تركيا منطقة عفرين من الإرهابيين، وبسطت الأمن في المنطقة لتوفير الأمن لسكانها.

التطورات التي شهدتها تركيا على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء تشير إلى أن عام 2018 كان عاماً حافلاً بالأحداث بالنسبة لتركيا. وأزمة القس برانسون تأتي في مقدمة العلاقات الشائكة مع الولايات المتحدة، وتقف علاقة برانسون مع محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو/ تموز وترويجه لمنظمة «بي كا كا» الإرهابية وراء الزخم الكبير لهذه الأزمة.

ورغم صدور رد فعل شديد من قبل الولايات المتحدة على وضع برانسون تحت الإقامة الجبرية في إطار محكامته؛ فإن موقف تركيا حيال مقاضاته على أراضيها تعرض للضعف لأسباب اقتصادية، وعاد برانسون إلى الولايات المتحدة، كما أن إقامة فتح الله غولن، زعيم منظمة غولن الإرهابية/ الكيان الموازي، على الأراضي الأمريكية ما تزال تشكل أحد أبرز العوامل في تصعيد العلاقات مع الولايات المتحدة التي تعتبرها تركيا حليفة لها منذ سنوات طويلة، ويعد عدم إعادة زعيم المنظمة إلى تركيا في مقدمة الأسباب التي قد تؤدي

لعرقلة العلاقات الثنائية بين البلدين.

تسير العلاقات التركية الروسية في أعلى مستوى لها في التاريخ بفضل جهود الرئيسين أردوغان، وبوتين، وذلك عبر الخطوات المشتركة التي تم اتخاذها في الشأن السوري ونقل الغاز الطبيعي (الروسي) إلى أوروبا. وعلى الرغم من أن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي أفضل من العلاقات مع الولايات المتحدة؛ فإن الخطوات الإيجابية التي لم يتخذها الاتحاد الأوروبي لا ترتقي إلى درجة أعلى من مستوى الركود. وعلى عكس الجهات التي حاولت تحميل تركيا جريمة اغتيال جمال خاشقجي؛ كشفت تركيا عن أصابع سعودية مغموسة في الجريمة، وأثبتت فعالية العمل الاستخباراتي في المحافل الدولية.

حاولت بعض الجهات وضع تركيا في وضع حرج على صعيد السياسة الخارجية كما هي في السياسة الداخلية، عبر رفع سعر صرف الدولار الذي لا يمكن تفسيره من خلال البيانات الاقتصادية، ولكن تركيا تحافظ رغم ذلك على استقرارها الداخلي وتنفذ سياساتها الإقليمية والدولية دون تباطؤ.

السياسة الداخلية:

انتخابات 24 يونيو/ حزيران الرئاسية والبرلمانية:

مع الاستفتاء الذي جرى في أبريل/ نيسان 2017، انتقل نظام الحكم في تركيا إلى نظام برلماني على نمط تركي، عقب عملية الاستفتاء تحدثت أوساط تركية عن ضرورة إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وآخرون قالوا: إن الانتخابات ستعقد في موعدها، وفي 16 أبريل/ نيسان دعا رئيس حزب الحركة القومية، دولت بهجه لي، في كلمته خلال اجتماع كتلة حزبه البرلمانية جميع الأحزاب في البلاد إلى الذهاب لانتخابات مبكرة، بسبب الأوضاع الراهنة، مقترحاً عقدها في 26 أغسطس/ آب، بهجه لي الذي التقى الرئيس أردوغان في 18 أبريل/ نيسان أكد أن الحزبين (العدالة والتنمية، والحركة القومية) توصلا إلى اتفاق حول إجراء الانتخابات المبكرة في 24 يونيو/ حزيران.

تقارب حزب الحركة القومية ورئيسه دولت بهجه لي مع أردوغان وحزبه العدالة والتنمية عقب محاولة الانقلاب الفاشلة 15 يوليو/ تموز، تحول إلى تحالف مع اقتراب

موعد الانتخابات المبكرة، ليستعد الحزبان لانتخابات 24 يونيو/ حزيران عبر «تحالف الشعب».

والأحداث التي شهدتها تركيا كانت العنصر الذي وضع أسس هذا التحالف، والمثال على ذلك دعم بهجه لي لأردوغان في عملية «درع الفرات»، وفي داخل البرلمان دعم التصويت لمصلحة استفاء الشعب حيال الانتقال إلى النظام الرئاسي، وغيرها من المواقف كانت تشير إلى تأسيس تحالف بين الحزبين.

التحالف بين حزبي العدالة والتنمية، والحركة القومية، تشكل في 20 فبراير/ شباط قبل صدرو «قانون التحالف»، واكتسب التحالف الرسمية عبر توقيع الرئيس أردوغان عليه في 3 مايو/ أيار خلال عودته من زيارة كوريا الجنوبية على متن الطائرة، كما انضم حزب الوحدة الكبرى الذي خاض الانتخابات من لائحة حزب العدالة والتنمية، فيما قرر حزب الدعوة الحرة دعم تحالف الشعب من الخارج.

وفي 16 مارس/ آذار 2018 نشرت الجريدة الرسمية القانون رقم (7102) والمعدل لقانون الأحكام الأساسية للانتخابات وسجلات الناخبين وبعض القوانين أو ما يعرف بـ«قانون التحالف»، وهو الذي يتيح للأحزاب التحالف فيما بينها في الانتخابات.

رغم عدم تقبل أحزاب المعارضة في البداية فكرة الدخول في تحالفات، فإنها قررت لاحقاً خوض غمار الانتخابات تحت اسم «تحالف الأمة»، وضمّ هذا التحالف حزب الشعب الجمهوري، وحزب «إيي»، وحزب السعادة. الأحزب المذكورة التي صوتت ضد الانتقال إلى النظام الرئاسي في الاستفتاء، أعلنت في 5 مايو/ أيار عن اسم تحالفها، فيما أن الحزب الديمقراطي خاض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عبر لائحة حزب «إيي»، ولذا لم يطبع شعار الحزب الديمقراطي في بطاقة الاقتراع.

من جانبه، أعلن حزب الشعوب الديمقراطي الذي صوت ضد الانتقال إلى النظام الرئاسي في استفتاء 16 أبريل/ نيسان 2017، أنه سيصوت لمصحلة مرشح «تحالف الأمة» للانتخابات الرئاسية، فيما إذا جرت جولة اقتراع ثانية للانتخابات، بغض النظر عن اسم المرشح.

لم يكن لدى حزب «إيي» العدد الكافي من النواب في البرلمان لتشكيل كتلة برلمانية (يتطلب تشكيل الكتلة 20 نائباً)، وإثر ذلك قام رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال

قليجدار أغلو، بحملة مفاجأة عبر الضغط على 15 نائباً من حزبه لتقديم استقالتهم من الحزب والانتقال كإعارة إلى حزب «إيي» ليتمكن الأخير من تشكيل كتلته البرلمانية، وهذا كان حدثاً شبيهاً لحادثة سميت بـ«فندق غونيش» (نسبة لمكان عقد الاتفاقية)؛ حيث قام رئيس الوزراء الراحل، بولنت أجاويد، وهو كان يشغل أيضاً رئاسة حزب الشعب الجمهوري، بضم 12 نائباً من حزب العدالة، عام 1977.

وصف الشعب والسياسيون تحالف الأمة بـ«تحالف المتناقضين»، بسبب أن أيديولوجيات الأحزاب المتحالفة لم تكن قريبة من بعضها، واعتراض رئيسة حزب «إيي» ميرال أقشنار على ترشيح التحالف الرئيس التركي السابق عبدالله غل للانتخابات الرئاسية أدى إلى شرخ في التحالف، وإثره أعلنت أقشنار عن ترشيح نفسها للانتخابات الرئاسية، فيما رشح حزب الشعب الجمهوري نائبه محرّم إنجه بعد أن تعذّر ترشيح غل.

من جهة أخرى، أثار أسلوب إعلان رئيس الشعب الجمهوري كمال قيلجدار أغلو مرشح حزبه للانتخابات جدلاً واسعاً ضمن فئات الشعب والسياسيين على حد سواء، حيث قال قليجدار أوغلو: «تعال إلى هنا محرم إنجه» خلال دعوته لصعود المنصة والتلويح للجماهير، وفي الواقع تصريحات محرم إينجه بعد الانتخابات كانت تشير إلى خسارته السباق الرئاسي بسبب أسلوب إعلان قليجدار أغلو عن اسمه.

وبينما فاز تحالف الشعب في الانتخابات البرلمانية، أصبح الرئيس أردوغان أول رئيس للبلاد في النظام الرئاسي على النمط التركي، حصل أردوغان في الانتخابات على ٪52.59 من أصوات الشعب، ومحرم إنجه على ٪30.64، وصلاح الدين ديمرطاش (مرشح الشعوب الديمقراطي) على ٪8.4، وميرال أقشنار على ٪7.29، بعدها أعلن عن الحكومة الرئاسية التي ضمت رجال أعمال وسياسيين وإداريين رفيعي المستوى.

منظمة فتح الله غولن الإرهابية:

في عام 2018 واصلت تركيا مكافحة الإرهاب بلا هوادة، فتركيا التي ناضلت ضد منظمة «بي كا كا» الإرهابية على مر سنوات طويلة، كافحت أيضاً تنظيم «ي ب ك» «ي ب ج» على الصعيد الإقليمي، وفي عام 2016 دخل حزب إرهابي جديد على جدول التنظيمات التي تكافحها تركيا، والمتمثلة بمنظمة غولن الإرهابية.

كافحت هذه المنظمة الإرهابية في الداخل وخارج أراضيها، وبسبب مواصلة تركيا مكافحة المنظمة لم تقم وسائل الإعلام التركية بإزالة الأخبار المتعلقة بالعمليات ضد المنظمة، وفي عام 2018 قامت السلطات التركية بمحاكمة وإلقاء القبض على العديد من أعضاء المنظمة، ونذكر أسماء بعضهم، المتهم بالانتماء لمنظمة إرهابية مسلحة، قطب الدين غولن، شقيق فتح الله غولن، زعيم المنظمة، وقد قضت المحكمة عليه بالسجن 10 سنوات و6 أشهر، بالإضافة إلى أحمد ألطان، ومحمد ألطان، ونازلي إليجاك، و3 مسؤولين عن الشؤون الإعلامية في المنظمة، قضت المحكمة عليهم بالسجن المؤبد، فيما حصل المتهم تيبت مراد سانلي مان على البراءة، كما أن جهاز الاستخبارات التركي أنزل ضربة موجعة للمنظمة عبر إلقاء القبض على 6 قياديين لديها في البلقان واستقدمتهم إلى تركيا.

وفي عام 2018 حصلت مستجدات مهمة على صعيد المؤسسات التعليمية التي تمثل إحدى أهم ركائز المنظمة، فأغلقت دول أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وغينيا الإستوائية، وساحل العاج، واليابان، والكاميرون، والنيجر، وفنزويلا، العديد من مدارس المنظمة التي تنشط على أراضيها.

وبفضل العمليات التركية، ألقي القبض على العديد من أعضاء المنظمة خارج تركيا، منهم جيهان أوزكان، وقهرمان دميراز، وحسن حسين غوناكان، ومصطفى أردم، وعثمان قره قايا، وعثمان أوزبينار، وإبراهيم آق باش، وعدنان دمير أونال، وعيسى أوزدمير، وصالح ذكي يغيت، ويوسف إينان، وجميعهم استقدموا إلى تركيا لمحاكمتهم، فواصلت تركيا عملياتها ضد المنظمة طوال عام 2018، وقبضت فيها على أعضاء المنظمة.

عملية «غصن الزيتون»:

قادت تركيا نضالاً ضد تنظيم «ب ي د/ بي كا كا» الإرهابي وعناصره في منطقة عفرين عبر عملية «غصن الزيتون»، العملية التي انطلقت في 20 يناير/ كانون الثاني «بهدف توفير أمن واستقرار حدودنا والمنطقة والقضاء على عناصر تنظيمات بي كا كا/ كا جي كا- ب ي د- ي ب ك، وداعش، وتحرير سكان المنطقة الصديق والشقيق من اضطهاد هذه التنظيمات الإرهابية». ووفق ما أعلنته القوات المسلحة التركية، فإنه جرى تحييد 4608 إرهابيين، وإبطال مفعول قرابة ألفي قنبلة في العملية التي استمرت 58

يوماً، وانتهت عبر السيطرة على عفرين في 18 مارس/ آذار، فيما استشهد من القوات التركية 55 جندياً وأصيب 243 آخرين بجروح.

السياسة الخارجية:

1 - العلاقات مع الولايات المتحدة:

شهدت العلاقات الأمريكية التركية في عام 2018 أزمة هي الأكبر في العقد الأخير، وتشكل الخلافات حيال الملف السوري، وعدم استجابة الولايات المتحدة لرغبات تركيا حيال مكافحة منظمة غولن الإرهابية مثالين على الأزمة بين الطرفين، كما أنه بالإمكان إضافة أمثلة أخرى على هذين المثالين، كأزمة منبج، وأزمة القس برانسون، والعقوبات الاقتصادية الأمريكية على تركيا، ومقاضاة نائب رئيس مصرف «خلق بنك» خاقان أتيلا في محاكم نيويورك، وحبسه على ذمة التحقيق لفترة.

المسألة السورية:

عند تحليل المسألة السورية بشكل خاص عبر تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن تصريحات وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) كانت لافتة للنظر خلال عام 2018، أبرز هذه التصريحات هي النية في تشكيل قوة حدودية شمالي سورية، قوامها من عناصر «ي ب ك»؛ الأمر الذي قوبل في أنقرة بشكوك كبيرة؛

لأن تحقيق نية كهذه يعني ارتفاع درجة التهديد التي تشعر بها تركيا إلى أعلى مستوياتها. عقب ذلك، دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الولايات المتحدة الأمريكية إلى التوقف عن التحرك مع تنظيمات «ي ب ك/ب ي د» الإرهابية، وإلى الإسراع في سحب قواتها العسكرية من المنطقة[1].

رئيس قيادة القوات المركزية الأمريكية (سنتكوم)، الجنرال جوزيف فوتيل، أوضح أن انسحابهم من هناك سيحول دون الوصول إلى أهداف مكافحة تنظيم «داعش»، وأن الانسحاب من نقطة استراتيجية مثل مدينة منبج شمالي سورية أمر غير ممكن. لم تقف

(1) https//:www.trthaber.com/haber/gundem/cumhurbaskani-erdogan-abdnin-teror-orgutu-pydypgye-destegi-devam-ediyor.386093-html

تركيا مكتوفة الأيدي أمام هذا وردت بإطلاق عدة عمليات في شمالي سورية استهدفت خلالها أهدافاً تابعة لـ«ي ب ك».

نظراً لدفع التصرف التركي هذا أمام ممارسات الولايات المتحدة، العلاقات الثنائية إلى طريق مسدود أكثر، قرر بعض المسؤولين الأمريكيين بمن فيهم وزير الخارجية ريكس تيلرسون، زيارة بلدان في الشرق الأوسط من بينها تركيا (لبنان، والأردن، ومصر والكويت)، أملاً في تطبيع العلاقات.

سار تيلرسون على نهج الجنرال فوتيل وقال في كلمة له خلال زيارته الكويت: إن التحركات التركية شمالي سورية تعرقل مكافحة «داعش». بدوره، رد وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو على هذه التصريحات بالإشارة إلى أن علاقات البلدين تمر بمرحلة حساسة للغاية، وأن على البلدين إما تحسينها أو أنها ستنتهي تماماً، لكن رغم هذا لم تنجح بشكل كامل مبادرات تطبيع وتحسين العلاقات التي كانت مدعومة بمجموعات مؤلفة من دبلوماسيين رفيعي المستوى[1].

ومع زيارة وزير الخارجية التركي إلى واشنطن في يونيو/ حزيران، توصّل البلدان ضمن إطار استراتيجياتهما إلى اتفاق حول منبج، هذا الاتفاق كان ينص على تشكيل إدارة جديدة في منبج، وإطلاق دوريات تركية–أمريكية مشتركة، رغم أن هذا الاتفاق كان بمثابة إيفاء واشنطن لبعض وعودها تجاه أنقرة، فإن خطوات تطبيع العلاقات تبقى غير كافية طوال الفترة التي يواصل فيها «ي ب ك» تواجده في منبج. الرئيس أردوغان يؤكد في كل كلمة له أن «ب ي د/ي ب ك» ليس مختلفاً أبداً عن منظمة «بي كا كا» الإرهابية، في إشارة إلى الولايات المتحدة التي تدعي ذلك، ويوضح أردوغان أن العمليات العسكرية لبلاده في سورية هي بمثابة إعادة الأراضي إلى أصحابها من الشعب السوري، إلا أن التواجد الأمريكي في المنطقة يعد عائقاً كبيراً أمام هذا.

أزمة القس برانسون:

في الوقت الذي كانت تستمر فيه الأزمة السورية بشكل جزئي في العلاقات التركية الأمريكية، كانت قضية القس الأمريكي أندريه برانسون تتواصل داخل تركيا أيضاً. في

(1) https://www.bbc.com/turkce/haberler-turkiye-43051423

سبتمبر/ أيلول 2016 تم الإقرار بطرد الأمريكي برانسون الذي كان يعمل كراهب في إحدى كنائس ولاية إزمير التركية، برفقة زوجته، خارج الأراضي التركية،

في هذا الإطار، تم تسليم برانسون وزوجته اللذين كانا يقيمان في تركيا منذ 20 عاماً، إلى إدارة الهجرة التركية، وفي 9 ديسمبر/ كانون الثاني 2016 تم إصدار قرار بحبسه حتى 35 عاماً بتهمة كشفه عن معلومات سرية للدولة التركية، عبر التعاون مع منظمتي «غولن» و«بي كا كا» الإرهابيتين، وبحلول 16 مايو/ أيار 2017 تطرق الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، خلال لقائه بنظيره التركي رجب طيب أردوغان، إلى وجوب إطلاق سراح برانسون، وفي 28 سبتمبر/ أيلول 2017 قال الرئيس التركي في كلمة له بالمجمع الرئاسي بمناسبة تخريج دفعة من أكاديمية الشرطة: «يقول لي: سلمونا الراهب، قلت له: لديكم أنتم راهب أيضاً (في إشارة إلى فتح الله غولن)، أعيدوه أنتم لنا كي ننظر نحن بدورنا في القضاء بشأن الراهب الأمريكي، ونسلمه إياكم»، في هذه المرحلة، عُقدت الجلسة الأولى في محاكمة برانسون، بتاريخ 16 أبريل/ نيسان 2018، وحكمت المحكمة حينها بمواصلة حبس برانسون وتأجيل المحاكمة إلى 7 مايو/ أيار من العام نفسه.

أما في 19 أبريل/ نيسان صرح ترمب بأن الراهب برانسون تعرض للظلم، وأنه بناء على ذلك يعمل بعض أعضاء الشيوخ الأمريكي على فرض العقوبات على تركيا بسبب هذا الأمر، رفضت تركيا إطلاق سراح برانسون خلال الجلسة الثانية من المحاكمة التي جرت في مايو/ أيار، ولاحقاً؛ تم رفض قرار إطلاق سراحه مرتين أيضاً، وفي 25 يوليو/ تموز تم تخفيف عقوبة برانسون من الحبس إلى الإقامة الجبرية؛ نظراً لظروفه الصحية.

بدورها، أعلنت واشنطن أن هذه الخطوة غير كافية، محذرة أنقرة إما أن تطلق سراح برانسون أو أن تتحمل تبعات ذلك[1]، عقب ذلك مباشرة، فرضت واشنطن عقوبات على كل من وزير الداخلية التركي سليمان صويلو، ووزير العدل عبدالحميد غل اللذين يُعتقد أن لهما دوراً في عدم إطلاق سراح برانسون، وحظرت جميع ممتلكات الوزيرين التركيين في الولايات المتحدة، أخيراً وفي 12 أكتوبر/ تشرين الثاني 2018 حكمت المحكمة التركية بموجب المادة (220/7) من قانون الجزاء التركي، بحبس الراهب برانسون لمدة 3 أعوام وشهر و15 يوماً، إضافة إلى رفع إقامته الجبرية، وإزالة الحظر الموجود على سفره خارج تركيا[2]، وعقب رفع إقامته الجبرية، عاد الراهب برانسون إلى الولايات المتحدة الأمريكية،

(1) https://www.bbc.com/turkce/haberler-dunya-44964967
(2) https://tr.sputniknews.com/trend/abd-gulen-rahip-andrew-brunson-yaptirim/

وعقب إطلاق سراحه، فرضت واشنطن ضرائب إضافية بنسبة ٪50 على الصادرات التركية من الصلب والألمنيوم، لترتفع أسعار صرف الدولار من 4.9 أمام الليرة التركية إلى 7.2؛ الأمر الذي أدى إلى فقدان العملة المحلية بنسبة ٪35 من قيمتها. بدورها، اعتبرت أنقرة هذا الأمر بمثابة «حرب اقتصادية» تشنها واشنطن ضدها[1].

تسليم مقاتلات «إف35-»:

فيما يخص صفقة مقاتلات «35- F» التي تم الحديث عنها أيضاً خلال أزمة الراهب برانسون، تصدرت المشهد مرة أخرى من خلال مطالبة الجانب الأمريكي بإخراج تركيا من برنامج إنتاج «35- F»، وتمت الإشارة إلى شراء تركيا منظومة «400- S » الدفاعية الروسية، كأحد أسباب هذا المطلب، حيث زعمت الولايات المتحدة أن مبادرة أنقرة لشراء المنظومة الروسية يتناقض مع القوانين الأمريكية؛ وكنتيجة لذلك، تم الحديث عن وجود حالة من التردد لدى الجانب الأمريكي حول تسليم مقاتلات «35- F » لأنقرة[2]. بدوره، رد الرئيس التركي على هذا بقوله: «نحن قمنا بتسديد مبلغ بقيمة 900 مليون دولار بموجب اتفاقية «400- S»، ويتوجب تسليمنا مقاتلات «35- F»، سواء سلمتمونا أم لا.. العالم لم يعد حكراً على بلد واحد، إن لم تعط لنا تلك الدولة، نقوم بشرائها من بلد آخر، أو نقوم بإنتاجها بأنفسنا»[3].

صفقة شراء مقاتلات «35- F»، عبارة عن صفقة تمت المصادقة عليها من قبل، بل وحتى سدد ثمنها، لذا من غير الوارد بالنسبة لتركيا، التراجع عن الصفقة أو عدم تسليمها المقاتلات، إلا أن السيناتوريين الأمريكيين لانكفورد، وشاهيم، وتيليس، قدموا مقترحاً لمجلس الشيوخ الأمريكي، مكوناً من صفحتين، وينص على عرقلة تسليم مقاتلات «35- F» لأنقرة، اللافت في نص المقترح هو إمكانية تسليم الرئيس الأمريكي المقاتلات بشكل استثنائي، ويتوجب على تركيا تحقيق بعض الشروط من أجل تنفيذ هذا الاستثناء، هذه الشروط هي: عدم إلحاق الضرر بالعمليات الداخلية لحلف شمالي الأطلسي (ناتو)، وعدم المبادرة لشراء معدات الدفاع من البلدان التي فُرضت عليها العقوبات الأمريكية، وعدم اتخاذ خطوات من شأنها تهديد أمن دول «الناتو»، وعدم الانفتاح على البلدان

(1) https://www.stratejikortak.com/2018/08/abd-turkiye-dolar-yaptirimi.html

(2)https://www.haberturk.com/abd-den-turkiye-ye-f-35-engeli-1984039#

(3) http://www.hurriyet.com.tr/video/abdye-mesaj-eger-f-35leri-vermezlerse-40942203

والقوى التي تعد عدوة بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، والكف عن حبس مواطن أو عدة مواطنين أمريكيين. في نهاية المطاف، يمكن تحديد إطار المقترح المقدّم حول برنامج مقاتلات «F– 35»، بأزمة الراهب برانسون وصفقة «S–400 » الروسية[1].

قضية مصرف «خلق»:

أوقف مكتب التحقيقات الفيدرالية (إف بي آي) النائب السابق للمدير العام لبنك خلق التركي، محمد هاكان أتيلا، بتهمة انتهاك العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، والتزوير المصرفي، وتم إصدار قرار بحبسه في اليوم نفسه، وأودع المصرفي التركي عقب ذلك في سجن «منهاتان» الأمريكي، الذي كان يوجد فيه أيضاً رجل الأعمال التركي من أصول إيرانية، رضا ضراب.

تم الحكم بحبس المصرفي التركي 50 عاماً، وتغريمه بمليوني دولار، بتهمة مساعدته رضا ضراب في انتهاك العقوبات الأمريكية على إيران، تغير اسم هذه القضية التي مارس فيها رضا ضراب دور المعترف، من «الولايات المتحدة ضد رضا ضراب» إلى «الولايات المتحدة ضد هاكان أتيلا»، وبعد المقترحات التركية في هذا الخصوص قلّص قاضي المحكمة الأمريكية سنوات السجن المفروضة على هاكان أتيلا، إلى 32 شهراً، إلا أن الرد التركي على هذا لم يتأخر أيضاً، حيث ذكر بيان صادر عن وزارة الخارجية التركية أن عقوبة الحبس المفروضة على هاكان أتيلا باطلة وظلم. بدوره، أوضح نائب رئيس مجلس السياسة الخارجية الأمريكية بيرمان، أن احتمالية ارتكاب المصرفي التركي انتهاكات ما، باتت متدنية جداً، وأنه ستتم إعادته إلى تركيا عقب قضائه مدة حبسه، وأنه لن يخضع للرقابة القضائية بعدها[2].

(1) https://www.haberturk.com/yazarlar/serdar-turgut-2025/1939785-f-35-krizi
(2) https://www.bbc.com/turkce/haberler-dunya-44138492

2 - العلاقات مع روسيا:

المسألة السورية:

البلد الوحيد الذي لم يشهد تغيراً في النظام الحاكم عقب الربيع العربي هو سورية، حيث لا يزال بشار الأسد على رأس إدارته المزعومة.

علاقات تركيا مع الحكومة السورية كانت جيدة قبل الربيع العربي، إلا أنها لم تعد كذلك بعده، حيث أكدت أنقرة اتباعها سياسات تدعم رحيل الأسد عن السلطة، كما كانت سورية موضع مواجهة بين تركيا وروسيا، لكن تحولت فيما بعد إلى مجال يتحرك فيه البلدان بشكل مشترك.

تطبيع العلاقات بين أنقرة وموسكو عقب حادثة إسقاط أنقرة المقاتلة الروسية «سو-24»، دفع البلدين إلى اتباع سياسات تحُول دون تراجع مستوى العلاقات بسبب النظام السوري.

كما يعد توصل البلدين إلى اتفاق حول سورية ذا أهمية كبيرة من حيث استمرارية التعاون الاستراتيجي بينهما، ومن حيث إيجاد حل للأزمة السورية أيضاً، وكنتيجة لتعاونها مع روسيا حول المسألة السورية، استطاعت تركيا إطلاق عملياتها العسكرية في منطقة عفرين (شمال غربي سورية)، وتطهير المنطقة من الإرهـاب، وعلى عكس الاتفاق مع روسيا، أدى دعم الولايات المتحدة الأمريكية تنظيم «ي ب ك» إلى توتر العلاقات التركية الأمريكية، فضلاً عن تنوّع سياساتها الأمنية.

نجحت أنقرة وموسكو من خلال قمة «سوتشي» في التوصل إلى اتفاق يقضي بتشكيل منطقة آمنة ومنزوعة السلاح في محافظة إدلب السورية، القرارات التي اتُخذت في هذه القمة هي:

- إقامة منطقة منزوعة من الأسلحة الثقيلة بعرض يتراوح ما بين 15 إلى 20 كيلومتراً على طول خط التماس.
- تحديد حدود المنطقة منزوعة السلاح نتيجة الأعمال التي ستجري على الأرض الواقع.
- ستقوم تركيا وروسيا بالتنسيق معاً لإطلاق دوريات في المنطقة المذكورة.

- ستواصل المعارضة السورية بقاءها في الأماكن التي كانت تتمركز فيها، مع الحفاظ على الوضع الحالي هناك.
- ستقوم روسيا بتقديم ضمانات لعدم وقوع أي اعتداء على إدلب.
- انسحاب جميع الفصائل المسلحة المتطرفة من المنطقة المنزوعة السلاح.
- ستتولى تركيا وروسيا توثيق استفزازات الأطراف الأخرى أو انتهاكاتها بنود الاتفاق.
- استئناف حركة السير قبل نهاية العام الجاري، على طريقي حلب–اللاذقية، وحلب–حماة، اللذان يحملان أهمية كبيرة من حيث الحركة التجارية (في سورية).
- سيتم الحفاظ على مناطق خفض التوتر في إدلب، إضافة إلى تقوية نقاط المراقبة التركية.
- سيتم سحب جميع الأسلحة الثقيلة التابعة للأطراف المتنازعة، من المنطقة منزوعة السلاح في إدلب، اعتباراً من 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2018[1].

«عملية عفرين» التي استمرت 58 يوماً، أظهرت بوضوح موقف تركيا الصارم فيما يخص مكافحة الإرهاب، وساهمت في فهم/إدراك واشنطن لموقف أنقرة بشكل أفضل، وتوصّل تركيا والولايات المتحدة إلى اتفاق منبج، ونصّ الاتفاق الذي توصّل إليه وزير الخارجية التركي مولود تشاويش أوغلو ونظيره الأمريكي مايك بومبيو، في 4 يونيو/ حزيران 2018، على:

- إطلاق دوريات مشتركة بين الجيشين التركي والأمريكي.
- شمول الدوريات المشتركة منطقة منبج.
- قيام المسؤولين الأمريكيين بجمع الأسلحة الثقيلة من عناصر «ي ب ك».
- تأمين إخلاء منبج من كافة عناصر التنظيمات الإرهابية.
- تأمين الاستقرار في منبج على يد الإدارات المحلية وقوات الأمن المحلية، التي سيتم تشكيلها بشكل مشترك بين أنقرة وواشنطن[2].

(1) http://www.suriyegundemi.com/2018/09/26/idlibteki-muhalif-orgutlenmelerin-soci-mutabakatina-tepkileri-ve-olasi-sonuclar/

(2) http://www.suriyegundemi.com/2018/10/22/menbic-sureci/, (19.01.2019)

في 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، استضافت مدينة إسطنبول قمة رباعية ضمت تركيا وفرنسا وألمانيا وروسيا.

غياب الولايات المتحدة في القمة حمل رسالة مختلفة تمثلت في أن تركيا باتت ترسخ موقعها ومكانتها في المنطقة، وترغب في التحرك بما يتناسب مع سياساتها هي، لا كما تريد واشنطن، إضافة إلى أن تقديم الولايات المتحدة مساعدات إلى التنظيمات الإرهابية دفع بأنقرة إلى وضع ذلك بعين الاعتبار خلال تحديد سياساتها.

النقاط الرئيسة التي اتفقت عليها الدول المشاركة في ختام القمة جاءت كنتيجة للموقف التركي المتعلق بسياساتها في سورية، ونص البيان الختامي للقمة الرباعية على التأكيد على مواصلة العزيمة في مكافحة الإرهاب للقضاء بشكل كامل على تنظيمات داعش، وجبهة النصرة، والقاعدة وغيرها من التنظيمات والمجموعات المرتبطة بها والمصنّفة كإرهابية من قبل الأمم المتحدة، ورفض الأجندة التي تهدف لإلحاق الضرر بسيادة سورية ووحدة أراضيها، وبالأمن القومي للدول المجاورة لها، والدعوة إلى تشكيل لجنة صياغة الدستور السوري الجديد قبل نهاية عام 2018 بهدف تحقيق الإصلاح الدستوري وتهيئة الأرضية لانتخابات حرة ونزيهة برعاية أممية يشارك فيها جميع السوريين بمن فيهم المغتربون، وتلبي أعلى معايير الشفافية والشرعية [1].

المقاربة التركية تجاه سورية خلال عام 2018 وما قبله زادت من قوة أنقرة في المنطقة بشكل عام، وفي سورية بشكل خاص، وعلى تركيا أن تحافظ على مكانتها فيما يخص الشأن السوري، وعلى وجودها هناك حتى عودة الأمور إلى طبيعتها في البلاد، كما عليها أن تواصل أيضاً تبني الأدوار الفعالة والنشطة من أجل تطهير المنطقة من التنظيمات الإرهابية، وتأمين عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم.

صفقة «S -400»:

في الواقع، كانت تركيا ترغب قبل شرائها منظومة «S -400» الجوية الروسية، بشراء صواريخ «باتريوت» الأمريكية، وهذا ما أعلنته مراراً، حتى إن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، قال في يوليو/ تموز 2017: «يحق لكل بلد اتخاذ التدابير من أجل أمنه، ونحن أجرينا مباحثات في عدة مناسبات مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الخصوص، إلا أننا لم نستطع الحصول عليها (صواريخ باتريوت)؛ لذا قمنا بوضع خطة

(1) http://t24.com.tr/haber/istanbuldaki-suriye-zirvesinin-sonuc-bildirisi-yayimlandi,733982

حول منظومة «400- S»، وأجرت جهاتنا المختصة ولا تزال، مباحثاتها بشكل متبادل، وسنخطو خطواتنا في هذا الشأن»[1].

مقابل التعاون التركي في هذا المجال مع روسيا، قامت الخارجية الأمريكية بتهديد أنقرة بالعقوبات وحظر بيعها مقاتلات «35- F».

في عام 2017، صرّح فيه رئيس الأركان الأمريكي، جوزيف دانفورد، بأن تركيا لم تشتر منظومة «400- S» من روسيا، وفي حال فعلت ذلك، كان الأمر سيكون مثيراً للقلق، إلا أنهم لم يقوموا بذلك. بعد عام من هذا التصريح، قال نائب وزير الخارجية الأمريكي، المسؤول عن الشؤون الأوروبية والأوراسية، ويس ميتشل: إنه سيتم فرض عقوبات على أنقرة في حال اشترت منظومة «400- S» من موسكو. أمام كل هذه التهديدات والاعتراضات، اتبعت تركيا سياسات مستقلة، ووقعت اتفاقية مع موسكو لشراء منظومة «400- S» الدفاعية الجوية، هذه الصفقة كانت مهمة بالنسبة لتركيا من الناحية السياسية والعسكرية؛ من الناحية السياسية حيث خرجت من حدود دائرة حلف «الناتو»، وعملت على سد احتياجاتها عبر البحث عن شركاء جدد، أما من الناحية العسكرية فقد شعرت بالحاجة إلى منظومة «400- S»، وحصلت عليها، في خطوة تعتبر مهمة من حيث التصدي للاعتداءات الجوية، بموجب الاتفاقية التي توصلت إليها أنقرة مع موسكو أعلنت شركة «Rosoboronexport» الروسية أنها ستبدأ بتسليم منظومة «400- S» إلى تركيا، خلال عام 2019[2].

3 - العلاقات مع الشرق الأوسط:

سجل تركيا المتعلق بالشرق الأوسط خلال عام 2018 تضمن الحرب الداخلية في سورية، والقضية الفلسطينية، واغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي من قبل الرياض في 2 أكتوبر/ تشرين الأول. قبل ذلك، شكّلت عمليتا «درع الفرات» ومن بعدها «غصن الزيتون»، أساس العلاقات التركية مع منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2018. إحدى هذه العمليات التي اعتزمت تركيا القيام بها من أجل القضاء على التهديدات التي تطال أمنها والأمن الإقليمي هي العملية التي سُمّيت بعملية «منبج»، إلا أن موعد تنفيذ هذه العملية لم يتم تحديده بشكل قطعي، عقب مكالمة هاتفية بين الرئيس التركي رجب

(1) https://www.amerikaninsesi.com/a/abd-nin-patriot-aciklamasi-s400-alimini-etkiler-mi/4707511.html
(2) https://www.haberturk.com/rusya-s-400-leri-2019-da-turkiye-ye-teslim-etmeye-baslayacak-2113090

طيب أردوغان، ونظيره الأمريكي دونالد ترمب[1].

يتضح من خلال جميع خطابات وأنشطة الرئيس أردوغان، مواصلته الوقوف بجانب الدولة الفلسطينية وشعبها، حيث أعلنت تركيا التي استلمت في عام 2018 الرئاسة الدورية لمنظمة التعاون الإسلامي، إدانتها احتلال الضفة الغربية، وفي 30 مارس/ آذار 2018 انطلقت في كافة أرجاء المناطق الفلسطينية وعلى رأسها قطاع غزة مبادرة مسيرات «العودة الكبرى». وفي هذا السياق، قدمت تركيا مساعدة مالية بقيمة 1.2 مليون دولار إلى منظمة الصحة العالمية، لتوفير مساعدات طبية عاجلة لقطاع غزة، عقب الأحداث التي شهدتها[2].

اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي:

في 2 أكتوبر/ تشرين الثاني 2018، توجه الصحفي السعودي جمال خاشقجي المولود في المدينة المنورة بتاريخ 13 أكتوبر/ تشرين الثاني 1958، برفقة خطيبته التركية خديجة جنكيز، إلى مقر قنصلية بلاده في إسطنبول، لإتمام بعض الأورق المتعلقة بالزواج داخل مبنى القنصلية، تقع حادثة مؤلمة تتحول إلى قضية عالمية. عند البحث في أدلة مقتل خاشقجي على يد فريق اغتيال، نرى بأن حادثة مقتله كانت بمثابة عملية كبيرة لا يمكن إخفاءها، حتى إن السلطات الأمنية التركية لم تستطع تفتيش مبنى القنصلية كما ينبغي، بسبب اتفاقية فيينا الموقعة عام 1961، التي تمنح الحصانة للدبلوماسيين والبعثات الدبلوماسية، وضعت تركيا المملكة العربية السعودية في صورة ما جرى، إلا أن ولي العهد السعودي قابل الأمر بالتكذيب، معارضاً (في البداية) إجراء تفتيش في مبنى القنصلية، إلا أن الأيام الـ10 الأولى شهدت بعض التحقيقات/التدقيقات حول القضية، بهدف عدم اختفاء أدلة الجريمة، وفي 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2018 أفاد الرئيس التركي أنه سيتابع هذه القضية بنفسه، مبيناً اعتزامه الإعلان بنفسه عن النتائج التي سيتم التوصل إليها لاحقاً[3].

وفي 20 أكتوبر/ تشرين الأول، أقرت الرياض ولأول مرة بمقتل خاشقجي داخل مبنى

(1) https://apnews.com/ec2ed217357048ff998225a31534df12

(2) https://tr.investing.com/news/world-news/turkiye-filistinlilere-yardm-icin-unrwaya-10-milyon-dolar-daha-transfer-etti-dunya-saglk-orgutune-12-milyon-dolar-hibe-etti-525100

(3)https://www.bbc.com/turkce/haberler-turkiye-45783354

القنصلية[1]، وفي اليوم التالي ولأول مرة أيضاً، وصف وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، مقتل خاشقجي بالجريمة. أما في 23 أكتوبر/ تشرين الأول علّق الرئيس أردوغان على جريمة خاشقجي في كلمة له أمام الكتلة البرلمانية لحزبه، قائلاً: «المعلومات التي توصلنا إليها حتى اليوم، تظهر بأن جمال خاشقجي قُتل نتيجة جريمة وحشية، ونمتلك أدلة تفيد بأن هذه الجريمة نفّذت بتخطيط مسبق، لماذا اجتمع 15 شخصاً في يوم وقوع الجريمة إلى إسطنبول؟ من الذي أعطى الأوامر لهؤلاء؟ لماذا أُغلقت القنصلية لأيام بعد الجريمة؟ لماذا لم يُكشف بعد عن مصير جثة شخص تم الاعتراف بمقتله؟ من هو المتعاون المحلي؟ ونحن بدورنا، نطالب بمحاكمة الأشخاص الـ3+15 المتورطين في الجريمة، في إسطنبول».

4 - العلاقات مع الاتحاد الأوروبي:

مرت علاقات تركيا والاتحاد الأوروبي في أجواء من المرونة خلال عام 2018، بعد أن كانت متوترة عقب الاستفتاء الشعبي الذي أجري في تركيا عام 2017، أبرز العوامل التي ساهمت في مرونة العلاقات الثنائية هي زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى فرنسا، وإعلان كل من رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك، ورئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود جونكر، والرئيس الدوري للمجلس الأوروبي، بويكو بوريسوف[2]. وفي 17 أبريل/ نيسان 2018، وعقب الاجتماع الذي جرى في مدينة فارنا البلغارية، ذكّر الرئيس أردوغان بأنهم يجتمعون بعد فترة طويلة بقادة مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وأضاف: «آمل أننا قد تركنا خلفنا مرحلة صعبة في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي»، وأشار أردوغان إلى وجوب العمل أكثر مع توسك، وجونكر، من أجل إيجاد حلول لبعض العوائق، وتابع قائلاً: «منذ عام 1963 وحتى عام 2018 لم تصل تركيا خلال هذه الفترة إلى نقطة أبعد من أن تكون دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، علينا اتخاذ خطوة ما في هذا الخصوص بأقرب وقت ممكن، وهذا ما ركزنا عليه خلال الاجتماع، خلال المباحثات السابقة، كنا قد ناقشنا وحددنا مع الاتحاد الأوروبي الخطوات التي يمكن اتخاذها من أجل إيجاد حلول لقضايانا المشتركة، وقدمنا التعهدات المتبادلة».

(1) https://www.yenisafak.com/dunya/suudi-arabistan-cemal-kasikci-cinayetini-resmen-kabul-etti-3403299

(2) https://www.sabah.com.tr/gundem/2018/02/07/turkiye-ab-iliskilerinde-yeni-gelisme

بعد أن فشلت قمة فارنا في التوصل إلى نتائج ملموسة، تطرق التقرير الأوروبي حول تركيا الذي نُشر في 17 أبريل/ نيسان، حالات القلق المزعومة من قبل الاتحاد الأوروبي، تجاه بعض الأمور في تركيا[1]. في نهاية عام 2018 شارك الرئيس أردوغان في منتدى «تي آر تي وورلد»، ولوّح باحتمالية إجراء استفتاء حول الأمر قائلاً: «إن استمر الأمر على هذه الحال، يجب علينا اللجوء إلى 81 مليون مواطن، وسنرى ما يقرره 81 مليون مواطن»[2]. ليس هناك بلد آخر غير تركيا، انتظرت هذه الفترة الطويلة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لذا فإن أردوغان محق في تصريحاته هذه.

الاقتصاد:

الارتفاع المضلل للدولار:

تجاوز الاقتصاد التركي خلال فترة حكومات حزب العدالة والتنمية نسب النمو والتطور في تاريخ تركيا، إلا أن أزمة القس الأمريكي برانسون التي حدثت خلال عام 2018 تسببت في تعثّر الاقتصاد التركي نتيجة المساعي المضللة، الحادثة التي كان يمكن حلها عبر الطرق الدبلوماسية تحوّلت إلى هجمة اقتصادية بفعل التصرفات الأمريكية، تهديدات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، ونائبه مايك بنس[3]، أدت إلى ارتفاع الدولار أمام الليرة التركية، وبالتالي إلى مضاربات حول أسعار الصرف داخل البلاد، وشهدت الليرة التركية هبوطاً حاداً أمام الدولار تزامناً مع أزمة برانسون، حيث تجاوز سعر صرف الدولار الواحد 7 ليرات تركية في أغسطس/ آب 2018.

ورأينا في تصريحات مستشار الأمن القومي الأمريكي، جون بولتون، أن هذا الهبوط لليرة التركية كان نتيجة عملية اقتصادية، حيث قال بولتون في حديثه لوكالة «رويترز»: «في حال أطلقت تركيا سراح برانسون بدون أي شروط يمكن أن تنتهي أزمة العملات»، كاشفاً بذلك الأسباب الحقيقية للارتفاع الحاد في أسعار صرف الدولار أمام الليرة التركية[4]، وبهدف عرقلة محاولات تضليل أسعار صرف الدولار، زادت تركيا من مساعيها لتحقيق إصلاحات اقتصادية.

(1) https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/20180417-turkey-report.pdf
(2) http://www.milliyet.com.tr/cumhurbaskani-erdogan-dan-onemli-siyaset-2754452/
(3) https://www.yenisafak.com/dunya/penceden-kustah-yaptirim-tehdidi-3386228
(4) https://www.sabah.com.tr/ekonomi/2018/08/23/papazi-birakin-doviz-krizi-bitsin

التقرير الاستراتيجي 2018
الحالة الإيرانية

مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية
وحدة الدراسات الإيرانية

د. نبيل العتوم

المقدمة

نسعى من خلال هذا التقرير المقتضب لعرض عدد من الملفات الإيرانية المهمة لعام 2018، وفق محدداتها الداخلية والعربية والإقليمية والدولية، لمناقشتها على النحو التالي:

القسم الأول: الوضع الداخلي في إيران: يوثق هذا القسم مجريات الساحة السياسية الإيرانية، تطورات بالغة الأهمية:

استمرار الحركات الاحتجاجية في إيران: انطلاقاً من أهمية الحراك السياسي في إيران وتأثيره على مجمل المنطقة العربية، فقد حرص مركز أمية أن يقدم تحليلاً تفصيلياً للانتفاضة الإيرانية من حيث الدواعي والأسباب، ومستقبل الحركة المطلبية، ومساراتها المختلفة.

إن نظرة سريعة في مطالب المحتجين تعطي صورة عن بعض أشكال المعاناة للشعوب القاطنة في إيران، واستمرار هذه المعاناة بشكل أكثر بشاعة على يد الحكومات الإيرانية المتعاقبة، حيث طرح المحتجون شعارات مثل الموت للمرشد وللرئيس روحاني، وطالبوا بإطلاق سراح المعتقلين، وانسحاب إيران من مداخل الأزمات الإقليمية التي استنزفت قدرات إيران وإمكاناتها الاقتصادية، وطالبوا بوقف الإجراءات التميزية والعدوانية ضد الأقليات المذهبية والعرقية، لا سيما العرب والكرد والسُّنة.

انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي:

شهد العام 2018 انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، وعلى إثرها أعلنت طهران استعدادها لكافة الخيارات فيما بعد، حيث وضعت جملة من السيناريوهات؛ وصفها الإعلام الإيراني بعبارة «الرد المؤلم»، لكنها لم تنفذ أياً منها حتى الساعة.

السيناريو الأول: هو أن تنسحب طهران من الاتفاق النووي، وأن تنهي التزامها بمضمون

الاتفاق، وتستأنف تخصيب اليورانيوم بقوة من خلال إعادة تركيب أجهزة طرد مركزية من الجيل الرابع، يتبعها رفع نسبة التخصيب إلى ٪20.

أما السيناريو الثاني: فهو يستخلص من آلية الخلاف والنزاع في الاتفاق النووي، حيث تسمح لجميع الأطراف بتقديم شكاوى رسمية في اللجنة التي تم تشكيلها للبت في انتهاك مضمون الاتفاق، وعلى هذا الأساس.

بموازاة ذلك، نشطت طهران في تسريع وتيرة إنتاجها من الصواريخ، واعتبرته حد خطوطها الحمراء، ولوحت بالانتقال إلى الخطة «ب»، وأساسها تحريك شبكة وكلائها في المنطقة لجعل واشنطن تندم على هذه الخطوة، كما لوّح بذلك رئيس لجنة الأمن القومي في مجلس الشورى الإيراني علاء الدين بروجردي، إلى جانب تنشيط جهودها التخريبية على امتداد الحريق الإقليمي بدءاً من العراق مروراً بسورية ولبنان واليمن، علاوة على ذلك ستقوم بإعطاء الضوء الأخضر لكل مرتزقتها في دول الخليج العربي لا سيما في البحرين والسعودية والكويت القيام بأعمال تخريبية هناك.

اشتداد الصراع بين المحافظين والإصلاحيين:

يكتسب ما يجري في إيران هذه المرة أهمية خاصة، لبروز صراعات ومنافسات واضحة وتناحر غير مسبوق بين التيارات الرئيسة في إيران، التي يمكن اختصارها في تياريّ الإصلاحيين والمحافظين، حيث يسعى المحافظون لتأكيد هيمنتهم مجدداً على جميع مفاصل الدولة، والسعي ليس من أجل تحجيم نفوذ الإصلاحيين، بل تقييد ممارسة سلطاتهم بحرية، وإقصاء وزرائهم المهمين عن المشهد السياسي تباعاً.

بدأت الصراعات السياسية تتخذ شكلاً جديداً في الداخل الإيراني، من خلال موجة جديدة من الاستجوابات ضد حكومة حسن روحاني؛ سوف تشمل هذه المرة وزراء العلوم والزراعة والطرق، بعد الإطاحة بوزير العمل الذي غدا بلا عمل، على حد زعم رواد التواصل الاجتماعي، إلى جانب إقصاء وزير الاقتصاد الذي شكل ضربة قوية لحكومة روحاني.

على مدار 23 يوماً التي أعقبت فترة الوجبة الثانية من العقوبات الأمريكية، أسدل فصل جديد عن مرحلة من التناحر السياسي، وعجت بالعديد من الصراعات السياسية

بين التيارات وأجنحة ومراكز صنع القرار.

وخلف الكواليس كان يدور تسابق حاد يسعى للإطاحة بالرئيس روحاني نفسه، وتوجيه تهديدات مبطنة بأنه سيلقى المصير نفسه هاشمي رفسنجاني في حال الخروج عن قواعد اللعبة السياسية، في إشارة واضحة إلى خطورة مسايرة الخط الأمريكي الساعي إلى تنصيب حسن روحاني في منصب الإرشاد.

من ناحية أخرى، ابتز التيار المحافظ حسن روحاني من خلال محاولات تقييد حركته وتجريده من النصيب الأكبر من الحقائب الوزارية الحيوية، عبر تقديم نوابه طلبات استجواب، فضلاً عن القيود والضغوط التي بدأت تمارَس من جانب المتشددين المهيمنين على السلطة القضائية، وكان ذلك نتيجة لشعور هذا التيار بفقدان السيطرة على حركة الشارع الإيراني الماضية بعزم في الاحتجاج والتظاهر لغاية اللحظة، بحيث بات التوتر هو سيد الموقف في كل ما يجري.

وبعد كل هذه الضربات، يبدو أن التيار المحافظ لم يجد بداً من إحداث تغيرات جذرية، ومحاولة تحميل مسؤولية ما يجري إلى حكومة روحاني، والسعي لعزلهم عبر بوابة مجلس الشورى، وإشغال الرأي العام عما يسمى بفكرة هيمنة المحافظين وأذرعهم على مفاصل الدولة، وهو ما يحاول روحاني وحكومته إظهاره للشارع الغاضب على امتداد الجغرافيا الإيرانية.

وهنا بدت محاولة الجناح المحافظ في اقتناص فرصة الانقضاض على أداء الوزارات الاقتصادية، بهدف إعادة تحويل أنظار الشارع الإيراني عن عمق المأساة التي تعيشها إيران، أما التيار الإصلاحي فقد عبرت كوادره عن مخاوفها العميقة من عملية استهداف الحكومة ورموز الإصلاحيين، وفي مقدمتهم الرئيس حسن روحاني الذي بات يفتقد الدعم القوي له بعد غياب رفسنجاني، وهو من ساند الرئيس المعتدل في مشواره السياسي خلال السنوات الخمس الماضية، وتم إبراز رسائل مبطنة لروحاني، تُحذره من عواقب تصريحات بعض رموز حكومته، حيث تجلت تلك الرسائل بشكل واضح عقب تصريحات وزير الخارجية محمد جواد ظريف الذي تحدث عن عمليات ممنهجة لغسيل الأموال في إيران؛ ما أدى إلى حدوث ضجة واسعة استدعت طرح مشروع استجوابه، حيث تم تحويل هذا الطلب إلى رئاسة مجلس الشورى، وسيتم دراسته في يوم الأحد القادم في اجتماع لجنة الأمن القومي. وبحسب محمد مهدي زاهدي، وهو عضو في لجنة التعليم والبحوث

البرلمانية، فإن 45 برلمانياً وقعوا على هذا المشروع، مع دمج استجواب وزراء الخارجية والعلوم والأبحاث والزراعة معاً في عدة مواضيع مختلفة.

ما يجري من تطورات دراماتيكية متسارعة يشير إلى محاولة الجناح المحافظ تحقيق جملة من الأهداف؛ وفي مقدمتها حرف أنظار الشارع عن عمق الأزمة التي باتت تعيشها إيران، فضلاً عن محاولة إضعاف الرئيس روحاني أمام الرأي العام، وتحميله مسؤولية ما يجري؛ دعونا هنا لا ننسى نقطة أخرى؛ أنه وبعد سنة من الآن ستقام الانتخابات البرلمانية، بطبيعة الحال سيسعى نواب الجناح المحافظ لتحقيق شعبية تخدم مصالحهم الخاصة، لكن هناك اختلافات بين استجواب الوزراء الثلاثة؛ ففي حالة ظريف، هناك مغزى سياسي وراء ذلك، وهو إضعاف هامش التحرك أمام سياسة روحاني الخارجية، وعدم إتاحة الفرصة أمامه لتحقيق أي مكاسب سياسية للحد من العقوبات الدولية قد تكون على حساب الجناح المحافظ، لكن دعونا لا ننسى أن عزل ظريف ليس سهلاً هذه المرة، حيث دخلت المرجعية الدينية على خط الأزمة أول من أمس من خلال تصريحات لافتة لآية الله مكارم شيرازي، التي انتقد فيها السلطات بشدة بسبب استجواب الوزراء، وأصر على أن الحكومة يجب ألا تخضع لأي ضغوط أو إملاءات في ظل هذه الظروف الحساسة والدقيقة، وهذا تحذير مهم للغاية من جانب المرجعية الدينية.

السلطة القضائية بدورها دخلت على الخط بقوة، حيث طلبت من وزير الخارجية جواد ظريف توثيق مزاعمه حول عملية غسيل الأموال، وشبه صادق أمالي لاريجاني، رئيس السلطة القضائية، جواد ظريف بالخنجر في قلب النظام، وفي حال لم يستطع تقديم دلائل على صحة ادعائه سيتم اتخاذ إجراءات عقابية غير مسبوقة ضده.

اللافت فيما يجري أن حكومة روحاني باتت تتحمل تبعات أخطاء المؤسسات الثورية، حيث خصصت حكومة روحاني 30 تريليون تومان لدفع ديون ست مؤسسات مالية وائتمانية للمودعين، وهي مؤسسات يقول البنك المركزي: إنها غير مصرح بها. واختفى على الأقل 30 تريليون تومان من ودائع المواطنين بينهم، وتم توجيه الاتهام إلى تورط عدد من المسؤولين، من ضمنهم مقربون من المرشد والحرس الثوري، مما أثار الكثير من التساؤلات.

المثير أن هناك حشداً يسعى إلى الإطاحة بوزير الخارجية ظريف وحجب الثقة عنه، والرسالة طبعاً للرئيس روحاني ومن خلفه الجناح الإصلاحي، لكن الأهم أن رحيل وزير الخارجية أمر صعب للغاية في هذا التوقيت الدقيق، وهو موضوع مختلف عن الوزيرين

الآخرين، لكن السؤال المطروح حالياً هو: إلى أي مدى ستساعد هذه الاستجوابات حكومة روحاني للخروج من الأزمة الطاحنة التي تعيشها إيران؟ وهل هناك جدية حقيقية في مساعدته؟

في استجوابات المرة السابقة، عندما تم استجواب الوزراء الثلاثة وعزلهم، رأينا أنها أثرت بشكل كبير على أداء الحكومة، فيما يتعلق بوزير الاقتصاد الذي تم استجوابه وأطيح به، وفي حالة وزير العمل ربيعي، ثم أخوندي، وزير الطرق والتنمية الحضرية، الذي تم استجوابه لكنه استقال بنفسه، كل ما جرى غيّر في نوعية التركيبة الاقتصادية للدولة، وألقى بتداعياته السلبية على إيران، لكن دعونا لا ننسى أن الدولة الإيرانية باتت تعيش ظروفاً معقدة غير مسبوقة عنوانها «الشلل الكامل»، وعدم القدرة على التكيف مع الظروف الجديدة والمتغيرات المعقدة على الصعيدين الداخلي والخارجي والمرشحة إلى مزيد من التصعيد، الأمر الذي ينذر معه بخروج الأمور عن السيطرة، مع الدعايات المحمومة على وسائل التواصل الاجتماعي عن اختفاء عدد من المسؤولين السابقين وخروجهم من إيران طلباً للجوء السياسي في أوروبا.

التنافس على موقع الإرشاد:

تعيش إيران اليوم تطورات دراماتيكية داخلية وخارجية غير مسبوقة؛ فالاحتجاجات الداخلية على وقع الأزمات المعقدة (اقتصادية واجتماعية وسياسية) التي تعيشها الدولة، تكاد تكون هي العنوان الأساسي للمشهد اليومي في إيران، إلى جانب انطلاق روائح كريهة غير مسبوقة في العاصمة طهران لا يعرف مبعثها ولا مسبباتها، وارتباك واضح في تفسير هذه الظاهرة البيئية غير المسبوقة هناك.

أما على الصعيد الخارجي، فقد بات النظام الإيراني أكثر عزلة وانكماشاً، مع مضي دولة الملالي وإصرارها على زيادة دعم مخصصات وزارة المخابرات الإيرانية بنسبة 13٪، هذا عدا عن تصميم المرشد على احتفاظ الحرس الثوري بموازناته المالية دون التراجع عن تخفيض مستوى مصاريفها، الأمر الذي يعكس مضي طهران في مشروعها التخريبي التوسعي الذي سيجلب الدمار والانهيار لإيران.

وسط هذه المشكلات المعقدة التي باتت تعيشها إيران، صعد نجم الملا صادق لاريجاني

(57 عاماً) الذي عيّنه خامنئي لرئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام مع الاحتفاظ بموقعه الحالي لرئاسة السلطة القضائية الذي تقلد هذا المنصب منذ 15 أغسطس 2009.

يُذكر أن لاريجاني يعتبر أحد كبار جلادي إيران العتاة الذي يمتلك سجلاً حافلاً في إصدار أوامر الموت والإعدامات، حيث تصدر بجدارة قائمة الموضوعين على لائحة العقوبات الدولية بفعل انتهاكاته لسجل حقوق الإنسان، جاء تنصيبه بعد وفاة محمود شهرودي الذي كان يجري تهيئته لاستلام منصب الإرشاد، وبهذا التغيير شهدنا نهاية حقبة والانتقال إلى حقبة جديدة عنوانها هيمنة عائلة لاريجاني على إحدى أهم ثلاث مؤسسات في عصب النظام الإيراني: مجلس الشورى، السلطة القضائية، ورئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام.

إن تعيين آية الله صادق لاريجاني في رئاسة مجلس تشخيص مصلحة النظام ربما يشير إلى توجه اقتراب تنصيبه مستقبلاً في موقع الإرشاد، وهذا معناه أن إيران تتجه نحو مزيد من الهندسة الخوارزمية السياسية القائمة على ممارسة المزيد من التشدد على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وبالمناسبة تعرض لاريجاني إلى انتقادات كبيرة من رموز النظام السابق، وفي مقدمتهم الرئيس السابق أحمدي نجاد الذي اتهمه بالفساد المالي، والسطو على أموال الشعب الإيراني، هذا عدا سجله الحافل للفضائح التي طالت السجون الإيرانية من قتل وتعذيب واغتصاب للمعتقلين، هذا عدا عن الإعدامات الواسعة خارج إطار المحاكمات العادلة، تحت عنوان الانتحار، وبات صادق لاريجاني من أهم الشخصيات المكروهة من جانب الشعب الإيراني، ومحط انتقاد النخب الإصلاحية والمحافظة على حد سواء.

اللافت أن التعيينات تسير في إيران بخطى متسارعة بهدف إحكام سيطرة الجناح المحافظ المتشدد على مقاليد الأمور تحسباً لأي فراغ مفاجئ نتيجة موت المرشد خامنئي، وتحسباً من التدخل الخارجي الذي يحاول الإعلام المحافظ الترويج لفكرة وجود مؤامرة تسعى لتنصيب الرئيس روحاني في موقع المرشد، ما حدا برموز الجناح المحافظ أن يتوعدوه بمصير رفسنجاني في حال التفكير بالتخطيط مع أمريكا لذلك، وهذا ما جعل وزير الخارجية محمد جواد ظريف يدق جرس الإنذار من عواقب أي انقلاب في إيران على الرئيس روحاني، وأعلن بشكل واضح أن ذلك سيكون له تداعيات خطيرة على الدولة الإيرانية برمتها.

الأزمة الاقتصادية الطاحنة:

دخلت حزمة العقوبات الأمريكية على إيران حيز التنفيذ، وخلال الأشهر القليلة القادمة ستضغط واشنطن باتجاه تصفير صادرات النفط الإيرانية أو تحجيمها لدرجة كبيرة، وستصبح قدرتها على بيع نفطها على المحك، فماذا يعني ذلك؟ وما خيارات إيران حيال ذلك؟

أسئلة مهمة، ومحاولة الإجابة عنها قد تكشف عن مستقبل النظام الإيراني.

السؤال الأول: ماذا يعني فعلياً التحجيم الكبير لصادرات النفط الإيرانية؟ يعني باختصار تدمير الاقتصاد الإيراني، واستنزاف قدراته من العملات الصعبة، وشل قدرته داخلياً وخارجياً؛ وبالتالي سينهار انهياراً شاملاً وستنهار معه الدولة.

السؤال الثاني: ما خيارات طهران؟ طبعاً ستوظف خبراتها في مواجهة العقوبات، وكنا تحدثنا في مقال سابق حول سعيها الحثيث للالتفاف على الحظر بأي طريقة ممكنة، ومحاولة التوسل بكافة الخيارات لتهريب النفط بحرياً وبرياً عبر جيرانها، لكن السؤال: ما الدول المستعدة لتحمل تبعات تهريب النفط؟ فعلياً إيران مقبلة على كارثة قومية غير مسبوقة، مع أنني أستبعد قدرة واشنطن على تصفير الصادرات النفطية الإيرانية، لكن ربما أن بعض خيارات طهران ولجوئها إلى دبلوماسية حافة الهاوية «النفطية»، من خلال استهداف حقول النفط في المنطقة لوكلائها، ومن هذا كله ندرك بشكل تلقائي خيارات إيران «التخريبية».

ومع هذا، يبقى السؤال المحوري: هل أصبح انهيار النظام الاقتصادي الإيراني وشيكاً؟ وهل يستطيع أن يصمد أمام العقوبات الأمريكية، أم أنه قد وصل إلى الحائط المسدود، وكما يقول الإيرانيون «بن بست»؟

الكثير من الأسئلة السياسية والاقتصادية تتركز جميعها حول محور واحد، حول الآثار والتداعيات التي ستعاني منها إيران.

قد يقول قائل: إنكم تكتبون وتصلون إلى النتائج بناء على خصومتكم مع إيران وسياساتها؟ نقول لهم: نحن لا نتجنى على إيران، وربما تكشف الرسائل التي وجهها الرئيس السابق محمد خاتمي، ورسالة مهدي كروبي، رئيس مجلس الشورى السابق، والقابع تحت الإقامة الجبرية، حجم المأساة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي باتت

تعيشها إيران، وأنها ماضية نحو الانهيار بصلافتها المعهودة.

وبطبيعة الحال، سعى أنصار النظام إلى التخفيف من وطأة تلك التصريحات، ملقين باللائمة في تدهور الأوضاع على فساد بعض العاملين في إدارة الدولة، وهو ما تحدث به خامنئي، متجنبين تماماً الإشارة إلى دور المرشد ومؤسسة الحرس الثوري الإيراني في إفلاس الدولة، التي أسفرت وفقاً لتصريحات كروبي إلى قرب نهاية الدولة والثورة، ومطالباً بإخضاع خامنئي للمحاكمة.

وسط هذا الوضع، يبقى السؤال الذي يهيمن على الساحة الداخلية الإيرانية: هل اقتربت نهاية النظام الإيراني؟

الرئيس السابق محمد خاتمي يختصر الإجابة في كلمات معدودة: «الفساد سيؤدي إلى انهيار الدولة الإيرانية»، والرئيس السابق أحمدي نجاد اختصر المشهد بأن التاريخ بات يعيد نفسه في إيران، وهو أقرب في ذلك إلى السنوات الأخيرة قبيل الإطاحة بالشاه.

القسم الثاني: التفاعلات الصراعية للعلاقات الإيرانية العربية:

يركز على طبيعة الاستراتيجية الإيرانية وآليات عملها تجاه الأزمات الإقليمية، وطبقاً للوقائع والحقائق على الأرض، فإن إيران ماضية في مشروعها الأيديولوجي ولن تتوقف عن محاولة التأثير من خلال إدارة أكبر فوضى «غير خلاقة» في تاريخ العالم العربي الحديث، بعد أن ثبتت أقدامها من خلال الأزمات السورية والعراقية واللبنانية واليمنية، منتهجة استراتيجية ملء الفراغ، مستغلة الحرب على الإرهاب، وحالة الميوعة في الاتفاق النووي الذي وظفته طهران لبسط نفوذها وبشكل محموم في المنطقة.

انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي:

الأزمة السورية:

شهد العام 2018 زيادة وتيرة الهجمات الصاروخية الإسرائيلية على الأهداف الإيرانية في سورية.

في الواقع، يأتي الإعلان عن هذه العمليات العسكرية وفق سياق الحرب النفسية بين «إسرائيل» وسورية، حيث أعلنت الحكومة السورية نفسها أن ثمانية صواريخ إسرائيلية

أُطلقت على مطار دمشق، وأن ستة منها بادعاء السوريين قد تم اعتراضها وتفجيرها في الجو، والاثنان الباقيان لم يتمكنا من إصابة هدفهما، ربما أن هذا هو نفس مستودع الأسلحة الذي تم الحديث عنه سابقاً من جانب «إسرائيل»، حيث ذكرت «إسرائيل» أنها استهدفت مركزاً للأسلحة الإيرانية.

ما يجري في واقع الأمر لا يمكن فصله عن قضايا أخرى في المنطقة، مثل زيارة مايك بومبيو، وزير الخارجية الأمريكي، إلى الدول العربية الثماني في المنطقة، التي تعني إعلان استمرار استهداف الأهداف الإيرانية في سورية، وهذا كله يتماشى مع جهود بومبيو في المنطقة لحل الخلافات بين الدول العربية، وتشكيل جبهة موحدة ضد إيران، والدليل الذي يدعم هذا هو أنه في اجتماع دعت إليه الولايات المتحدة حلفاءها في «وارسو» في فبراير/ شباط 2019، حيث دُعيت «إسرائيل» إلى هذا المؤتمر، وبالتالي فإن الاعتقاد هو بأن «إسرائيل» بدأت فعلياً في تفعيل هذا التحالف ضد إيران، لكن هذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيها «إسرائيل» بمثل هذه الهجمات، ما هدف «إسرائيل»؟ في الواقع، قد يكون الهدف، وفق ما يصرح به القادة الإسرائيليون، تعزيز إيران لوجودها العسكري عبر إعادة الانتشار عبر الجغرافيا السورية، حيث أنفقت إيران 16 مليار دولار في سورية على مدى السنوات السبع الماضية، وتمكنت من إنشاء قواعد لنفسها هناك، وتضيف تل أبيب أن الهجمات التي قام بها الإسرائيليون حتى الآن حالت دون تحقيق إيران هدفها.

المصادر الإسرائيلية تشير إلى تمكن قاسم سليماني من تأسيس قواعد عسكرية إيرانية يديرها بنفسه، هذه القوات قوامها حوالي 11 ألفاً من المليشيات والتنظيمات، إضافة إلى 3 آلاف من القوات النظامية الإيرانية من الحرس الثوري والقوات الخاصة، إضافة إلى 8 آلاف مقاتل من حزب الله في لبنان، وفق هذه المصادر، وتعتقد تل أبيب كذلك أن هجمات «إسرائيل» هي التي منعت إيران من تشكيل قواعدها الخاصة ونشر قواتها في المناطق التي تريدها في مناطق جنوب سورية المحاذية لها.

بموازاة ذلك، ركز وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الذي يواصل زيارته إلى الشرق الأوسط، وقال في مؤتمر صحفي بقطر: «نحن نريد لإيران أن تتصرف كدولة طبيعية في المنطقة»، كما تحدث بومبيو عن الخلاف بين المملكة العربية السعودية وقطر وتأثير النزاع بينهما على مواجهة إيران، قائلاً: «عندما نعمل جميعاً معاً، سنكون أكثر قوة، عندما تكون لدينا تحديات مشتركة في المنطقة وفي العالم، فلن يكون نظام الجدل بين

الدول فعالاً، ونأمل أن تزيد الوحدة وتتعمق العلاقة بين دول الخليج في الأيام والأشهر المقبلة لتعزيز التحالف ضد إيران».

من المؤكد أننا سنشهد خلال الفترة القليلة القادمة تبلور إطار جماعي لتشكيل «ناتو عربي موسع مع إسرائيل»؛ لتعزيز فرصة مواجهة إيران من خلال بناء تحالف إقليمي لمواجهة إيران تحت الرعاية الأمريكية المباشرة.

انسحاب القوات الأمريكية من سورية وإعادة الانتشار في العراق:

قرر الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الانسحاب العسكري الكامل للجنود الأمريكيين من سورية، والبالغ عددهم 2000 جندي خلال فترة تتراوح ما بين 60 – 90 يوماً بعد نجاح بلاده –على حد قوله– في هزيمة تنظيم «داعش» الإرهابي، وقد بدأت مجموعة من التحليلات والتكهنات على المستويين الإقليمي والدولي، حول دوافع الانسحاب المفاجئ والآثار والتداعيات، وهل تهدف إلى تعزيز الاستراتيجية الأمريكية القائمة على أساس تحجيم النفوذ الإيراني في العراق أولاً، الذي يشكل رأس الحربة لطهران للعبور إلى المنطقة؟ في الوقت الذي تكثف فيه إدارة ترمب ضغوطها القصوى لمحاصرة إيران، وفق المرتكزات التي أعلنت عنها واشنطن والمكونة من ستة محاور و12 مبدأ، التي تتبلور حول الحد من المجال الحيوي الإيراني، وتحجيم نفوذ إيران الإقليمي، ووقف برامج الصواريخ الباليستية، وحرمانها من إعادة تخصيب اليورانيوم، ووقف دعمها للإرهاب ودعم وكلائها في المنطقة لا سيما في العراق وسورية واليمن.

ربما أن إيران قد تسرعت كثيراً في إعلان فرحتها حول الانسحاب الأمريكي في سورية، وعبرت عن شعورها بعظمة الإنجاز الذي تحقق وعزته إلى التضحيات التي تحققت، صحيح أن واشنطن قد تركت مساحات فراغ في سورية، وأن إيران لهثت نحو «استراتيجية ملئه»، لكنها لم تدرك أن قرار الانسحاب الأمريكي من العراق عام 2011 الذي هاجمته إدارة ترمب في أثناء حملتها الانتخابية كان خطأً استراتيجياً، إذ ترك القرار فراغاً استغلته إيران لمد نطاق نفوذها إلى العراق عبر مليشياتها المسلحة ووكلائها، ودفعتهم نحو مراكز السيطرة على مؤسسات صنع القرار، ودفع المليشيات للسيطرة على مناطق العراق في المحافظات الجنوبية الغنية بالنفط، واستغلال المناطق المحررة من تنظيم

«داعش» في زرع أبناء المكون الشيعي لتغيير التركيبة الديموغرافية العراقية التي انتشرت فيها شرارة العنف الطائفي.

من المؤكد أن إعادة الانتشار الأمريكي في العراق سيحد من حيث إطلاق يد الإيرانيين هناك بعد تعزيز القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في العراق بما يمكنها من سهولة تنفيذ مخططات التموضع الأمريكي في العراق من جديد، وتوسيع نطاق النفوذ والسيطرة على إدارة مفاصل الدولة ومؤسساتها وصنع قرارها بل ولإعادة تشكيل المؤسسة العسكرية بعد تفكيك المليشيات التابعة لإيران، التي حددتها واشنطن بـ67 مليشيا.

إلى جانب ذلك، سيسمح الوجود الأمريكي المتعاظم في العراق إلى الحد من عمليات تهريب ونقل الأسلحة إلى «حزب الله» اللبناني والمليشيات الإيرانية هناك، والحد من سيطرة المليشيات العراقية التابعة لإيران على الحدود العراقية-السورية، في ظل تأجيل رحيل القوات الأمريكية من قاعدة «التنف» على الحدود العراقية-السورية، وهو ما يزيد من القدرات العسكرية الأمريكية لمواجهة إيران.

وهذا بالتالي سيعزز من إمكانية منع قيام إيران ومليشياتها المسلحة في العراق وسورية ولبنان، بتنفيذ خطة بناء «الممر» أو «الكوريدور» الإيراني فعلياً، وهو الممر الأرضي الذي يربط طهران بالبحر بالمتوسط عبر العراق وسورية، الذي أطلق عليه حبيب الله سياري، قائد البحرية الإيرانية، برحلة العبور إلى المتوسط، خاصة مع انسحاب القوات الأمريكية من الشمال والجنوب السوري، وتحقيق إيران مكاسب سياسية وعسكرية في العراق، وهذا سيسهم بالتأكيد من إضعاف إنشائه.

هناك تسريبات إعلامية بدأت بالأمس عن خطة روسية إسرائيلية لإجبار الحرس الثوري الإيراني على مغادرة سورية، ويرتبط ذلك باحتمالية زيادة التعاون لتنامي النفوذ الروسي وربما التركي بدلاً من تحجيمه، ومواجهة الأذرع الإيرانية من جانب تل أبيب وواشنطن في العراق وسورية ولبنان، الأمر الذي سيزيد من فرص تحطيم المشروع الإيراني في المنطقة ويضعف من مستوى قوتها ومكانتها الإقليمية علاوة على ما تمثله بعض السياسات والعقوبات الأمريكية من التأثير المباشر على سياسات النظام الإيراني، تلك العقوبات التي فرضتها الإدارة الأمريكية على إيران بغية محاصرتها ولجمها إقليمياً، فضلاً عن حالة التشاحن بين الجناح المحافظ والإصلاحي الذي بات يهدد الدولة الإيرانية، من خلال صعود دور المحافظين من المتشددين في الداخل الإيراني وعودة الخطاب السياسي

التعبوي القائم على المواجهة وتبني دبلوماسية حافة الهاوية من جديد في إيران.

الأزمة اليمنية:

أعلنت إيران بشكل واضح عن أحد أهم أهدافها الاستراتيجية، حين أعلنت عزمها على بناء قواعد بحرية في سورية واليمن، فلإنشاء قاعدة بحرية في اليمن أهمية كبيرة لدى إيران، لوقوع سواحل اليمن على خط الشحن الاستراتيجي الذي يمر بمضيق باب المندب، والتواجد هناك سيعطيها ميزة الوصول غير المقيد إلى البحر الأحمر، وبناء قاعدة في اليمن سيمكنها من تقديم الدعم لوكلائها ومخالبها، في ظل الحصار المفروض عليهم من دول التحالف العربي، وبخاصة بعد اضطرار السفن الحربية الإيرانية التي كانت تحمل شحنات من الأسلحة المهربة للتراجع إلى الوراء بعد أن اعترضتها سفن حربية أمريكية، وأسترالية وفرنسية وسعودية؛ ما جعل طهران تغير من مسار تهريب الأسلحة.

المتغيرات المؤثرة على صناعة القرار الإيراني تجاه أمن البحر الأحمر:

المتغير الخاص بتعزيز صورة إيران كقوة إقليمية عظمى بحلول عام 2030، حيث تريد إيران إيجاد موطئ قدم لها عند باب المندب، ومن هنا الصراع العنيف بين الحوثيين وتحالف دعم الشرعية للسيطرة على الموانئ المطلة على باب المندب، وهذا الأمر لا يُتَصَور أن تتغاضى عنه السعودية؛ لأنه يعني ببساطة نقل النفوذ الإيراني إلى حدودها الجنوبية، ومن يرجع إلى تاريخ العلاقات اليمنية-السعودية؛ يجد أنه في كل مرة أوشكت فيها الأوضاع باليمن على التطور في اتجاه يُهَدّد الأمن القومي للمملكة، فإنها لم تتردد عن التدخل، استناداً إلى ما حدث هذا في عام 1948، وتكرر في عام 1955، وبلغ ذروته في عام 1962، وليست «عاصفة الحزم» استثناء من ذلك.

تريد إيران أن يكون لها دور مهم في الحفاظ على أمن باب المندب لتتحكم بذلك في ثاني الممرات المائية التي يمر عبرها النفط بعد مضيق هرمز، جغرافياً لا يوجد أي سند يستند إليه روحاني فيما ذهب إليه، فالدول المطلّة على باب المندب ثلاث؛ هي اليمن وجيبوتي وإريتريا، ويقع الصومال عند مدخله، وإيران ترفض رفضاً قاطعاً أي وجود أجنبي في الخليج، وأحد المبادئ الثابتة في سياستها الخارجية أن أمن الخليج تحميه

دوله، ولذلك ثارت ثائرتها مع توقيع إعلان دمشق عام 1991 الذي سمح لقوات مصرية وسورية بالوجود في منطقة الخليج.

يمكن تفسير السياسة الإيرانية التي تسعى إلى وضع منطقة الخليج العربي بين مطرقة مضيق هرمز شمالاً وسندان الهيمنة على مضيق باب المندب جنوباً، وتعمل على تطبيق استراتيجية الهيمنة على الممرات الدولية.

إيران تريد التأثير على الأمن الخليجي، وبالذات على أمن المملكة العربية السعودية، والدخول في مواجهات شبه مباشرة مع دول الخليج من خلال مداخل الأزمات الإقليمية، خاصة في اليمن؛ مما يفسر حرص إيران على دعم الحوثيين في اليمن من خلال عمليات تهريب الأسلحة عبر السواحل اليمنية على البحر الأحمر وخليج عدن.

أما نقاط الارتكاز الإيراني في البحر الأحمر فهي:

أولاً: استئجار ثلاث جزر في إريتريا كنقاط ارتكاز لتعزيز وجودها العسكري والاستخباري واللوجستي، ومنطلق لدعم الحوثيين، وبغرض ترتيب رحلات لشباب من الخليج العربي إلى صعدة، وإلى تلك الجزر، ومن بين تلك الدول السعودية والإمارات والكويت والبحرين، حيث يتم تدريبهم على أيدي الحرس الثوري الإيراني.

ثانياً: تبني السياسات الإيرانية التي تمثل تهديداً ليس فقط للملاحة في مضيق باب المندب، بل ومحاولة تهديد توازن جميع القوى في المنطقة، من خلال الهيمنة على مضيق باب المندب؛ ما يعني تغير جوهري في ميزان القوى الإقليمي ونقل الأسلحة التي تشكل عاملاً لإحداث اختلال استراتيجي كالصواريخ الباليستية، والصواريخ المضادة للطائرات.

المتغير المتعلق بمواجهة قرار المملكة العربية السعودية الاستراتيجي:

تشكيل تحالف هدفه حماية أمن البحر الأحمر من خلال تعزيز تواجد ظل وجود الحرس الثوري الإيراني في إريتريا والساحل الإفريقي، ولعل قرار المملكة العربية السعودية في إنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي يعد تطوراً مهماً ليس فقط لتأمين مضيق باب المندب بل لتعزيز خطوط الدفاع عن الأمن القومي للمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي عموماً خارج نطاق الأزمة اليمنية، برز ذلك من خلال أمرين:

1 – تأسيس نواة للأمن الإقليمي كإطار دفاع جماعي لمواجهة المخاطر والتحديات المشتركة.

2 – زيادة وتيرة التنسيق والحوار بين دول مجلس التعاون والدولة المشاطئة للبحر الأحمر لحماية الأمن الإقليمي لدول البحر الأحمر، وكان للرياض دور محوري في تشكيله.

دبلوماسية حافة الهاوية، وحرص إيران على تهديد حركة الملاحة؛ مما سيسهم في إحداث حالة من عدم الاستقرار الإقليمي والدولي، ورفع أسعار النفط بشكل جنوني؛ مما سيسهم في تعزيز أوراق إيران التفاوضية.

المتغير الإسرائيلي ورغبة إيران في الترويج دوماً لشعارات الممانعة والمواجهة:

وبموازاة ذلك التهديد الإسرائيلي من تعاظم الوجود الإيراني، والتلويح بتوجيه ضربة عسكرية لهذا التواجد في حال إغلاق مضيق باب المندب، أو تهديد حركة الملاحة الإسرائيلية هناك.

المتغير التركي:

فهذا المتغير متعلق بالدور التركي المتنامي بشدة في عموم القارة الإفريقية، وبشكل خاص في منطقة شرق إفريقيا، فإيران تنظر بريبة إلى التواجد التركي هناك.

المتغير الخاص بتعقيدات العلاقة الإيرانية مع جيبوتي في ظلّ وجود القواعد العسكرية الأمريكية والفرنسية والصينية واليابانية.. إلخ المزروعة على أرضها، العلاقة الإيرانية مع إريتريا، فصحيح أن لإيران علاقات جيدة معها وربما تحصل فيها على تسهيلات عسكرية، لكن إريتريا نفسها مغلولة الحركة بسبب علاقتها المتدهورة مع إثيوبيا والتداعيات الأمريكية والدولية لهذه العلاقة.

المتغير الدولي المتعلق بالعقوبات الأمريكية على إيران، وعدم قدرة إيران على الاستثمار في الدول الفقيرة المتواجدة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب بسبب العقوبات الدولية، وما أحدثته من تداعيات خطيرة على الاقتصاد الإيراني، هذا عدا عن دور إيران من خلال مداخل الأزمات الإقليمية التي ألقت بتداعياتها المدمرة على الاقتصاد الإيراني.

أهم التغيرات الاستراتيجية في المشهد الإسرائيلي

مركز رؤية للتنمية السياسية

1 - على صعيد النظام السياسي: أزمة الائتلاف الحكومي

2 - على الصعيد الداخلي: قانون القومية والتوجه نحو الفاشية

3 - على الصعيد الخارجي: التطبيع العلني مع الدول العربية

4 - المشهد العسكري والأمني: هدوء هش وتهديدات مرتقبة

يسلط هذا التقرير الضوء على أهم القضايا والشؤون الإسرائيلية، التي ميزت المشهد السياسي والأمني والعسكري في «إسرائيل»، وتصدرت جدول أعمال الحكومة الإسرائيلية خلال عام 2018. يمكن القول: إن عدة تطورات يمكن وصفها بالاستراتيجية، حصلت خلال هذا العام لصالح دولة «إسرائيل»، لا سيما على صعيد العلاقات الإسرائيلية العربية، أو على صعيد الإجراءات والممارسات الميدانية والداخلية.

أولاً: على صعيد النظام السياسي

أزمة الائتلاف الحكومي:

سيطر اليمين الإسرائيلي على مقاليد السلطة منذ عام 2011، عقب خسارة حزب العمل بزعامة إيهود باراك الانتخابات البرلمانية، فانتفاضة الأقصى التي اندلعت أواخر عام 2000 أضعفت تياري الوسط واليسار في «إسرائيل»، ومعها انتهت عملياً مسيرة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ومنذ ذلك الحين، ما زال اليمين الإسرائيلي يمسك بمقاليد السلطة حتى هذا اليوم، ولا يتوقع في المنظور القريب أن يحدث أي تطور دراماتيكي على توجهات النظام السياسي المسيطر على الحكومة، وذلك لاعتبارات عديدة، أهمها عدم وجود شخصية قيادية تنافس نتنياهو على رئاسة الحكومة.

شهدت الحكومة الإسرائيلية في منتصف تشرين ثاني/ نوفمبر 2018 أزمة سياسية كادت أن تطيح بحكومة بنيامين نتنياهو الرابعة، وأن تقود إلى إجراء انتخابات عامة مبكرة للكنيست الإسرائيلي، بدلاً من موعدها المقرر في تشرين ثاني/ نوفمبر 2019، حصلت هذه الأزمة إثر استقالة رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» أفيجدور ليبرمان، من منصب وزير الجيش في 14 تشرين ثاني/ نوفمبر 2018، وانسحاب حزبه من الائتلاف الحكومي، ودعوته إلى حل الكنيست، وإجراء انتخابات مبكرة في أسرع وقت ممكن. وبعد إعلان ليبرمان عن انسحاب نوابه الخمسة من الائتلاف الحكومي، أصبحت حكومة نتنياهو تتكون من خمسة أحزاب، وتستند إلى 61 نائباً من بين أعضاء الكنيست البالغ عددهم

120 نائباً؛ أي بأغلبية نائب واحد فقط، وهذه الأحزاب هي: حزب الليكود الذي يقوده نتنياهو، وله 30 نائباً، وحزب «كلنا» بقيادة موشيه كحلون، وله 10 نواب، وحزب «البيت اليهودي» بقيادة نفتالي بينت، وله 8 نواب، وحزب «شاس» الديني الحريدي الشرقي بقيادة أرييه درعي، وله 7 نواب، وحزب «يهدوت هتوراة» الديني الحريدي الغربي، وله 6 نواب. وما أن أعلن ليبرمان عن استقالته، حتى وجد نفتالي بينت فرصته لابتزاز نتنياهو؛ للحصول على حقيبة وزارة الجيش، كان هذا من خلال إعلانه أنه إذا لم يحصل على منصب وزير الجيش، فإنه سينسحب من الائتلاف الحكومي، مما سيؤدي إلى سقوط الحكومة والذهاب إلى انتخابات مبكرة، لكن يبدو أن محاولاته باءت بالفشل، وذلك بعد تدخل أطراف يمينية لإقناعه بأن انهيار الحكومة في هذا الوقت سيُلحق الضرر بكل المعسكر اليميني، وبشكل كبير.

أسباب الخلاف بين ليبرمان ونتنياهو:

أرجع ليبرمان أسباب استقالته من منصب وزير الجيش، في المؤتمر الصحفي الذي عقده لهذا الغرض، إلى خلافه مع رئيس الحكومة نتنياهو، والكابينت الأمني، بشأن سياسة «إسرائيل» تجاه حركة «حماس» في قطاع غزة، ووصف ليبرمان اتفاق وقف إطلاق النار بين «إسرائيل» وسلطة «حماس» في قطاع غزة بوساطة مصرية، بعد يومين من القصف المتبادل بينهما، بأنه «خضوع للإرهاب»، وأشار ليبرمان إلى خلافات حدثت في الفترة الأخيرة بينه وبين نتنياهو، والكابينت الأمني، ومنها مسألة إدخال الوقود إلى قطاع غزة، والدعم المالي القطري لسلطة «حماس»، وتأجيل الحكومة إخلاء قرية الخان الأحمر، الواقعة شرق محافظة القدس، التي كانت الحكومة الإسرائيلية قد قررت إخلاءها؛ من أجل توسيع مستوطنة معاليه أدوميم على أراضيها (واخرون، 2018).

وتشير التقديرات إلى أن ليبرمان اتخذ قرار الاستقالة، جراء قيام نتنياهو والكابينت الأمني بإفشال سياسته، وإلغاء قراراته التي اتخذها تجاه قطاع غزة، بصفة فردية على الأغلب، وإلزامه بقرارات الكابينت، فعندما انطلقت مسيرات العودة من قطاع غزة نهاية آذار/ مارس 2018، كان هناك توافق في التوجهات بشأن قطاع غزة، ما بين كل من ليبرمان ونتنياهو، والمؤسسة العسكرية، والكابينت السياسي الأمني، إذ إن الأولوية التي اتُفق عليها في حينه كانت مواجهة النفوذ الإيراني العسكري في سورية، وتجنب مواجهة

عسكرية على الجبهتين الشمالية والجنوبية في الوقت نفسه، بيد أن هذا التوافق بين ليبرمان ونتنياهو لم يستمر طويلاً، إذ تفجر الخلاف بينهما في آب/ أغسطس 2018، عندما بدأ نتنياهو، بتأييد من المؤسسة العسكرية، بالسعي للتوصل إلى اتفاق تهدئة طويل المدى، بين «إسرائيل» وسلطة حماس في غزة بوساطة مصرية (هارئيل، 2018).

وقد بحث الكابينت السياسي الأمني في بداية آب/ أغسطس 2018، السياسة التي ينبغي على «إسرائيل» أن تتبناها تجاه قطاع غزة، وكان أمام الكابينت اقتراحان للنقاش؛ أولهما العمل على التوصل إلى تسوية تشمل إعادة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، وسيطرتها على المعابر، وثانيهما العمل على التوصل إلى تسوية تقتصر على التفاهم مع سلطة «حماس» في غزة، منْعاً لتفاقم الحالة الإنسانية هناك، وخشية من تفجر الأوضاع الميدانية بوجه «إسرائيل»، وقد قرر الكابينت تبني موقف نتنياهو، الذي دعا إلى التوصل إلى تسوية مع سلطة «حماس» في قطاع غزة بوساطة مصرية (دابوش، 2018).

وقد حاول ليبرمان الذي عارض الاقتراحين المذكورين إحباط التسوية مع سلطة «حماس» في غزة، من خلال اتخاذ قرارات منفردة، ودون العودة إلى الكابينت السياسي الأمني، أو رئيس الحكومة، مثل فرْض عقوبات لفترات قصيرة على قطاع غزة، شملت تقليص العمق البحري المسموح به للصيد عند شاطئ غزة، وإغلاق معبري كرم أبو سالم وبيت حانون (إيرز)، ومنْع دخول الوقود إلى غزة، وكان ليبرمان يتراجع عن هذه القرارات تحت ضغط نتنياهو والمؤسسة العسكرية، وفي الفترة الأخيرة، قرر الكابينت أنه من دون الحصول على موافقته المسبقة، فإن وزير الجيش لا يستطيع اتخاذ قرارات في هذه الأمور بمفرده.

إضافة إلى ذلك، يبدو أن ليبرمان أدرك، ومنذ توليه منصب وزير الجيش، تراجُع شعبيته وشعبية حزبه في استطلاعات الرأي العام، فقرر الاستقالة لاعتبارات انتخابية.

محاولات نتنياهو لاحتواء الأزمة:

فور إعلان ليبرمان استقالته، وتفجر الأزمة الحكومية عقب إنذار نفتالي بينت زعيم حزب البيت اليهودي بأنه سينسحب من الحكومة إذا لم يحصل على وزارة الجيش، أجرى نتنياهو اتصالات مكثفة بقادة أحزاب الائتلاف الحكومي، ودعاهم إلى البقاء في

الحكومة، والحفاظ عليها، وعدم إجراء انتخابات مبكرة، وخلافاً للأزمات التي عرفتها حكومته في السنة الأخيرة، التي هدد خلالها نتنياهو شركاءه في الائتلاف الحكومي بالذهاب إلى انتخابات مبكرة، بدا في هذه الأزمة مصمّماً على الحفاظ على حكومته، وعدم إجراء انتخابات مبكرة.

وقد شدد نتنياهو في اتصالاته برؤساء الأحزاب، وفي تصريحاته لوسائل الإعلام، على أن مصلحة أمن «إسرائيل» تقتضي الحفاظ على الحكومة، وعدم إجراء انتخابات مبكرة، وأن «إسرائيل» ما زالت في خضم معركة لم تنتهِ بعد، وأنه أثناء المعركة لا يتم اللعب بالسياسة وإسقاط الحكومة؛ فأمن الدولة أهم من اللعبة السياسية الحزبية، والمصالح الشخصية، وأعلن نتنياهو أنه سيحتفظ بمنصب وزير الجيش لنفسه لدواعٍ أمنية، وأكد أنه لا يريد إجراء انتخابات زائدة وغير ضرورية في هذه المرحلة، التي تقتضي التحلي بالمسؤولية (لايس، 2018).

أجرى نتنياهو اتصالاته بقادة أحزاب الائتلاف الحكومي، وذوي النفوذ بين صفوف اليمين واليمين المتطرف، ولا سيما كبار حاخامات المستوطنين الذين يؤثرون في نفتالي بينت، لإقناعهم بأن إسقاط حكومة اليمين في هذه المرحلة سيؤدي إلى فقدان معسكر اليمين السلطة، كما حصل عام 1992، عندما انسحب اليمين من الحكومة، فخسروا السلطة في انتخابات ذلك العام.

وقد أثّرت الحملة التي شنها نتنياهو على بينت، فلم يستطع بينت إقناع حزبه بالانسحاب من الحكومة، وأعلن في 19 تشرين ثاني/ نوفمبر 2018 عن سحب جميع مطالبه من رئيس الحكومة، وبقائه في الائتلاف الحكومي، وفي الوقت نفسه، انتقد بينت، نتنياهو؛ لعدم تبنيه، وفق ما ادعاه بينت، سياسة متشدّدة تجاه الفلسطينيين، وعدم تحقيق الحسم والانتصار على سلطة «حماس» في غزة، وتسببه في تآكل قوة الردع الإسرائيلية، وعدم إخلائه قرية الخان الأحمر الفلسطينية، وعدم هدم منازل الفلسطينيين الذين ينفذون عمليات عسكرية ضد «إسرائيل».

أهداف نتنياهو:

خلافاً للأزمات الحكومية السابقة، بذل نتنياهو قصارى جهده للحفاظ على حكومته، وعدم تقديم موعد انتخابات الكنيست، وتأخيرها حتى موعدها الأصلي، فهو يعتقد أن تأجيل الانتخابات في هذه المرحلة يخدم مصالحه في جملة من القضايا، يأتي في مقدمتها مسألة الملفات الجنائية ضده، فنتنياهو يريد أن يكون في الفترة التي تُقدَم فيها ضده لائحة اتهام، رئيساً للحكومة، وليس رئيساً لحكومة انتقالية، ومنهمكاً في حملة انتخابية.

كما يبدو أن نتنياهو يفضل أن يأتي الإعلان عن «صفقة القرن» قبل حل الكنيست، ومن المتوقع أن يتم الاتفاق بشأن توقيت الإعلان عنها بين ترمب، ونتنياهو، كي تخدم وتلائم أجندة الثاني، ومن المتوقع أن يُرافق الإعلان عن «صفقة القرن» ضغط أمريكي شديد للتسريع في تطبيع الدول العربية علاقاتها بـ«إسرائيل»، وهو ما يخدم نتنياهو ويزيد قوته الانتخابية، وكذلك يأمل نتنياهو، وترمب أن تساعد «صفقة القرن» ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، على الخروج من أزمته بسبب جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي، إذ ستحاول الإدارة الأمريكية و«إسرائيل» إظهار ابن سلمان على أنه شخصية «معتدلة داعمة للسلام في الشرق الأوسط»، بدلاً من الصورة السلبية التي ظهر فيها مستبداً دموياً، منذ مقتل خاشقجي.

قانون التجنيد يطيح بالحكومة:

ورغم كل محاولات نتنياهو لاحتواء الائتلاف الحكومي، فإن حزب الليكود الإسرائيلي أعلن يوم الإثنين 24/12/2018 عن موافقة قادة الائتلاف الحكومي على حل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة في أبريل/ نيسان 2019. وكان من المفترض أن تجرى الانتخابات في نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، ولكن حزب الليكود لجأ إلى تقديم موعد الانتخابات بعد خلافات مع الأحزاب الدينية حول قانون التجنيد الذي يستثني اليهود الأرثوذكس من أداء الخدمة العسكرية.

ثانياً: على الصعيد الداخلي

قانون القومية اليهودية.. خطوة أخرى نحو الفاشية اليهودية:

يسعى اليمين واليمن المتطرف في «إسرائيل» إلى صبغ الدولة بالصبغة الدينية القومية، وذلك لعدة لاعتبارات، أهمها مواجهة الخطر الديموغرافي، وفي إطار التوجهات القومية للحكومة الإسرائيلية الحالية، تم طرح قانون «القومية اليهودية»، كأحد تجليات التوجهات الفاشية للحكومة الإسرائيلية اليمينية الحالية.

صادق الكنيست الإسرائيلي في منتصف تموز/ يوليو 2018 على «قانون القومية اليهودية»، الذي يكرس يهودية الدولة، ويمنح اليهود وحدهم حق تقرير المصير في «إسرائيل»، بعد أشهرٍ من الجدل السياسي والدستوري، وقد صوت مع القانون 62 نائباً من أصل 120، وعارضه 55 نائباً، وامتنع نائبان عن التصويت (الكنيست، 2018).

وجاءت المصادقة على القانون الذي عُرض أول مرة عام 2011، أي قبل سبع سنوات، حين طرحه الرئيس السابق لجهاز الأمن الداخلي (الشاباك)، عضو الكنيست الحالي آفي ديختر، وصادقت عليه اللجنة الوزارية للتشريع العام الماضي، وأحيل للقراءة التمهيدية في الكنيست قبل المصادقة النهائية عليه هذا العام.

أهم ما يتضمنه القانون:

يتضمن القانون الإسرائيلي الجديد، والمثير للجدل، 11 بنداً وردت تحت العناوين الآتية: المبادئ الأساسية، رموز الدولة، عاصمة الدولة، اللغة، لمّ الشتات، العلاقة مع الشعب اليهودي، الاستيطان اليهودي، يوم الاستقلال، يوم الذكرى، أيام الراحة والعطل، نفاذ القانون.

يعرّف القانون دولة «إسرائيل» بأنها الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي.

وينص القانون أيضاً على أن حق تقرير المصير في دولة «إسرائيل» يقتصر على اليهود، وأن الهجرة التي تؤدي إلى المواطنة المباشرة، هي لليهود فقط[1].

(1) للاطلاع أكثر على القانون:

https://main.knesset.gov.il/AR/Pages/SearchResults.aspx?q=

ويعتبر القانون في البند الثالث منه أن «القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل».

كما يعتبر أن اللغة العبرية هي اللغة الرسمية للدولة، وينزع عن اللغة العربية صفة اللغة الرسمية، ويجعلها لغة «لها مكانة خاصة»، وينص على أن «تنظيم استعمال اللغة العربية في المؤسسات الرسمية، أو في التوجه إليها، يكون بموجب القانون»، وبالتالي فإن اللغة العربية تفقد مكانتها كلغة رسمية.

يصل عدد العرب في «إسرائيل» حالياً إلى نحو 1.8 مليون نسمة؛ أي حوالي ٪20 من إجمالي عدد السكان البالغ نحو تسعة ملايين نسمة، وهم يشْكون باستمرار من أشكال التمييز والممارسات العنصرية، التي حولتهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية، أو الثالثة.

تداعيات القانون على الشعب الفلسطيني:

بينما يتصاعد زخم الحراك الشعبي الفلسطيني المطالب بحق العودة، يسعى القانون لإغلاق باب العودة بشكل نهائي أمام الفلسطينيين، ويُبقيه مفتوحاً على مصراعيه أمام الهجرات اليهودية، حيث ينص على أن الهجرة التي تؤدي إلى المواطنة المباشرة، هي لليهود فقط، وأن الدولة تبقى مفتوحة «أمام قدوم اليهود ولمّ الشتات».

هذه النصوص تعني أن القانون الجديد لا يضرب آمال الفلسطينيين بعرض الحائط فقط، وإنما أيضاً القرارات الأممية التي أكدت حق العودة والتعويض، ومنها القرار رقم (194)، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 كانون أول/ ديسمبر 1948.

وباعتبار «إسرائيل» دولة يهودية، فإن دورها، وفقاً للقانون الجديد، لا ينحصر ضمن حدودها ونطاقها الجغرافي فحسب، بل يمتد، وفق البند السادس من القانون، إلى الشتات؛ للمحافظة على العلاقة بين الدولة وأبناء الشعب اليهودي أينما كانوا، كما تعمل أيضاً على المحافظة على الميراث الثقافي والتاريخي والديني اليهودي لدى يهود الشتات.

وبينما تقوم دول العالم على مفهوم الدولة المعاصرة، بما يعنيه ذلك من مساواة بين المواطنين في الدولة، بغض النظر عن أديانهم وأصولهم، وعلى قبول الآخر والتعايش معه، فإن القانون الجديد يؤكد أن «إسرائيل» معنية بالمحافظة على سلامة أبناء الشعب اليهودي ومواطنيها، الذين تواجههم مشكلات بسبب كونهم يهوداً، أو مواطنين في الدولة؛ مما يعني

انحيازاً واضحاً للقومية على حساب المواطنة، خلافاً لما استقر عليه البناء السياسي في معظم الدول ذات التوجهات الديمقراطية.

التداعيات القانونية:

يأتي هذا القانون، وهو من القوانين الأساس في «إسرائيل»، ضمن خطوات التوجه نحو نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) في الداخل المحتل، ويضمن القانون كون دولة الاحتلال دولة قومية للشعب اليهودي، والنشيد الوطني، والعلم، والحق في الاستيطان، ستكون مضمونة لعدة أجيال.

كما يمهد القانون أيضاً الطريق أمام دولة الاحتلال لسن تشريعات تمييزية متطرفة استعمارية، تلغي الوجود الفلسطيني في الداخل، ويشكل خطراً وجودياً على مكانة الفلسطينيين، إذ يحوّلهم في واقع الحال إلى رعايا، وليسوا مواطنين، كما يحرمهم من أي حق لتقرير المصير، أو أي حقوق جماعية شرعية، ولا يعترف بهم كأقلية قومية (نت، 2018).

ختاماً؛ يدل القانون على الوجه القبيح للدولة العبرية، وإن كان عملياً على الأرض، قد لا يُضيف الكثير من التمييز بحق الفلسطينيين، في ظل الاضطهاد الذي تمارسه الدولة بحقهم، لكن الاضطهاد والعنصرية بعد هذا القانون، أخذت بُعداً قانونياً.

ثالثاً: على الصعيد الخارجي

التطبيع العلني مع الدول العربية:

شهدت العلاقات الإسرائيلية الأمريكية تطوراً ملحوظاً في فترة إدارة الرئيس ترمب، وبدا الانسجام والتوافق بين الطرفين كبيراً فيما يخص الشأن الفلسطيني، مما أثَّر بشكل كبير وسلبي على مسيرة السلام الفلسطينية الإسرائيلية، ودفع العديد من الدول العربية، التي يبدو أنها كانت تخفي علاقاتها مع «إسرائيل»، إلى الإعلان عن هذه العلاقات، والانتقال من مرحلة التطبيع السري إلى مرحلة التطبيع العلني، بيد أن العلاقات بين العرب و«إسرائيل»، لم تتخذ الطابع الرسمي والعلني بين عشية وضحاها، وإنما مرت بعدة

مراحل، وتطورت عبر العديد من المحطات، وكان آخرها التطبيع العلني.

دواعي التطبيع العلني لدى الأنظمة للعربية:

سعت «إسرائيل» منذ بداية ما عُرف بـ«ثورات الربيع العربي» إلى تحديد موقفها من الكيانات السياسية الجديدة، في العديد من الدول العربية التي حدثت فيها هذه الثورات، وكان من أهم استخلاصاتها هو أن وصول القوى الحرة والديمقراطية إلى سدة الحكم في الدول العربية، سيشكل خطراً على وجودها؛ أي «إسرائيل»، لذلك سعت إلى دعم الثورات المضادة لقوى الثورة العربية، لا سيما في مصر؛ لذلك عملت «إسرائيل» على استجلاب الدعم الغربي لنظام الانقلاب في مصر، رغم أنه جاء بخلاف كل المنظومة الأخلاقية والديمقراطية الغربية، وعليه، فقد أصبح التطبيع مع «إسرائيل»، وإقامة العلاقات العلنية والسرية معها شرطاً لبقاء الأنظمة الدكتاتورية في الحكم، وهذا ما يفسره سلوك الأنظمة القمعية والدكتاتورية العربية، التي أصبحت تسعى بشكل علني لإقامة علاقات دبلوماسية مع «إسرائيل»، وهو ما ظهر جلياً في التدخل الإسرائيلي لصالح ولي العهد السعودي، في قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي.

أبرز حالات التطبيع العربي العلني مع «إسرائيل» خلال عام 2018:

تدافعت بعض الزيارات في أقل من أسبوع واحد، وشكلت تحولاً في العلاقات بين الدول العربية و«إسرائيل»، حيث نقلتها من مرحلة الزيارات السريّة والتطبيع الخفي، إلى العلانية، واللقاءات في المحافل الدولية، على الأصعدة السياسية، أو الاقتصادية، أو الرياضية.

تأتي زيارة وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية ميري ريجيف إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 27/10/2018، للمشاركة بشكل علني في فعاليات اتحاد الإمارات للمصارعة والجودو، خطوة متقدمة على صعيد العلاقات بين البلدين، وانتقالها من مرحلة السرية إلى العلنية، ودون مقدمات، وكان قد سبقها بفترة قصيرة وصول وفد إسرائيلي إلى قطر للمشاركة بفعاليات رياضية أيضاً.

لكن الأكثر دهشة كانت زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو إلى سلطنة عُمان

بتاريخ 25/10/2018، حيث التقى خلالها السلطان قابوس بن سعيد، في زيارة هي الأولى من نوعها، وقال مسؤول إسرائيلي كبير للقناة العاشرة: إن أبرز أهداف زيارة نتنياهو إلى عُمان هو أنه عبر عُمان يمكن لـ«إسرائيل» إقامة علاقات مع الدول التي تريدها، منها إمكانية إدارة حوار سرّي مع إيران وسورية، إضافة إلى رغبة نتنياهو في تعزيز تحالفه الإقليمي الذي تحدّث عنه أكثر من مرّة، وتشجيع دول أخرى على أن تحذو حذو عُمان في استقبال نتنياهو (48، 2018).

رابعاً: المشهد العسكري والأمني

هدوء هش وتهديدات مرتقبة:

قال رئيس مركز دراسات الأمن القومي، اللواء المتقاعد ورئيس الاستخبارات العسكرية بين عامي 2006 و2010، عموس يدلين: إن «إسرائيل» في وضع استراتيجي ممتاز، فكثير من التهديدات السابقة لم تعد قائمة، وكثير من الأعداء أصبحوا أصدقاء في العلن أو السر، ودعم الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة الرئيس ترمب لـ«إسرائيل»، هو دعم غير مسبوق في اطار استراتيجي للساحة الاسرائيلية الفلسطينية (متفيه استراتيجي لزيراه اسرائيليت فلسطينيت)، 2018).

ومع ذلك، فإن «إسرائيل» ما زالت أمام تحديات، وهي بحاجة لتطوير دائم لعقيدتها العسكرية؛ لمواجهة هذه التحديات، وعليها أن تمضي في بناء قوتها العسكرية كما في السابق، فتشتري وتصنع أقوى وأحدث الأسلحة والذخائر والمنظومات، وفي عقيدتها العسكرية عليها أن تتكيف وفقاً للتهديدات التي تواجهها، وهي تهديدات متغيرة تاريخياً، وأدت إلى تطور عقيدتها العسكرية عبر السنين، فقد كانت العقيدة الأمنية الإسرائيلية تعتمد على الردع، الذي يعني بناء قوة مخيفة تردع أعداءها عن القيام بمهاجمتها، كما كانت تعتمد على الحرب الاستباقية الخاطفة، التي تبادر إليها إذا شعرت أن الردع تآكل، وأن العدو قام بإجراءات على الأرض تؤشر على هذا التآكل، مثل التحركات المصرية التي سبقت حرب الأيام الستة عام 1967، أو التزود بأسلحة مخلة بالتوازن، أو أسلحة غير تقليدية، كبناء مفاعل نووي، مثلما حصل مع كل من المفاعل النووي العراقي والسوري. ومن العقيدة الأمنية الإسرائيلية أيضاً الإنذار المبكر، الذي يكشف نوايا الأعداء، ويترتب عليه

حرب استباقية. ومنها أيضاً الحسم السريع، أو الحسم في حرب دفاعية إذا تجرأ العدو وهاجمها، ولم تحصل على الإنذار المبكر، كحرب عام 1973.

لقد نجحت هذه العقيدة في مواجهة الجيوش العربية النظامية، التي كانت تُعتبر التهديد المباشر لـ«إسرائيل» خلال العقود الأربعة التي تلت إقامة الدولة عام 1948، لكنها لم تعد ناجحة عندما أصبح التهديد المباشر هو منظمات وأجسام عسكرية غير نظامية، وكيانات أقل من دولة، وهو ما لا تنفع معه العقيدة القديمة، فلا هي دول ذات سيادة فتُردع، ولا هي جيوش نظامية يمكن تدميرها في حرب استباقية، ولا يمكن حسم حرب معها في فترة وجيزة، رغم الإيجابية الوحيدة من ناحية «إسرائيل»، وهي عدم تشكيل هؤلاء الأعداء خطراً وجودياً واقعياً، أو خطر اجتياح بري قد يؤدي لسقوط الدولة بالكامل نتيجة انعدام العمق الجغرافي، كما كان مع الأعداء السابقين.

ورغم أن الصواريخ ألغت فكرة العمق الجغرافي، فإنها لا تشكل خطراً وجودياً؛ وعليه، تجد «إسرائيل» نفسها مضطرة لاعتماد استراتيجية دفاعية أكثر تعقيداً، اعتبرها قائد سلاح الجو السابق نحوشتان، الرِّجل الرابعة للعقيدة الأمنية، وهي الدفاع، بينما الأرجل الثلاث القديمة هي الردع، والإنذار المبكر، والحسم (مريدور و الدادي، 2018).

تعتمد العقيدة الدفاعية الجديدة على عدة ركائز، منها منظومة أسلحة دفاعية، كمضادات الصواريخ ذات الطبقات المتعددة كما يسميها الجيش الإسرائيلي، ويعني فيها:

1 – **الطبقة الأولى:** تطوير منظومتي باتريوت وحيتس، المضادة للصواريخ بعيدة المدى.

2 – **الطبقة الثانية:** تطوير منظومة العصا السحرية ومقلاع داود، المضادة للصواريخ متوسطة المدى.

3 – **الطبقة الثالثة:** منظومة القبة الحديدية المضادة للصواريخ قصيرة المدى، والطائرات دون طيار، وقذائف الهاون، وتعتبر الأولى من نوعها في العالم (وزارة الدفاع، بلا تاريخ).

وفي عام 2016، تم تكليف لجنة رسمية برئاسة وزير الاستخبارات السابق دان مريدور، من قبل رئيس الحكومة شارون، ووزير الدفاع موفاز، لدراسة العقيدة الأمنية وملاءمتها للتحديات، ورغم بقاء عناصر التهديدات القديمة، مثل النووي الإيراني، فإن مواجهة الكيانات الأقل من دولة كانت التطور الأهم، والتهديدات المنبثقة عن ذلك تشمل التفجيرات والعمليات الاستشهادية، وليس الصواريخ فقط، والدفاع يحتاج تكنولوجيا

واستخبارات ممتازة، وقدرة على تنفيذ ضربات دقيقة، وفي عمق العدو، ودون حاجة لتحريك جيوش، ويشمل ذلك عمليات عسكرية تقليدية، أو في العالم الافتراضي وعالم السايبر (مريدور و الدادي، 2018).

وهناك تحدّ مهم وفقاً لمريدور، وهو التكنولوجيا والاتصالات والإعلام، حيث لم يعد أحد قادراً على إخفاء بشاعة الحرب، يقول مريدور: لدينا جيش هو الأكثر تطوراً، لكن يتم استخدامه في قتل مدنيين في غزة أمام كل العالم، والعالم يرى النتيجة ولا يرى المبررات الإسرائيلية، ولا يهمه كم هي محقة، حتى الدول الكثيرة التي تشجع «إسرائيل» على ضرب «حماس»، ومنها الدول العربية، فإنها بعد رؤية النتائج تبدأ باتهام «إسرائيل» ومطالبتها بالتوقف؛ لذلك، كما يقول مريدور، أصبح القوي هو الشرير، رغم أنه محق ويدافع عن نفسه، بينما أصبح الضعيف المعتدي الذي بدأ الحرب هو الضحية البريء، وهذا هو معنى حرب أكثر تعقيداً، وتحتاج إلى تخطيط وإدارة مختلفين، مثال ذلك، قرار وقف حرب عناقيد الغضب عام 1996 ضد لبنان، عقب مجزرة قانا (مريدور و الدادي، 2018).

التهديدات التي تواجهها «إسرائيل» عام 2019:

اعتبر عموس يدلين، اللواء المتقاعد ورئيس مركز دراسات الأمن القومي، أن التهديد الوجودي الأكبر والأخطر على «إسرائيل»، هو النووي الإيراني، لكنه أكد أن لدى «إسرائيل» استراتيجية لمواجهة هذا التهديد، فهي تبني قوة، وتستخدم القوة، وتبذل الكثير من الجهود، وتتعاون مع المجتمع الدولي، ومع العالم العربي البراغماتي، على حد قوله، ولكن في مواجهة تهديد آخر، وهو التهديد الفلسطيني، لا توجد استراتيجية إسرائيلية، وهذا التهديد لا يقل خطورة عن غيره، حيث إن مصدر الخطر ليس السلاح النووي أو السلاح الكيماوي، وإنما الخطر على الـ«DNA» الإسرائيلي؛ أي على كون «إسرائيل» دولة يهودية وديمقراطية (ييدلين، ديكل، و لافي، 2018).

يشترك دان مريدور مع عموس يدلين في هذا الموقف، حيث يشير مريدور إلى تعقيدات تعايش شعبين في كيان سياسي واحد، بقوانين مختلفة، وحقوق وواجبات مختلفة، فلربما يأتي يوم يطلب فيه الفلسطيني حق الاقتراع في الانتخابات الإسرائيلية، وهذا تهديد حقيقي ليهودية الدولة وديمقراطيتها (مريدور و الدادي، 2018).

ويضيف مريدور أن العرب الفلسطينيين، ووضعهم السياسي والقانوني، وعلاقتهم مع دولة «إسرائيل»، يشكلون تحدياً، لكن لم يتم نقاش ذلك في اللجنة، لعدم تعريفهم كعدو للدولة (مريدور و الدادي، 2018).

كما تواجه «إسرائيل» تحديات مثل رفض قطاع كبير من المواطنين للخدمة العسكرية، بل إن فئاتٍ اجتماعية لا تعتبر مقتلَ جندي على الجبهة حدثاً يعنيهم، والمقصود الحريديم؛ أي المتدينين الأرثوذكس، لذلك دعا مريدور إلى توحيد الجميع أمام واجب الخدمة العسكرية (مريدور و الدادي، 2018).

من ناحيته، وبنظرة إلى الوراء، يشعر يدلين بالإعجاب بما تم تحقيقه، ف«إسرائيل»، كما يرى، مزهرة ومزدهرة، وأقوى من أي مرحلة سابقة، ولا يوجد من يقدر على تهديد وجودها، وجيشها قوي ورادع، وهناك سلام مع مصر والأردن، كما أن «إسرائيل» دولة عظمى في مجال الهايتك، والسايبر، واقتصادها قوي، والجيل الشاب فيها متفاعل ومبدع ومبدئي، ولديه إحساس بحمل رسالة، ولكنه عندما ينظر إلى أولاده وأحفاده، فإنه يتساءل: إن كان قد تم فعل كل ما يلزم كي يؤمّن مستقبلهم؟ والجواب، حسب ما يرى يدلين: لا؛ لأنه إلى جانب التهديد الإيراني يوجد في الأفق تهديد الدولة الواحدة، تهديد استمرار حكم ملايين الفلسطينيين في الضفة الغربية، الذي سيقلص الأغلبية اليهودية في «إسرائيل»، وسيسحق هويتها اليهودية، وسيهدد مستقبل المشروع الصهيوني. ويعتقد يدلين أن النظام السياسي الإسرائيلي لا يواجه هذا التهديد الاستراتيجي الأساسي بشكلٍ جدي، فاليمين يتحدث عن المحافظة على الوضع القائم، ولكنه في واقع الأمر يقود «إسرائيل» إلى وضع الدولة الواحدة، بينما يعيش اليسار وهْماً، ويظن أن التحدث فقط مع الفلسطينيين هو الذي سيوصل إلى السلام، وهذا حسب اعتقاده، جعل الجمهور الإسرائيلي يمل ويسأم من أهم قضية في حياته (ييدلين، ديكل، و لافي، 2018).

«إسرائيل» اليوم هي في الوضع الاستراتيجي الأفضل لها في التاريخ، لكنها لا تستغله جيداً، وعليها ألا تنتظر المسيح، كما يقول يدلين، ويرى أنه يجب توحيد اليهود، ويجب المبادرة إلى ذلك، وقد وصف الإسرائيليين بالأذكياء والمتطورين والمبدعين، بينما اعتبرهم متخلفين سياسياً، ويحتاجون إلى وزير سياسي مثل الويز التكنولوجي (الويز هو تطبيق إلكتروني لتحديد الطريق مثل خرائط جوجل)، وقال: إنه إذا لم ننجح مع الفلسطينيين والعرب، فلنعمل وحدنا، ولكن ليس على غرار الانفصال عن غزة، والفرق عن الانفصال

عن غزة هو إبقاء الأمن كاملاً بيد «إسرائيل»، وعدم الانسحاب، وعدم تفكيك مستوطنات، ووجود غطاء أمريكي، وتفاهم من تحت الطاولة مع العرب، وإقناع الفلسطينيين بأن الزمن ليس لصالحهم، وعليهم أن يوقعوا اتفاق سلام، أو أن يقبلوا بصمت، يشكل كل ذلك فرصة لـ«إسرائيل» قد لا تُعوض. ويضيف يدلين: يجب أن نضمن المستقبل دون أن نخاطر بالحاضر، وهذا يُخرج «إسرائيل» من المراوحة في المكان، إلى المبادرة، وتحسين الوضع العام.

ويعتقد يدلين أنه في غياب استراتيجية وطنية، فإن «إسرائيل» مثل طائرة عملاقة ثمنها أكثر من 100 مليون دولار، وهي «F 35»، ومزودة بأحدث الأسلحة وأنظمة التملص والسرعة، لكنها لا تقلع، ولا نستفيد من قوتها وميزاتها لإحباط التهديد الذي نراه في الأفق، والسؤال الذي يطرح نفسه من وجهة نظره هو: هل تُضيّع «إسرائيل» الفرصة السانحة، أم تتحلى بالشجاعة وتستغل الفرصة؟

ويضيف يدلين أن الدراسة التي اشتغل عليها المركز لسنتين، أوصلت إلى نتيجة قاطعة، وهي أن هذا هو الوقت المناسب للعمل والمبادرة، فكل قادة الحركة الصهيونية، من هرتسل، وجيبوتنسكي، وبن غوريون، وحتى شارون، وازنوا بين مركّبات الصهيونية الأربعة:

1 – الحق في فلسطين.

2 – التفوق الديموغرافي لليهود لضمان الديمقراطية.

3 – الأمن بأقصى مستوى ممكن.

4 – الشرعية الدولية.

ولا يمكن التخلي عن أي منها، وكل قادة الصهيونية لم يكونوا متشائمين، وإنما بادروا، وتحركوا لتغيير الواقع دائماً، فالمطلوب هو المبادرة ووحدة الشعب؛ لأن الموضوع ليس بين يسار ويمين، وإنما هو مصير الدولة كلها، ويجب استغلال الفرصة، على حد قوله (ييدلين، ديكل، و لافي، 2018).

وفي السنتين الأخيرتين، نفذ مركز دراسات الأمن القومي، مع مجموعة من الخبراء وأصحاب التجربة، عملاً غير مسبوق، حيث تمت دراسة كل البدائل التي تم تجريبها سابقاً، وتلك التي تواجه «إسرائيل» اليوم، ونوقشت كل السيناريوهات مع كثير من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية. وبناءً على ذلك، اقترح مركز دراسات الأمن القومي إطاراً

استراتيجياً لـ«إسرائيل»، اعتبره يدلين خلّاقاً وواقعياً، يتلخص فيما يلي:

على مستوى الصراع الثنائي الإسرائيلي الفلسطيني، لا تملك «إسرائيل» استراتيجية وطنية متبلورة ومتفق عليها، وخلال الـ30 سنة الماضية، كان هناك برنامجان: برنامج حل الدولتين، وخيار الدولة الواحدة، أما فكرة حل الدولتين ففشلت تماماً، والسبب، كما يعتقد الباحثون، هو انقسام الفلسطينيين وتطرفهم، وأما خيار الدولة الواحدة، الذي تمضي فيه «إسرائيل»، فهو كارثي، كما يرون (بيدلين، ديكل، و لافي، 2018).

والمقترح الذي يعرضه المركز هو برنامج ثالث ذو ثلاثة مستويات، هي:

1 - على المستوى الثنائي:

في ظل مطالبة الفلسطينيين بحق العودة، والانقسام بين «فتح» و«حماس»، واستمرار التحريض على كراهية «إسرائيل»، فلا أمل، كما يرى الباحثون، في التوصل إلى سلام، ولكن من الممكن تحقيق تسويات واتفاقيات محلية محدودة، وتفاهمات غير معلنة، تُحسّن أوضاع الفلسطينيين، دون الإضرار بأمن «إسرائيل» واستقرارها.

2 - على المستوى الإقليمي:

يشمل ذلك إعلاناً إسرائيلياً موثوقاً عن خطة سياسية يتم تنفيذها على الأرض، وتشجيع العالم العربي على الانضمام للحوار مع «إسرائيل»، حيث تستطيع الدول العربية أن تدفع ثمناً مالياً وإقليمياً وأمنياً، يشمل التنازل عن أراضٍ، والتعاون ضد إيران.

3 - على المستوى الداخلي:

في حالة عدم وجود شريك فلسطيني، فإن على «إسرائيل» أن تبادر لتحديد حدودها التي تضمن أمنها، وشكلها الديمقراطي، ويهوديتها، وقوتها العسكرية والسياسية و«الأخلاقية».

لتحقيق ذلك، تحتاج «إسرائيل»، حسب المقترح، إلى القيام بأربعة مبادئ:

1 - تحديد الهدف القومي.

2 - ضمان بقاء «إسرائيل» كدولة يهودية ديمقراطية، آمنة ومحققة، وذلك من خلال قطع الطريق على مسار الدولة الواحدة، والحفاظ على خيار الدولتين، بإعلان «إسرائيل» عدم رغبتها في حكم الفلسطينيين.

3 – التوقف عن انتظار موافقة الفلسطينيين على السلام، الذي لن يتحقق خلال هذا الجيل، وأن تقرر «إسرائيل» بشكل مستقل كيف وأين ستعيش؛ أي في أي حدود.

4 – عدم العودة إلى أخطاء الانفصال التي ارتكبها شارون، والاحتفاظ بالقدرة على العمل عسكرياً واستخبارياً غرب الأردن.

ويتضمن المقترح، الذي عرضه مركز دراسات الأمن القومي، عدة مسارات، هي:

- الإعلان مجدداً عن الاستعداد لاتفاق سلام إذا تنازل الفلسطينيون عن حقوقهم في فلسطين التاريخية، مثل حق العودة، والاعتراف بحق اليهود في دولة يهودية في فلسطين.
- تقسيم الضفة الغربية، ولو دون موافقة الفلسطينيين، إلى قسم للفلسطينيين يتمتع بتواصل جغرافي، ويبلغ ٪65 من مساحة الضفة، وثلاث مناطق أخرى، تبقى منها ثلاث كتل استيطانية كبيرة تحت السيطرة الإسرائيلية، وتخضع للمفاوضات منطقة أمنية في غور الأردن والمستوطنات المعزولة، ويُسمح بالبناء في الكتل الثلاثة الكبيرة، مع تجميده في المستوطنات المعزولة.
- احتفاظ «إسرائيل» بحرية التحرك الأمني والعسكري، والتكنولوجي والميداني، في الضفة الغربية، لإحباط أي عمل مقاوم.
- استكمال بناء جدار الفصل.
- وضْع خطة اقتصادية طموحة وشاملة؛ لتطوير المناطق الفلسطينية وترميمها (بيدلين، ديكل، و لافي، 2018).

هذا المقترح من هذه المجموعة من الخبراء، ليس ملزِماً لحكومة «إسرائيل»، ولكنه يحاول الاقتراب من توجهات الائتلاف الحكومي، خاصة من حيث الموقف الأمني، حيث يتضمن المقترح إبقاء السيطرة الأمنية في الضفة الغربية وغور الأردن بيد «إسرائيل»، وهو يؤكد أن القوة التي تتمتع بها «إسرائيل»، والفرصة التاريخية المتاحة أمامها ليس بالضرورة أن توافق رؤية سياسية تمكنها من الاستفادة منها، لا سيما وأن الائتلاف الحاكم يتكون من أحزاب يمينية تتنافس في التطرف، وتخوض مزايداتٍ سياسية، تُعيق تقدم عمل أي حكومة؛ وعليه، فإن الخطر الوجودي الذي يتحدث عنه الباحثون، ما زال قائماً، والديمقراطية في «إسرائيل» تتقلص تدريجياً، والطابع اليهودي العنصري للدولة يزداد،

وذلك في ظل تقارب ديموغرافي مع الفلسطينيين، يهدد الشكلين الديمقراطي واليهودي للدولة.

مواجهة التهديدات الإيرانية:

في أعقاب تهديدات إيرانية باستهداف المنشآت النووية الإسرائيلية، أعلن رئيس لجنة الطاقة النووية الإسرائيلي زئيف شانير، في اجتماع الوكالة الدولية للطاقة النووية، الذي عُقد في فينّا في أيلول/ سبتمبر2018، أن «إسرائيل» لا تستطيع تجاهل هذه التهديدات، وأنها ستعمل على تحصين منشآتها النووية، وأشار إلى أن المنشآت النووية الإسرائيلية، يتم تحديثها باستمرار، وفقاً لمعايير الوكالة الدولية، وفي ظل تهديدات إيران وحلفائها من حين لآخر (ايخنر، 2018).

في المقابل، طالب سفير إيران في الأمم المتحدة مجلسَ الأمن، بمراقبة المشروع النووي الإسرائيلي، وإدانة «إسرائيل».

وزير الاتصالات والاستخبارات الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، تطرق للتهديدات الإيرانية، قائلاً: إن تصريحات شانير لم تأتِ من فراغ، وإن إيران تهدد بشكل مستمر، والنظام الإيراني يحاول تصدير الثورة، وتهديد «إسرائيل» والسعودية، وكل من هو غير شيعي في المنطقة. وأضاف أن «إسرائيل» دولة قوية، وعليها أن تقف في وجه إيران، وأن تحمي أهدافها الاستراتيجية، وأن تبني قوة تردع إيران وغيرها، وعليها أن تستمر (ايخنر، 2018).

من ناحيته، قال الخبير في الشؤون الأمنية والاستراتيجية، رون بن يشاي: إن إعلان رئيس لجنة الطاقة الذرية لم يأتِ من فراغ، فلدى إيران مصلحة من الدرجة الأولى في الانتقام من «إسرائيل»، على ما أسماها سلسلة من الهزائم في السنوات الأخيرة، من ضمنها سرقة أرشيفها النووي من طهران، وأكثر من 200 غارة جوية على منشآت إيرانية في سورية؛ لذلك، فإن الحرس الثوري لديه مبرر قوي لتحقيق إنجاز معنوي على «إسرائيل»، مثل ضرب المفاعل النووي في ديمونا، أو المفاعل في سوريك (ايخنر، 2018).

كذلك يرى بن يشاي، أنّ لإيران سبباً آخر لضرب المنشآت النووية الإسرائيلية، وهو قناعتها بأن انسحاب ترمب من الاتفاق مع إيران جاء بناءً على طلب إسرائيلي، ويعتقد

أن إيران ربما بدأت باستعداداتٍ معينة في هذا الاتجاه، وأن الاستخبارات الإسرائيلية ربما وصلتها معلومات عن هذه الاستعدادات، وسواء كانت معلومات أو تقديرات، فإن «إسرائيل» ستعزز دفاعاتها الجوية، لا سيما أن الهجوم الأكثر واقعية، هو بواسطة صواريخ بالستية من إيران، أو سورية، أو العراق (ايخنر، 2018).

مواجهة تهديدات «حزب الله» و«حماس»:

في خطابه بالذكرى الحادية عشرة لجلاء قوات الاحتلال عن جنوب لبنان في آب/ أغسطس 2017، قال الأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله: إن «إسرائيل» قررت إخلاء خزانات الأمونيا من خليج حيفا؛ تحسباً لهجوم صاروخي عليها من لبنان، ونصحها بأن تُخْلي أيضاً مفاعل ديمونا النووي لنفس السبب، وهو تهديد صريح بإمكانية استهدافه، علماً أن ثلاثة صواريخ فلسطينية تم اعتراضها فوق مفاعل ديمونا، في الحرب على غزة عام 2014، وذلك كما أعلنت «كتائب عز الدين القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس» (ايخنر، 2018).

من ناحيتها، أعلنت «إسرائيل» لأول مرة، أنها تقوم بتطوير دفاعاتها عن المنشآت النووية؛ لمواجهة تهديدات عسكرية محتملة، في حين كانت في السابق تتحدث كثيراً عن التهديدات البيئية، وهذا يُعتبر تطوراً نوعياً لمواجهة ما تعتبره «إسرائيل» أخطاراً تحدق بها (بيدلين، 2018).

أزمة صواريخ «S 300» والجبهة السورية:

يعتقد عموس يدلين أن على «إسرائيل» ألا تسكت بعد أزمة إسقاط الطائرة الروسية، حيث تدهورت العلاقات بين روسيا و«إسرائيل» بعد تحطم طائرة الاستطلاع الروسية، وكانت قد حملت وزارة الدفاع الروسية سلاح الجو الإسرائيلي مسؤولية إسقاط طائرة الاستطلاع الروسية «إيل 20» في يوم 17 سبتمبر/ أيلول 2017، بالنيران السورية فوق مياه المتوسط على بعد 35 كيلومتراً عن الساحل السوري قبالة قاعدة حميميم الجوية، ما أدى إلى مقتل 15 عسكرياً روسياً، ونفت «إسرائيل» مسؤوليتها في حينه، وألقت اللوم على الطرف السوري الذي أطلق الدفاعات باتجاهها (سبوتنيك عربي، 2018).

في الوقت الذي أكد فيه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أن أعمال سلاح الجو الإسرائيلي بالذات هي التي تسببت بكارثة الطائرة الروسية «إيل 20» ومقتل طاقمها.

وإنما عليها أن تفكر كيف ستفعل في ظل الظروف الجديدة، التي ما زالت غير واضحة؛ لذا سيلزم «إسرائيل» ثلاثة أشهر على الأقل لفهم التغيرات، وهي الفترة التي يحتاجها السوريون ليستطيعوا إدخال صواريخ «S 300» للخدمة، مع ضرورة البحث عن وسائل لمواجهة هذه الصواريخ، دون المساس بالروس أنفسهم، كما يقول يدلين (بيدلين، 2018).

ويرى يدلين أن الضربة التي تلقتها إيران في العاشر أيار/ مايو 2018، حيث استهدفت المقاتلات الحربية الإسرائيلية عدداً من الأهداف العسكرية في الداخل السوري، عقب قيام قوات إيرانية على الجانب السوري من مرتفعات الجولان بإطلاق قذائف صاروخية على أهداف إسرائيلية هناك (سكاي نيوز عربية، 2018)، كانت صعبة جداً، وكفيلة بإقناع إيران أن تتخلى عن خطتها؛ لتمكين قواتها وحلفائها في سورية ولبنان، ولكن هذا لم يحصل، والدليل أن «إسرائيل» اضطرت للاستمرار في هجماتها، حتى إسقاط الطائرة الروسية نهاية الصيف.

كما تحدث يدلين عن ثلاثة احتمالات لتغيير قواعد اللعبة في سورية، وهي:

الأول: أن يقوم الروس بتشغيل بطاريات الصواريخ «S 300»، مع العلم أن لديهم أصلاً في سورية «S 400» الأكثر تطوراً، وهذا يعني تشغيلها بنفس الشروط، وهي عدم إطلاق النار على الطائرات الإسرائيلية، وبالتالي لا تغيير على الوضع القائم أصلاً، إلا إذا قرر الروس التغيير، واستخدام الصواريخ ضد «إسرائيل»، لكن لا يوجد أي مؤشر على هذا الاتجاه.

الثاني: تسليم الصواريخ للسوريين، إلا أن هذا الاحتمال خطر على الروس أصلاً، حيث حصل أن أطلق السوريون النار بمنظومة دفاعية قديمة، وأسقطوا الطائرة الروسية؛ مما يعني أن الخطر سيزداد على الطيران الروسي، بل وعلى الطيران المدني عموماً في المنطقة، وحتى لو استخدموا هذه الصواريخ ضد «إسرائيل»، فستضطر «إسرائيل» لتدمير هذه الصواريخ، وهذا يعني أن يدفع الروس ثمناً إضافياً، وهو الإضرار بسمعة منتجاتها الدفاعية القوية، التي تشتريها كثير من دول العالم.

الثالث: أن يُشغّل الروس والسوريون الصواريخ بشكلٍ مشترك، أو يبقوا الأمر غامضاً، بحيث لا يُعرف من الذي يُشغّل الصواريخ، وقد تصطدم «إسرائيل» بالروس بسبب هذا الغموض؛ وفي النتيجة، يجب الوصول إلى حل يجنب إصابة الروس، ويحول دون تشغيل الصواريخ ضد «إسرائيل» (ييدلين، 2018).

وفي كل الأحوال، تعتبر «إسرائيل»، كما يرى يدلين، تزويد روسيا للنظام السوري بمنظومة الصواريخ «S 300» تهديداً يحد من حرية سلاح الجو الإسرائيلي في سماء سورية.

الفلسطينيون في آخر سُلم التهديدات:

على الصعيد الفلسطيني، فالوضع مع الفلسطينيين عموماً والمقصود المستوى الرسمي والنظرة إلى المستقبل الأمني والسياسي للضفة الغربية لا يعني الجمهور الإسرائيلي كثيراً كما يبدو، ومن الصعب رؤية الموضوع الفلسطيني في العناوين الرئيسة باستثناء حصول عملية فدائية هنا أو هناك ثم تختفي مجدداً، (ييدلين، 2018) حتى عندما يتم طرح مشاريع ومقترحات للحل أو للتسوية لا يتفاعل الجمهور الإسرائيلي إلا بشكل مؤقت ومحدود، ولكن كما أسلفنا سابقاً فإن مسألة الضفة الغربية تبقى على سلم بحث الخبراء لإيجاد حل وعدم الركون إلى الهدوء وقدرة القوات الأمنية على قمع وإنهاء أي موجة عمليات أو هبة شعبية ، فالأحداث الأخيرة من عملية «بركان» وحتى «جفعات إساف» أشعلت إنارات حمراء لحكومة الاحتلال يراها الخبراء ويتفاعلون معها وإن لم ينتبه الرأي العام لها (ديكل، 2018).

الاهتمام الحالي يصب باتجاه قطاع غزة كتهديد يتم تأجيله باستمرار مرة بالحرب ومرة بالتهدئة دون حل في الأفق أو قدرة على الحسم، ولكن إمكانية تطور الأحداث إلى تصعيد تقود إلى حرب لا يرغب فيها الطرفان، تبقى واردة نتيجة وجود أسباب التوتر والضربات المتبادلة بين الحين والآخر كما حصل في الجولة التي أعقبت كشف القوة الخاصة شرقي خانيونس.

المراجع

(1) أمين حبلا. (2018). قانون القومية.. لا تقترب أنت في «دولة اليهود». تم الاسترداد من الجزيرة نت https://bit.ly/2vaM1gC

(2) اسماعيل مهرة. (30 11، 2017). الكنيست في خدمة نتنياهو. تم الاسترداد من اطلس: https://goo.gl/8eY4Mm افي دابوش. (19، 11، 2018). هآرتس. تم الاسترداد من الكابينت بحث التسوية وليبرمان احبطها 14 مرة: https://bit.ly/2OZkIgV

(3) الجزيرة. (12 ،12، 2017). نتنياهو المحبط وأوروبا الباحثة عن دور. تم الاسترداد من الجزيرة نت: https://goo.gl/gpZkJZ

(4) الجزيرة نت. (19 ،7، 2018). موقع الجزيرة نت. تم الاسترداد من قانون القومية.. لا تقترب أنت في دولة اليهود: https://bit.ly/2vaM1gC

(5) أمير تيبون. (7 ،1، 2016). هسراه شكيد عوناه لامريكايم: حوك هعموتوت لو فوغيع بديموكراتيا (الوزيرة شكيد تقول للأمريكيين: قانون الجمعيات لا يضر بالديمقراطية). تم الاسترداد من واللا: http://news.walla.co.il/item/2922957

(6) إيتامار إيخنر. (20 ،9، 2018). إسرائيل: يعززون دفاعات المنشآت النووية باعقاب تهديدات إيران. (يسرئيل:محزكيم لت هاغاناة اتري هغرعين عقب ايومي ايران). تم الاسترداد من يديعوت أحرونوت:

(7) https://goo.gl/ZfrtVe

(8) ايم ترتسو. (2015). تقرير المندسين (دوخ هشتوليم). تم الاسترداد من إيم ترتسو: https://goo.gl/VHtb4f

(9) حاييم ليفنسون وآخرون. (14 ،11، 2018). صحيفة هآرتس. تم الاسترداد من ليبرمان أعلن استقالته: وقف إطلاق النار هو خضوع: : https://bit.ly/2DDNSkD

(10) دان مريدور، و رون الدادي. (8، 2018). العقيدة الأمنية لإسرائيل تقرير اللجنة لبلورة العقيدة الأمنية (لجنة مريدور) ودراسته بعد عقد (تفيسات هبيتحون شل يسرائيل هفعيداه لغيبوش تفيسات هبيتحون (فعيدات مريدور) وبحينتو بحلوف عسور). تم الاسترداد من مركز دراسات الامن القومي:

(11) https://goo.gl/Qr9iDi

(12) دفنة ليال. (6 ،1، 2016). أخريه هسعراه دفكا كين افشر للميد ات جدير حيا ببتي هسيفر (بعد العاصفة: ا يمكن تعليم جدار حي في المدارس). تم الاسترداد من ماكو: https://goo.gl/33srZZ

(13) سبوتنيك عربي. (14 ،12، 2018). إسرائيل تعتبر أن الحديث حول حادثة تحطم الطائرة الروسية «إيل-20» منتهي. تم الاسترداد من سبوتنيك عربي: https://goo.gl/XmR5FP

(14) سكاي نيوز عربية. (10 ،5، 2018). أبرز الغارات الإسرائيلية على سوريا. تم الاسترداد من سكاي نيوز عربية:

(15) https://goo.gl/MzLFUy

(16) صلاح الدين العواودة. (24، 2، 2016). التوجه «الفاشي» الإسرائيلي ومحاربة المنظمات اليسارية والحقوقية. تم الاسترداد من مركز رؤية للتنمية السياسية: http://www.vision-pd.org/AR/Articles/Article105

(17) طوبا تسيموكي. (28 ،11، 2017). اضرار بحق الجمهور بالمعرفة وقيد ممكن للمحكمة العليا: تداعيات قانون التوصيات (فغيعاه بزخوت هتسيبور لداعت وبليماه افشريت لبغاتس: هشلخوت حوك هههلتسوت). تم الاسترداد من يديعوت احرونوت: http://www.ynet.co.il/articles/0،7340،L-5048569،00.html

(18) عاموس هارئيل. (24 ،11، 2018). صحيفة هارتس. تم الاسترداد من كانه لم يكن: ولا ليبرمان لن تترك الانطباع الي تمناه: https://bit.ly/2Pqum16

(19) عرب 48. (26 ،10، 2018). موقع عرب 48. تم الاسترداد من https://bit.ly/2AtyJPU

(20) عربي 21. (10 ،10، 2017). من السر للعلن.. إلى أين وصل تطبيع العرب مع «إسرائيل» ؟ تم الاسترداد من عربي 21:

(21) https://gl.goo/aePxio

(22) عماد ابو عواد. (26 ،8، 2016). حركة الـ (BDS)... تحدٍّ يقضّ مضاجع الإسرائيليين. تم الاسترداد من مركز رؤية للتنمية السياسية:

(23) http://www.vision-pd.org/AR/Articles/Article31

(24) عموس ييدلين. (1 ،11، 2018). التوتر على الجبهة الشمالية والرد على الخطة. تم الاسترداد من مركز دراسات الأمن القومي: https://soundcloud.com/inss2006/inss?in=inss2006/sets/d8m9s4qv-8mak

(25) عموس ييدلين، اودي ديكل، و كيم لافي. (10، 2018). اطار استراتيجي للساحة الاسرائيلية الفلسطينية (متفيه استراتيجي لزيراه اسرائيليت فلسطينيت). تم الاسترداد من مركز دراسات الامن القومي:

(26) https://goo.gl/kk8o3z /

(27) كوبي ميخائيل و اودي ديكل. (17 ،12، 2018). التصعيد في الضفة الغربية – دليل على أن إسرائيل بحاجة إلى تغيير استراتيجيتها وسياساتها. تم الاسترداد من مركز دراسات الامن القومي:

(28) https://gl.goo/rBSyyi

(1) موقع الكنيست. (1 ،5، 2018). موقع الكنيسيت الرسمي. تم الاسترداد من الهيئة العامة للكنيست تصادق على قانون القومية بالقراءة الاولى: https://knesset.gov.il/spokesman/arb/doc/PR010518__2.pdf

(29) ميرفت عوف. (13 ،10، 2016). هل المجتمع الإسرائيلي مجتمعٌ علمانيّ؟ تم الاسترداد من ساسة بوست: https://www.sasapost.com/secular-israel/

(30) نعه لانداو و يهونتان لايس. (18 ،11، 2018). صحيفة هارتس. تم الاسترداد من نتنياهو: نحن في احدى المراحل الامنية الاكثر تركيب: https://bit.ly/2DIE3Rx

(31) وزارة الدفاع. (بلا تاريخ). دفاع متعدد الطبقات (هغناه رف شخفتيت). تم الاسترداد من وزارة الدفاع:

(32) http://www.mod.gov.il/Defence-and-Security/Pages/multi-layer-defense.aspx

(33) ينيف كوبوبيتس. (12 ،12، 2017). هل يتصدر فعلاً طلبة الثانويات الدينية قائمة التجنيد للجيش (هأيم هتيخونيم هدتييم بإميت موبيليم بشيعور هجيوس لتساهال). تم الاسترداد من هآرتس: https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.4698950

الولايات المتحدة
في الشرق الأوسط 2018

مجموعة التفكير الاستراتيجي

د.علي حسين باكير

بالرغم من كونها لا تزال قوّة عظمى على الصعيد الدولي، فإنّه لا جدال على أن الولايات المتّحدة تشهد تراجعاً مستمراً في موقعها ودورها ونفوذها العالمي خلال العقدين الماضيين، تسارع هذا التراجع بشكل لافت في عهد الرئيس السابق باراك أوباما الذي اتبع عقيدة تقوم على الانسحاب من مناطق مختلفة من العالم لتخفيف الأعباء ومشاطرة التكاليف والمسؤوليات مع القوى الإقليمية في المناطق التي تتراجع فيها الولايات المتّحدة. عكست سياسية أوباما حالة من الوهن والضعف الأمريكي كان يتم تغطيتها بحجّة شعاره الشهير الذي اتّبعه لتبرير عدم تحرّك الولايات المتّحدة في قضايا حسّاسة ومفصلية على المستوى الدولي وهو «لا ترتكب عملاً غبياً»، أدّت سياسة أوباما الخارجية إلى استقواء الخصوم والأعداء حول العالم، وفقدان ثقة الشركاء والحلفاء، وتراكم المشكلات والتحدّيات.

انتهى الأمر بهذه السياسية إلى استهزاء دول مثل كوبا بالرئيس الأمريكي، وتجاهل أنظمة مثل نظام الأسد لخطوطه الحمراء، وتلذذ دول أخرى مثل إيران بالإهانة الإعلامية للجنود الأمريكيين الذين تمّ احتجازهم في عرض البحر، وتحدّي دول مثل روسيا والصين لموقع ودور الولايات المتّحدة في العالم.. ونتيجة لذلك، صعد في العام 2017 مرشح غير متوقّع إلى البيت الأبيض من خلال شعار «لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى»، وهو الشعار الذي جذب عدداً هائلاً من المصوّتين، رغم التوجهات العنصرية والعدائية للمرشّح المذكور آنذاك، السبب في ذلك أن هذه الشريحة آمنت بالفعل أن الولايات المتّحدة في تراجع على الصعيد الدولي، وبهذا المعنى، فقد كان دونالد ترمب النتيجة الطبيعية لسياسات أوباما على مدى سبع سنوات.

السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس دونالد ترمب:

يدير الرئيس ترمب الولايات المتّحدة بمنطق الشركة الخاصة دون التمييز بأنّ طبيعة الدولة ككيان أكثر تعقيداً، وأنّ دورها والهدف النهائي المتوقع منها مختلف عن منطق الشركة، ولا يقوم على المصالح الخاصة للفرد الحاكم، وإنما على عمل مؤسسات تتطلب

قائداً مسؤولاً وواعياً وخبيراً يؤمّن لها الظروف المناسبة لضمان استمرار عملها بشكل انسيابي ولتنفيذ الأدوار المنوطة بها قانوناً.

وبسبب عدم إدراكه لهذه الحقيقة، أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترمب أكثر ميلاً للانعزالية، وتحكمها سلوكيات نفعيّة غير مسبوقة وخالية من المسؤولية الأخلاقية أكثر من أي وقت مضى، سلوكيات تتّسم بشكل كبير بالتناقض والتخبّط، ولا يتوانى فيها الرئيس عن استخدام الابتزاز للشركاء والحلفاء علناً (كما فعل عدّة مرات مع المملكة العربية السعودية).

وقد خلقت هذه التصرفات في السياسة الخارجية خلال العامين الماضيين 2017 و2018) انطباعاً بأنّ الولايات المتّحدة قوّة قلقة، فهي تنسحب من اتفاقيات دولية ومن منظمات وهيئات تابعة لمنظمات دولية، وتفرض قيوداً على حرّية التجارة وإجراءات حمائية وسلسلة عقوبات على قائمة متزايدة من الدول، بما في ذلك على بعض حلفائها، لا يتوقّف الأمر عند هذا الحد، فترمب شكك بشكل مستمر العام 2018 في جدوى استمرار حلف الناتو، وخلط بشكل غير مسبوق بين حلفاء الولايات المتّحدة وشركائها ومنافسيها وأعدائها! هذه المقدّمة ضرورية للحديث عن العوامل التي تؤثر على سياسة أمريكا الخارجية في منطقة الشرق الأوسط.

العوامل المؤثرة في السياسية الخارجية الأمريكية:

عند محاولة رصد التوقعات المتعلقة بالسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط للعام 2019، علينا الاعتماد على ثلاثة عوامل أساسية، هي: تجربة الإدارة الأمريكية خلال العامين الماضيين في المنطقة، وتتضمن موقف المؤسسات الأمريكية (الخارجية والدفاع على وجه التحديد)، سلوك الرئيس الأمريكي دونالد ترمب والسلوك الخاص بمستشاريه، وأخيراً موقف الكونجرس الجديد.

1 - سلوك الرئيس الأمريكي:

أثبت ترمب مراراً بأنّه رئيس غير تقليدي، لا يتمتع بالكفاءة المطلوبة لقيادة البلاد، متقلّب المزاج، لا يمكن توقّع سلوكه، وينظر إلى الأشياء غالباً بحسابات مادّية أو بحجم المنفعة الشخصية التي قد يحصل عليها أو بمنطق شعبوي، وهي كلها أمور لا تبعث على

الاطمئنان وترسل رسائل خاطئة وتجرّد السياسة الخارجية الأمريكية من أي مصداقية. عيّن ترمب العديد من أقاربه في مواقع مهمة في الإدارة الأمريكية، كما اختار مديرين تنفيذيين سابقين في شركات تجارية و/أو صناعية و/أو دفاعية ليشغلوا مناصب رسمية في إدارته، الأمر الذي أدى إلى تضارب المصالح والأولويات.

2 - المؤسسات الأمريكية:

في المقابل، قوّض ترمب من عمل المؤسسات الأمريكية بشكل كبير خلال العامين الماضيين، وبقيت مئات المناصب العليا في إدارته والوزارات المهمّة شاغرة. في سابقة من نوعها، استقال أو أقيل من إدارة ترمب أكثر من 50 من المسؤولين رفيعي المستوى الذين كان قد عيّنهم سابقاً، من بينهم على سبيل المثال لا الحصر: وزير الدفاع، وزير الخارجية، وزير الداخلية، مستشار الأمن القومي، سفيرة واشنطن في الأمم المتّحدة، كبير موظفي البيت الأبيض، مدير «إف بي آي»، كما بقيت المئات من المناصب العليا في المؤسسات المهمة كوزارة الخارجية والدفاع شاغرة؛ الأمر الذي أثّر سلباً على عمل هذه المؤسسات.

3 - الكونجرس:

في الانتخابات النصفية التي جرت في نوفمبر من العام 2018، فاز الديمقراطيون بأغلبية مجلس النواب، فيما حافظ الجمهوريون على سيطرتهم على مجلس الشيوخ، هذا الوضع يعني أن الرئيس لم يعد يتمتع بالأغلبية المطلوبة كما كان عليه الأمر في العامين الأوّلين من حكمه، وسيؤثر هذا الوضع بالتأكيد على عدد من الأمور المتعلقة بالرئيس من بينها السياسة الخارجية للبلاد.

استناداً إلى هذه المعطيات الثلاثة، يمكن القول: إنّ التخبّط كان السمة البارزة لأداء الإدارة الأمريكية في العام 2018، ومن المتوقع أن يستمر مثل هذا السلوك خلال العام 2019، لا سيما في ضوء وجود كونجرس منقسم على نفسه، وهو الأمر الذي قد يتيح إطلاق تحقيقات جديدة بصلات الرئيس الخارجية وعلاقته بروسيا، كما قد يؤثّر على توجهات السياسة الخارجية للبلاد لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وبالرغم من أن المبادرة في السياسة الخارجية تنطلق من البيت الأبيض بمعاونة وزارة الخارجية وإلى حد ما الدفاع، فإن التحول الحاصل نتيجة الانتخابات النصفية قد يدفع الكونجرس إلى أخذ زمام المبادرة في عدد من القضايا الرئيسة في السياسة الخارجية.

أول مؤشرات مثل هذا التوجه شلُّ جزء من عمل الحكومة الفيدرالية وتسجيل أطول إغلاق حكومي في تاريخ الولايات المتّحدة في بداية العام 2019 نتيجة الخلاف الحاصل بين الرئيس الأمريكي ترمب والديمقراطيين الذين رفضوا التصويت لصالح تمويل بناء جدار عازل على الحدود الأمريكية مع المكسيك. مؤشر آخر يتعلق بالسياسة الخارجية للبلاد هو الموقف من قضية الصحفي جمال خاشقجي، حيث حمّل الكونجرس في نهاية العام 2018 مسؤولية اغتيال الصحفي السعودي في قنصلية المملكة بإسطنبول لولي العهد محمد بن سلمان في الوقت الذي دافع فيه ترمب عنه، كما تعهّد المشرعون الأمريكيون بأن يتحرك الكونجرس إذا لم تحرك إدارة الرئيس الأمريكي ساكناً في هذا الملف.

شكل العلاقة مع الحلفاء الرئيسين في الشرق الأوسط:

شهد العام 2018 دعماً استثنائياً من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لـ«إسرائيل» ضد الفلسطينيين في ظل سياسات غير مسبوقة من التمييز العنصري الإسرائيلي والدفع باتجاه إقرار دولة يهودية، كما استأنف ترمب الدعم العسكري المقدّم إلى مصر في خطوة تهدف إلى تمكين السيسي من تثبيت حكمه بالرغم من كم القمع الهائل الذي يمارسه داخلياً وقضائه على أي أمل لبروز مسار ديمقراطي في البلاد بعد الانقلاب العسكري الذي نفّذه في العام 2013.

أمّا السعودية التي كانت المحطة الأولى لترمب في جولاته الخارجية عند توليه الحكم، فقد عقد معها صفقات اقتصادية وعسكرية بمئات المليارات من الدولارات –نظرياً على الأقل– ويعتقد أنّه كان قد أمّن الغطاء في البداية للحصار الذي فرضته الرياض مع أبو ظبي والمنامة والقاهرة على قطر عام 2017، ثم قام بحماية ولي العهد السعودي في العام 2018 في قضية مقتل خاشقجي رافضاً فرض عقوبات على المملكة. وفيما يتعلق بتركيا، فقد كانت الاستثناء الوحيد، حيث فرض الرئيس الأمريكي عليها عقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية في العام 2018 ساهمت في تقويض سعر صرف العملة المحلية قبل أن يعود ويتراجع عن هذه العقوبات في ظل سياسة شديدة التقلب صعوداً وهبوطاً.

من المتوقع أن يستمر دعم الرئيس الأمريكي لحلفائه الرئيسين في المنطقة وفي مقدّمتهم «إسرائيل» ومصر والسعودية والإمارات في العام 2019. الرئيس الأمريكي

يعتمد على ما يبدو على دعم هذا المحور، وفي ذهنه الحصول على مقابل يتمثّل بالمال، و»صفقة القرن»، ودفع إيران إلى طاولة المفاوضات لتعديل الاتفاق النووي، لكن افتراض استمرار دعم الرئيس الأمريكي لهذه الدول ليس مطلقاً؛ إذ سيبقى مرتبطاً إلى حد بعيد بسلسلة كبيرة من المتغيرات الداخلية الأمريكية من جهة، والداخلية المتعلقة بكل طرف من هذه الأطراف المذكورة من جهة أخرى.

1 - الوضع الداخلي الأمريكي: فيما يتعلق بالوضع الداخلي الأمريكي، فإن مصير ترمب فضلاً عن قدرته على تحقيق ما يريد في السياسة الخارجية بشكل منفصل عن إرادة الكونجرس ستكون من الأمور المشكوك بها بشكل قوي في العام 2019، وبينما سيكون متجهاً إلى عامه الأخير في البيت الأبيض (2020)، فإنّه سيركّز بشكل أكبر على تنفيذ وعوده الانتخابية السابقة على أمل أن تكون قاعدة لإعادة انتخابه مجدداً لدورة ثانية، وسيترافق ذلك مع تحوّل الإدارة الأمريكية إلى وضعية البطّة العرجاء؛ الأمر الذي يفترض تعاملها بحذر مع التقلّبات الدولية والإقليمية (بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط)، وافتقادها إلى القدرة الكافية لقطع التزامات جديدة أو الدفع بالالتزامات القائمة إلى الأمام.

2 - الوضع المتعلق بـ«إسرائيل»: يتّجه الائتلاف الحكومي الإسرائيلي لإجراء انتخابات مبكّرة في شهر أبريل/ نيسان 2019، وهو ما يعني أن مصير رئيس الوزراء الحالي سيكون على المحك، كما يعني أن الحكومة الإسرائيلية ستكون مشلولة، وأنّ الأمور الأساسية المتعلقة بالصفقات الإقليمية مع واشنطن سيتم تأجيلها إلى حين انتخاب حكومة جديدة، فإذا بقي نتنياهو حينها، فقد يستمر الوضع على ما هو عليه، وإلا فسيكون علينا رصد المتغيرات المتعلقة بتوجهات الحكومة الإسرائيلية ورئيسها الجديد وعلاقاتها مع واشنطن والأطراف الإقليمية.

3 - الوضع المتعلق بالسعودية: الثابت الوحيد في سياسة ترمب الخارجية منذ توليه الحكم هو الدعم المطلق لولي العهد السعودي ونظيره في أبو ظبي، السبب الأساسي في ذلك هو العلاقة الخاصة التي تجمع ترمب وعائلته بكل من الرجلين لا سيما صهره كوشنير، بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية والمالية التي تربط ترمب وشركاته الخاصة بهذه الدول؛ الأمر الذي يعزز من هذه العلاقة ذات الطابع الشخصي.

من المتوقع أن يستمر الرئيس ترمب في العام 2019 في دعمه لولي العهد السعودي

بالتوازي مع سياسة الابتزاز التي يتّبعها ضد المملكة، لكن الأخطاء الفادحة لمحمد بن سلمان (حرب اليمن، فرض حصار على قطر، قتل خاشقجي... إلخ) تضع ضغوطاً متزايدة على الرئيس الأمريكي قد تمنعه في مرحلة ما من مواصلة دعمه المفتوح للرجلين، سيما وأنّ السياسات الإقليمية للسعودية والإمارات أصبحت تمثّل عبئاً متزايداً عليه خاصة في ظل وجود الكونجرس الجديد وتحقيقات مولر التي تبحث بشكل تفصيلي عن الدعم السعودي الإماراتي لحملة ترمب قبل الانتخابات.

القضايا الأساسية في الشرق الأوسط:

أولاً: «صفقة القرن»:

شهد العام 2018 ضغطاً أمريكاً غير مسبوق على الفلسطينيين باتجاه تصفية القضية الفلسطينية، وذلك نتيجة للتفاهمات التي تمت بين صهر الرئيس الأمريكي جاريد كوشنير والقادة الإسرائيليين وبعض القادة العرب وفي مقدمتهم ولي العهد السعودي محمد بن سلمان. قامت إدارة ترمب بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة «إسرائيل»، وأمرت بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إليها في سلوك معاكس تماماً لكل الإدارات الأمريكية السابقة بما فيها تلك الداعمة لـ«إسرائيل»، كما قامت الإدارة الأمريكية بوقف المساعدات المقدّمة إلى وكالة «الأونروا» في مسعى لإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين، ودعمت تل أبيب بشكل مفتوح ودون قيد أو شرط.

على الرغم من كل ذلك، لم يستطع أطراف المبادرة المضي بها إلى الأمام في العام 2018؛ وذلك بسبب صعوبات بالغة واجهتهم على الصعيد الداخلي بالدرجة الأولى وعلى المستوى الإقليمي والدولي؛ ونتيجة لذلك، فقد تم تأجيل الإعلان عن مبادرة السلام المرتقبة، وتشير التوقعات إلى أن الرئيس الأمريكي سيؤجل الإعلان عن «صفقة القرن» مرة أخرى إلى فبراير 2019 على الأرجح، لكن الالتزام بهذا الإعلان قد يواجه المزيد من العراقيل نتيجة للمشكلات الداخلية التي يعاني منها كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، بالإضافة إلى ذلك، لا يبدو الرعاة الإقليميون في وضع مناسب للدفع قدماً بهذا المشروع لا سيما ولي العهد السعودي الذي

يعاني بدوره من مشكلات نتيجة المغامرات التي قام بها لا سيما عملية قتل خاشقجي مؤخراً التي تلقي بظلالها على مستقبله السياسي.

ثانياً: مواجهة النفوذ الإيراني:

تعتبر مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة إحدى أولويات إدارة الرئيس الأمريكي ترمب، على الأقل من الناحية الخطابيّة أو الكلاميّة. شهد العام 2018 انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران الذي كان قد تم التوصل إليه سابقاً في ظل إدارة أوباما، ونتيجة لذلك، أعاد الرئيس ترمب فرض العقوبات التي كانت قائمة عل طهران في أغسطس 2018، معزّزاً إياها بمجموعة أخرى من العقوبات في نوفمبر من نفس العام، وبالرغم من الاستثناءات التي أعطتها الإدارة الأمريكية لعدد من الدول للإبقاء على تعاملاتها النفطية مع إيران في حدّها الأدنى، فإن العام 2019 قد يشهد سحب بعض هذه الاستثناء وتصعيد العقوبات على النظام الإيراني.

سيحاول الاتحاد الأوروبي مجدداً إبقاء الاتفاق النووي حيّاً، لكن من الصعب التسليم بأنّ هذه الجهود ستنجح في الإبقاء على الاتفاق فعّالاً من دون الولايات المتّحدة. في المقابل سيظلّ السجال قائماً في العام 2019 حول حقيقة ما تريده إدارة ترمب من إيران، هل تريد الإدارة احتواء إيران أو ربما تريد مواجهتها؟ هل تريد شن عمل عسكري محدود ضدّها أو ربما تريد التفاوض معها والتوصل إلى صيغة أفضل ممّا تمّ التوصل إليه سابقاً؟ بغض النظر عمّا تريده الإدارة الأمريكية، لا يبدو أنّها تمتلك خارطة طريق واضحة إزاء كيفية التعامل مع النظام الإيراني في المنطقة، لا توجد سياسات متماسكة لدى ترمب، كما لا يوجد اتفاق على نوع السياسات التي يجب اتباعها ضد إيران بين المسؤولين في الإدارة الأمريكية، وأخيراً لا يوجد اتفاق على موقف موحد من إيران بين حلفاء واشنطن في المنطقة.

وفي حين يفسّر كثيرون وجود جون بولتن في منصب مستشار الأمن القومي في الإدارة الأمريكية على أنّه تحضير لمهاجمة إيران ربما في العام 2019، يرى آخرون أنّ الهدف النهائي لتشديد العقوبات على إيران هو العمل على احتواء النظام الإيراني إقليمياً ليس إلاً، وبخلاف ما يعتقده كثيرون، فإن الرئيس الأمريكي قد يكون في صدد البحث

عن صفقة أفضل مع النظام الإيراني ولن يمانع التفاوض معه حال قبول الأخير ذلك، لكنّه وبموازاة ذلك يسعى إلى استغلال الخطر الإيراني وتوظيفه من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب الماديّة من الأطراف الخليجية الأخرى. وانطلاقاً من هذه المعطيات، فإن الكرة ستكون في ملعب النظام الإيراني في العام 2019، التفاوض أو ربما محاولة المراهنة على وضعية البطة العرجاء لدى الإدارة الأمريكية والصمود إلى حين استشراف نتائج الانتخابات الأمريكية المقبلة.

ثالثاً: الأزمة الخليجية:

يعزو كثيرون اندلاع الأزمة الخليجية في مايو 2017 إلى موقف الرئيس الأمريكي دونالد ترمب وإلى زيارته الشهيرة للملكة العربية السعودية، بوصفها الحدث الأبرز الذي مهّد لهذه الأزمة، منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم، جرت عدّة محاولات للوساطة تقدّمتها جهود الوسيط الكويتي والجولات المكوكية التي قام بها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وكذلك فعل عدد من المسؤولين الأمريكيين رفيعي المستوى، لكن دون تحقيق أي تقدّم يُذكر في هذا الصدد.

وبالرغم من ذلك، أرادت الإدارة الأمريكية أن تظهر بمظهر الراغب في بذل جهد لتجاوز الأزمة الخليجية في العام 2018 لكن دون أن تقرر ممارسة ضغط حقيقي على الأطراف التي تسببت بها.

وتؤكّد استقالة الجنرال أنتوني زيني، مبعوث الخارجية الأمريكية الخاص لحل الأزمة الخليجية، في بداية العام 2019، على أن الأزمة الخليجية لا يمكن حلّها عبر الكلام والأمنيات فقط، وأنّ الوسطاء يرون أنه من غير المجدي اتّباع نفس الاستراتيجية مجدداً.

هناك ثلاثة عوامل على الأقل لا تزال تمنع الرئيس الأمريكي من ممارسة دور حازم وحاسم في حل الأزمة الخليجية، وهي: حجم المصالح الشخصية التي تربطه وصهره جاريد كوشنير بالإمارات والسعودية، واستفادة واشنطن عملياً من الانقسام الخليجي من الناحية المالية، وتولّي أكثر من مؤسسة في الولايات المتّحدة مسؤولية هذا الملف؛ الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حالة تضارب المصالح والأولويات.

انطلاقاً من هذه المعطيات، يمكن القول: إنّه ما لم يغيّر الرئيس الأمريكي من سلوكه

ويقرر ممارسة الضغط على الرياض وأبو ظبي لحل الأزمة، فإن الأزمة ستستمر على الأرجح في العام 2019. ثمّة من هو أكثر تفاؤلاً، لكن حتى لو افترضنا أن العام 2019 سيشهد حلاً للأزمة الخليجية، سيكون من الصعب جداً إن لم يكن من شبه المستحيل إعادة الثقة بين الأطراف الخليجية طالما بقي ولي عهد السعودية وأبو ظبي في مواقعهما بالسطلة في البلدين. بقاء الانقسام في البيت الخليجي سيؤدي إلى خلق عقبات لهذه الدول، وسيعرقل التعاون البيني والإقليمي في كثير من الملفات، وسيكون له انعكاساته كذلك على الولايات المتّحدة التي لن تكون قادرة على مواجهة إيران بسياسة موحدّة لحلفائها في الخليج، كما ستنعكس بشكل سلبي على جهود ترمب لبناء تحالف شرق أوسطي مكوّن من هذه الدول بالإضافة إلى مصر والأردن في العام 2019.

رابعاً: العلاقة مع تركيا:

شهدت العلاقات الأمريكية-التركية في العام 2018 حالة من الصعود والهبوط جرّاء التناقضات الكامنة في مصالح الطرفين إقليمياً والتأثير السلبي الذي تركته علاقة كل منهما بأطراف ثالثة على العلاقات الثنائية بين البلدين، ولعلّ التهديد المستمر للرئيس ترمب لتركيا وإتهام الأتراك لإدارته بشن حرب اقتصادية على أنقرة كان من أبرز محطات ذلك العام، تلاه إطلاق سراح القس الأمريكي برانسون، وقضية مقتل خاشقجي التي وضعت تركيا في موقع أفضل، مبرهنة على أن خيار واشنطن الأفضل في المنطقة هو الاعتماد على تركيا كحليف موثوق وقادر وليس على السعودية.

لا يعدّ الصعود والهبوط في العلاقة بين البلدين استثناءً إذا ما قسنا ذلك بما شهدته هذه العلاقة منذ العام 2011، وتعتبر ملفات مثل الوضع في سورية والعراق، التحالف الأمريكي مع المليشيات الكردية (بي واي دي/واي بي جي)، العلاقة مع روسيا، ملف المنظومة الدفاعية (S-400)، العقوبات على إيران، من أبرز الملفات الخلافية بين البلدين. وفي هذا السياق، من المتوقع أن تستمر هذه الحالة من الصعود والهبوط في العلاقة مع تركيا في العام 2019 مع تحسن طفيف ربما في بعض الملفات، ذلك أن الجانب التركي يراهن على علاقات الرئيس الشخصية مع الرئيس الأمريكي، لكن طبيعية الأخير تحتم علينا ألا نركن إلى مثل هذا الأمر، فحيثما حلّ ترمب يصبح التقلّب سمةً بارزةً.

إضافة إلى ذلك، تشير بعض التوقعات إلى أن الكونجرس الجديد قد يتّبع سياسات أشد قسوة إزاء تركيا في العام 2019، وهو ما قد يترك تأثيره كذلك على الملفات الخلافية بين البلدين، لكن من حيث الأولويات، يبقى الملف السوري الأكثر إلحاحاً في العام 2019، ويحاول الجانب التركي من خلال التواصل المباشر مع ترمب توحيد الأجندة المشتركة للبلدين في سورية خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2019 بالتزامن مع انسحاب القوات الأمريكية من البلاد إذا ما بقي الرئيس الأمريكي ملتزماً بقراره هذا، لكن هناك علامات استفهام حول مدى قدرة واشنطن على تحقيق ذلك في ظل تقلّب ترمب والتناقض بين توجه المؤسسات داخلياً.

خاتمة:

باستثناء الأولويات المعهودة لأمريكا في الشرق الأوسط، وهي حماية «إسرائيل»، وضمان تدفق النفط بأسعار مقبولة؛ لا يبدو أن لدى إدارة ترمب استراتيجية محددة وواضحة في أي من الملفات المهمة في منطقة الشرق الأوسط. من المهم مراقبة المؤشرات المتعلقة بسلوك الرئيس ومصيره ودور المؤسسات الأمريكية والكونجرس لتقييم أفضل لاتجاهات الموقف الأمريكي في الشرق الأوسط في العام 2019، لكن من المتوقع أن يظلّ التخبط في الإدارة الأمريكية قائماً، وأن يُبقي الرئيس ترمب في هذا العام على سلوكه الانتهازي المادي والابتزازي لبعض دول المنطقة وعلى رأسها الدول الخليجية، وأن يزيد من ضغطه في الوقت نفسه على إيران، وأن يدفع باتجاه تحقيق تقدّم في «صفقة القرن»، وأن يحاول جسر الخلافات مع تركيا، لكنّ جهوده في كل ذلك ستصطدم بالتأكيد بعقبات داخلية أمريكية وكذلك بتعقيدات المشهد إقليمياً ودولياً.

متغيرات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية (2018)

مجموعة التفكير الاستراتيجي

أ.حازم عياد

انتقلت الإدارة الأمريكية في العام 2018 إلى مرحلة جديدة من العمل السياسي بعد أن حسمت مؤقتاً العديد من الملفات الداخلية المتعلقة بالبرامج الاقتصادية والاجتماعية خصوصاً برنامج «أوباما كير»، وسياساتها إزاء المهاجرين؛ وأنهت العام 2017 بإجراء تعديلات مهمة داخل إدارة الرئيس الأمريكي؛ فاتحة الباب لاندفاعة قوية في سياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية والعالم.

الرئيس الأمريكي دونالد ترمب تمكن من إجراء العديد من التغيرات في إدارته تتيح له المجال للبدء باتخاذ خطوات عملية للمضي في سياسته الخارجية، كان على رأسها إقالة وزير الخارجية تيلرسون، وتعيين مايك بومبيو خلفاً له، في حين استقال مستشار الأمن القومي الجنرال هربرت مكماستر ليحل محله جون بولتون اليمين المتطرف.

فالعام 2018 شهد اندفاعة قوية للرؤية اليمينية للإدارة الأمريكية، مطلقاً العنان للحرب التجارية مع الصين في أعقاب اتخاذه المزيد من الخطوات التجارية الحمائية التي استهدفت بكين، في حين رفع من منسوب التوتر مع روسيا بالانسحاب من اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة الباليستية وفرض المزيد من العقوبات على روسيا.

لم تقتصر الاندفاعة الأمريكية على ملف علاقاتها مع روسيا والصين؛ فصعدت مع كوريا الشمالية، وهددت بفرض المزيد من العقوبات لتنتهي المواجهة بلقاء تاريخي بين الرئيس الأمريكي ترمب، والرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ[1] في سنغافورة.

السياسة الأمريكية شهدت منعطفاً جديداً بانسحاب أمريكا من الاتفاق النووي 5+1 مع إيران من جانب واحد، وفرضت عقوبات على طهران، في حين شهدت علاقاتها مع أنقرة توتراً وتقلباً شديداً، خصوصاً بعد شمول أنقرة بضريبة الصلب والألمنيوم؛ وفرض واشنطن عقوبات على تركيا بحجة اعتقال القس الأمريكي أندرو برانسون.

من جانب آخر، سرعت الإدارة الأمريكية إجراءاتها بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس

(1) عقد الرئيس الأمريكي دونالد ترمب مباحثات تاريخية مع زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون في سنغافورة 12 حزيران 2018 مثلت تحولاً كبيراً في العلاقات بين بلدين تبادلا حرباً كلامية خلال العام الماضي، ووقع ترمب وكيم وثيقة مشتركة في ختام القمة، وأكدا أنها مضت على نحو جيد.

بمناسبة مرور 70 عاماً على تأسيس الكيان على أرض فلسطين المحتلة؛ توسعت أمريكا في مطالبتها لحلفائها في كوريا الجنوبية واليابان وأوروبا لتحمل الأعباء المالية الناجمة عن الحماية الأمريكية، وبرزت بشكل أكثر وضوحاً في تعاملها مع الحلفاء العرب وخصوصاً المملكة العربية السعودية بمطالبة ترمب المتكررة الرياض بسداد فاتورة الحماية الأمريكية، واختتمت الإدارة الأمريكية العام 2018 بالإعلان عن انسحابها من سورية وتخفيض عديد قواتها في أفغانستان، مثيرة قدراً كبيراً من الإرباك في الساحة الإقليمية والدولية.

السياسة الأمريكية المتبعة تحركت على وقع التوجهات اليمينية المهيمنة في الإدارة الأمريكية، إلى جانب الرغبة في الاستعداد للانتخابات النصفية للكونغرس الأمريكي؛ إذ كانت السياسة المتبعة تجاه الصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران والقضية الفلسطينية والصفقات المعقودة مع المملكة العربية السعودية من ضمن الإنجازات التي عددها الرئيس الأمريكي في الحملات الانتخابية المناصرة لأعضاء حزبه الجمهوري، فسياسة الرئيس ترمب اتسمت خلال العام 2018 بالشعوبية والعشوائية متأثرة بمناخ الانتخابات النصفية للكونغرس والأزمات المتفجرة كأزمة خاشقجي.

متغيرات السياسة الخارجية الأمريكية خلال العام 2018

الاستراتيجية الأمريكية المتبعة في العام 2018 استندت في مسارها وجدولها الزمني إلى الاستراتيجية المعلنة للرئيس الأمريكي والمسماة استراتيجية ترمب، استراتيجية تفاعلت بقوة مع العامل الانتخابي الممثل بتحقيقات روبرت مولر[1] المتعلقة بالتدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية والاستعدادات للانتخابات النصفية للكونغرس في العام 2018، وهي متغيرات ضابطة للسلوك الأمريكي منذ لحظة تولي ترمب الرئاسة في العام 2016.

(1) في 30 أكتوبر 2017، رفع مولر اتهامات ضد بول مانافورت وريك جيتس. وتشمل التهم الاثنتا عشرة التآمر على غسل الأموال، وانتهاك قانون تسجيل الوكلاء الأجانب لعام 1938 باعتباره عميلاً غير مسجّل لمدير أجنبي، وكذبة، ومضللة، وتصادر بيانات عمل وكلاء، والتآمر ضد الولايات المتحدة
في 1 كانون الأول / ديسمبر 2017، توصل مويلر إلى اتفاق مع مستشار الأمن القومي السابق مايكل فلاين، الذي أقر بأنه مذنب في تقديم شهادة زور إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي حول اتصالاته مع السفير الروسي سيرغي كيسلياك. كجزء من مفاوضات فلين، لا يُتوقع توجيه اتهام إلى نجله، مايكل جي. فلين، وفلين على استعداد للإدلاء بشهادته بأن المسؤولين رفيعي المستوى في فريق ترامب قد وجّهوه إلى إجراء اتصالات مع الروس. في 16 فبراير 2018، مولر اتهم 13 روسيًا و 3 شركات روسية بمحاولة خداع الأمريكيين لاستهلاك الدعاية الروسية التي استهدفت المرشحة الديمقراطية هيلاري كلينتون
في 20 فبراير عام 2018، اتهم مولر المحامي أليكس فان دير زوان بإدلائه بتصريحات كاذبة في التحقيق الروسي.

أولاً: المتغيرات المحلية الأمريكية

- شهد العام 2018 بداية جديدة لإدارة الرئيس ترمب باستقالة وزير خارجيته تيلرسون، وتولي مايك بومبيو وزارة الخارجية، في حين تولى جون بولتون المعروف بمواقفه وتوجهاته المتشددة تجاه إيران وروسيا والصين إلى جانب موقفه الداعم للكيان الإسرائيلي كمستشار للأمن القومي للرئيس الأمريكي.
- تعرض الحزب الجمهوري لهزيمة قاسية في انتخابات الكونغرس النصفية؛ إذ خسر الأغلبية في مجلس النواب، في حين احتفظ بمجلس الشيوخ، فالحملة التي قادها الرئيس ترمب لدعم حزبه الجمهوري انتهت بخسارة الأغلبية البرلمانية بشكل يعيق توجهاته الداخلية اقتصادياً واجتماعياً، ويفتح الباب لمزيد من التصارع في عملية صنع القرار.
- واجهت إدارة الرئيس ترمب المزيد من الصعوبات المتعلقة بتحقيقات التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية عام 2016؛ إذ أدين محاميه روبرت كوهين الذي أبدى استعداداً للشهادة ضد الرئيس في تحقيقات المحقق الخاص مولر.
- عانت إدارة ترمب المزيد من الصعوبات بعد فشل التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروعية القرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، تبعه التصويت ضد قرار إدانة إطلاق صواريخ المقاومة على المستوطنات الصهيونية، مسرعاً في استقالة نيكي هيلي من منصب الممثل الأمريكي في الأمم المتحدة، في حين استقالة جون كيلي، كبير موظفي البيت الأبيض، واستقالة جيمس ماتيس، وزير الدفاع الأمريكي، والممثل الأمريكي بريت ماكغورغ في تحالف مكافحة الإرهاب من منصبهما في أعقاب الإعلان عن الانسحاب من سورية لتعود متوالية الانهيارات في إدارة ترمب.

ثانياً: المتغيرات الدولية

1 – انصب اهتمام الرئيس الأمريكي على كوريا الشمالية التي شهدت تصعيداً دبلوماسياً واسعاً انتهى بعقد لقاء قمة بين الرئيس الأمريكي ترمب، ورئيس كوريا الشمالية كيم جونغ.

2 – على صعيد العلاقة مع الصين، عمدت الإدارة الأمريكية إلى التشدد في سياساتها

الحمائية وفرض عقوبات ومزيد من الضرائب على البضائع الصينية[1]؛ ما أدى إلى إطلاق الحرب التجارية بين البلدين التي انتهت بهدنة التسعين يوماً بعيد قمة دول العشرين في الأرجنتين.

3 – لم تكتفِ الإدارة الأمريكية بالتصعيد مع الصين؛ إذ لم ينتهِ العام 2018 قبل إعلان أمريكا انسحابها من اتفاقية الحد من انتشار الأسلحة الباليستية، وكانت المفاجأة الكبرى بالإعلان عن الانسحاب من سورية وتخفيض عديد قواتها في أفغانستان لتربك المشهد الدولي بالكامل، وتدخل في حالة من التصارع مع العديد من المحاور الإقليمية والدولية؛ إلا أن التداعيات الداخلية كانت الأعمق والأشد تهديداً حيث ارتباك وزارة الدفاع الأمريكية باستقالة وزير الدفاع، والممثل الأمريكي في التحالف الدولي ماكغورك.

ثالثاً: المتغيرات الإقليمية

- في الملف الإيراني، اتخذت الإدارة الأمريكية خطوات إجرائية بالانسحاب من الاتفاق النووي، وفرض المزيد من العقوبات على إيران من جانب واحد رغم المعارضة الأوروبية والروسية والصينية، كما اشتبكت بقوة مع تركيا في العديد من الملفات كان أبرزها ملف اعتقال القس الأمريكي الذي أدى إلى فرض عقوبات أمريكية على أنقرة.
- إلى جانب التحديات المتولدة عن سياسة الرئيس ترمب، فقد تولدت أزمات ضاغطة على السياسة الأمريكية في مقدمتها أزمة اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده بإسطنبول؛ أزمة أضيفت إلى أزمات المنطقة التي عجزت الإدارة الأمريكية عن التعامل معها كأزمة حصار قطر والحرب اليمينية.
- اندفعت الإدارة الأمريكية بقوة في ملف الاعتراف الأمريكي بالقدس كعاصمة للكيان الإسرائيلي لتتخذ إجراءات عملية بنقل السفارة احتفاء بمرور سبعين عاماً على تأسيس الكيان على أرض فلسطين؛ إلا أنها لم تتمكن من تمرير صفقته القرن أو الإعلان عن بنودها إذ خضعت لعمليات تأجيل متكررة.

(1) أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، فرض رسوم بنسبة ٪10 على واردات صينية بقيمة 200 مليار دولار، وهدد بفرض دفعة ثالثة من الرسوم الجمركية تصل إلى ٪25 على واردات صينية بقيمة 267 مليار دولار، حال أقدمت الصين على «إجراءات انتقامية» ضد المزارعين أو الصناعات الأمريكية، على أن تسري هذه العقوبات اعتبارًا من 24 سبتمبر/ أيلول الجاري. ردت الصين بفرض رسوم جمركية تتراوح بين ٪5 و٪10 على مجموعة من السلع التي تستوردها من الولايات المتحدة بقيمة 60 مليار دولار.

تفاعل المتغيرات

السياسة الصدامية للرئيس الأمريكي كشفت قصوراً ذاتياً كبيراً لدى الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع الملفات السياسية الدولية والإقليمية، إذ لم تتمكن من بلورة استراتيجية ثابتة مستقرة، إذ تولد عنها المزيد من الأزمات والتحديات التي تواجه الإدارة الأمريكية.

أولاً: ارتباك عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية

1 - السياسة الأمريكية المندفعة اتخذت طابعاً صدامياً إذ عملت على تصفية إرث الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، وأنهت عقوداً طويلة من السياسة الأمريكية المتحفظة والحـذرة في التعامل مع الملف الفلسطيني بنقل السفارة الأمريكية إلـى القدس، متجاهلة بذلك وزارة الخارجية الأمريكية التي صاغت السياسات والمواقف تجاه القضية الفلسطينية طوال عقود طويلة، فالاعتماد استمر على الدائرة الضيقة المحيطة بالرئيس وعلى رأسها صهر الرئيس جاريد كوشنر، وابنته إيفانكا ومندوبة أمريكا في الأمم المتحدة نيكي هيلي، والسفير الأمريكي لدى الكيان الإسرائيلي ديفيد فريدمان، وانضم إليهم لاحقاً وزير الخارجية المقرب من الرئيس مايك بومبيو ومستشاره الجديد للأمن القومي جون بولتون.

توجهات همشت مكانة وزارة الخارجية الأمريكية والمؤسسات السيادية وعلى رأسها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ووكالة الأمن الفيدرالي والبنتاغون أيضاً، فجوة ازدادت سوءاً بعد إعلان الرئيس الأمريكي وبشكل منفرد الانسحاب من سورية نهاية العام 2018 الموافق لـ19 كانون الأول/ ديسمبر.

2 - تعززت حالة الارتباك في السياسة الخارجية الأمريكية والانقسام في الساحة الأمريكية باندلاع أزمة خاشقجي وهزيمة الحزب الجمهوري في الانتخابات النصفية للكونغرس الأمريكي، وعودة الاستقالات في صفوف الإدارة الأمريكية، وتعمقت الفجوة بين الرئيس الأمريكي وقيادات الحزب الجمهوري.

3 - توجت هذه الحقبة بإعلان ترمب انسحاب بلاده من سورية في نهاية العام 2018، لتدخل السياسة الخارجية الأمريكية مرحلة إعادة لتقييم سياسة ترمب ومخرجات

استراتيجية الخارجية وسياسته الداخلية، فسياسة ترمب المتبعة داخلياً وخارجياً فاقمت من أزمة النفوذ الأمريكي، وقلصت من هامش المناورة بفعل فقدانه الكثير من الفاعلية الناجمة عن تهشيم تحالفاته التقليدية، وعلى رأسها العلاقة مع أوروبا وتركيا، والمترافقة مع ضعف حلفائه العرب، خصوصاً الخليجيين المنقسمين والمتصارعين بشكل كبير بعد اندلاع الحرب اليمنية والأزمة الخليجية المتمثلة في حصار قطر؛ منذراً بمزيد من التقهقر والاضطراب في السياسة الخارجية الأمريكية يتوقع أن تتبلور معالمها بشكل أكثر وضوحاً في العام 2019.

ثانياً: الحرب التجارية والسياسة الحمائية

الخطوات السياسية المتبعة من قبل الإدارة الأمريكية خلال العام 2018 تجاه الملفات الدولية والإقليمية ترجمت سياسياً باندلاع الحرب التجارية مع الصين التي امتدت آثارها الحمائية نحو القارة الأوروبية والاتحاد الأوروبي، في حين رفعت السياسة العدائية تجاه روسيا مستوى التوتر مع موسكو على خلفية الانسحاب من «معاهدة نزع الصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى»[1]، في المقابل شهدت العلاقات مع إيران توتراً كبيراً تبعت انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي مع إيران 1+5 من طرف واحد، وفرض عقوبات على طهران[2]، في حين شهدت العلاقة مع تركيا تقلبات كبيرة بفعل شمول الإجراءات الحمائية الأمريكية تركيا من ضمنها ضريبة «الصلب والألمنيوم»[3]، وفرضت واشنطن عقوبات على أنقرة على

(1) الاتفاقية التي أعلن ترمب نيته الانسحاب منها، السبت، أبرمت مع موسكو خلال فترة الحرب الباردة، وتحديدا قبل 31 عاماً.

ووضعت المعاهدة التي ألغت فئة كاملة من الصواريخ يتراوح مداها بين 500 و5 آلاف كيلومتر، حداً لأزمة اندلعت في الثمانينيات بسبب نشر الاتحاد السوفييتي صواريخ «إس إس 20» النووية، التي كانت تستهدف عواصم أوروبا الغربية.

وأبرم الصفقة الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان، مع الزعيم السوفييتي ميخائيل غورباتشوف في ديسمبر عام 1987، لتكون المعاهدة الأولى والوحيدة من نوعها بين القطبين.

وأجبرت المعاهدة، أو هكذا يفترض، الطرفين على سحب أكثر من 2600 صاروخ نووي تقليدي، من الأنواع القصيرة ومتوسطة المدى. المصدر سكاي نيوز -https://www.skynewsarabia.com/world/1192763

(2) ووقع الرئيس الأمريكي في البيت الأبيض مرسوماً يقضي بإعادة فرض العقوبات التي رفعت عن إيران بموجب الاتفاق النووي.

وقال ترمب، في كلمة ألقاها الثلاثاء 6 أيار 2018 حول مستقبل دور الولايات المتحدة في الاتفاق النووي مع إيران: إن هذه الصفقة «هائلة» و«تسمح للنظام الإيراني بمواصلة تخصيب اليورانيوم»، مضيفاً: «أعلن اليوم أن الولايات المتحدة ستنسحب من الاتفاق حول برنامج إيران النووي».

(3) تركيا تصدرت المرتبة الثامنة كأكبر مصدر للحديد، بحسب تقارير وزارة التجارة الأمريكية، كما كانت الولايات المتحدة من أكبر أسواقها في عام 2017؛ وبعد فرض الضريبة على تركيا في حزيران 2018 أعلنت وزارة الاقتصاد التركية، أنها «ستفرض رسوماً جمركية بقيمة 267 مليون دولار على بضائع أمريكية، مشيرة إلى أن القرار «كان ناجماً عن الفشل في إحراز أي تقدم في المفاوضات مع الولايات المتحدة».

خلفية اعتقالها للقس الأمريكي أندرو برانسون[1].

ثالثاً: تقويض التحالفات السياسية الأمريكية

هددت السياسة المتبعة من قبل الرئيس الأمريكي ترمب وإدارته التحالفات التقليدية للولايات المتحدة في الساحة الدولية؛ متسببة بالمزيد من الإرباك لتحالفاتها الدولية في أوروبا وجنوب شرق آسيا والعالم العربي، معززة بذلك الانقسام داخل الساحة السياسية الأمريكية شملت المؤسسات السيادية وكالات الأمن والاستخبارات والجيش إلى جانب وزارة الخارجية، وامتد الانقسام إلى صفوف الحزب الجمهوري والقاعدة الانتخابية للرئيس الأمريكي ترمب، عبر عنها بتصويت أغلبية أعضاء مجلس الشيوخ ذي الأغلبية الجمهورية لصالح إدانة المملكة العربية السعودية في قضية اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية بإسطنبول خلافاً لرغبة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب.

رابعاً: متغيرات القضية الفلسطينية

لم تقتصر السياسة الهجومية للإدارة الأمريكية على القوى الدولية والإقليمية إذ أدى نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في الذكرى السبعين للنكبة الفلسطينية إلى تصاعد الاحتقان في الأراضي الفلسطينية، وانطلاق مسيرات العودة في قطاع غزة، فاقمها التسريبات المتعلقة بمبادرة ترمب لتصفية القضية الفلسطينية المسماة «صفقة القرن»[2]، التي عانت من عمليات تأجيل متتابعة لموعد إعلانها في العام 2018.

(4) سجن برانسون منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2016 وحوكم بتهم التجسس وارتكاب جرائم لصالح منظمات «إرهابية» تحت غطاء رجل دين وتعاونه معهما رغم علمه المسبق بأهدافهما، وأمرت محكمة تركية بإطلاق سراح القس الأمريكي أندرو برانسون، الذي اتهم بالتجسس وارتكاب جرائم باسم تنظيمات إرهابية في 12 تشرين أول 2018.

(1) مسمى أطلق لما يقال: إنه مقترح وضعه الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، حيث تهدف هذه الصفقة لتوطين الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنهاء حق اللجوء.

النتائج

1 – الخطوات السياسية المتبعة من قبل الإدارة الأمريكية أسهمت في تصاعد التوتر في الساحة الدولية والإقليمية غرب آسيا، وانعكست على شكل تحديات إضافية تواجه الإدارة الأمريكية؛ إذ رفعت حدة التوتر مع إيران وتركيا وروسيا، وأسهمت في مزيد من التعاون بين الدول الثلاث، ووسعت الفجوة بين دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا التي صوتت ضد قرار الانسحاب من الاتفاق النووي، وضد قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في الجمعية العامة ومجلس الأمن، في حين عمدت الصين إلى التسريع في سياساتها الأمنية في بحر الصين الجنوبي، وتوسيع مظلتها الاقتصادية لتشمل دول غرب آسيا.

2 – أما على صعيد القضية الفلسطينية، فقد أدت إلى مزيد من الاحتقان تولد عنه انطلاق مسيرات العودة في قطاع غزة واندلاع مواجهات أسبوعية وشبه يومية أفضت إلى مواجهة مسلحة محدودة بين المقاومة الفلسطينية وأمريكا، وارتفعت وتيرة الهجمات الفدائية داخل الضفة الغربية، ولم تتمكن الولايات المتحدة من تمرير قراراتها في مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ لتُراكم مزيداً من الهزائم الدبلوماسية في الجمعية العامة تارة بالتصويت ضد قرار نقل السفارة وتارة برفض الجمعية العامة إدانة إطلاق المقاومة للصواريخ على الكيان الاسرائيلي.

3 – توجت أمريكا حالة الإرباك والتخبط في استراتيجيتها بإعلانها الانسحاب من سورية، مراكمة بذلك الفشل الناجم عن سياساتها، فقوضت استراتيجيتها في سورية بالإعلان عن الانسحاب من سورية، متخلية بذلك عن الأكراد الانفصالين، وفتحت الباب لمزيد من التقهقر، القابل للتمدد إلى الساحة العراقية التي شهدت انتخابات برلمانية ورئاسية أضعفت النفوذ الأمريكي وعززت النفوذ الإيراني والتركي.

التوقعات

1 – يتوقع أن تتفاقم حالة التفكك والعزلة لإدارة ترمب بشكل يهدد مكانة الرئيس الأمريكي واستمراره بالسلطة، بتأثير من فوز الديمقراطيين بأغلبية مقاعد مجلس النواب، وتحقيقات مولر التي تشهد تقدماً سريعاً؛ إذ تتفاعل هذه العوامل بقوة مع

التداعيات الداخلية في الساحة الأمريكية لأزمة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي، وقرار الإدارة الأمريكية بالانسحاب من سورية، معمقاً بذلك أزمته الداخلية لتمتد إلى الحزب الجمهوري؛ فالإدارة الأمريكية باتت مكشوفة داخلياً ومعزولة دولياً.

2 – يتوقع أن تستمر حالة التقهقر الأمريكي والتبخر للنفوذ في سورية والعراق بتأثير من تنامي الدور الروسي والتركي والإيراني في المنطقة.

3 – يتوقع أن تتسارع حالة التراجع في النفوذ الأمريكي في الخليج العربي بتأثير من صعود النفوذ الصيني الاقتصادي، وبتأثير من الأزمات المزمنة كأزمة حصار قطر والأزمة الخليجية وأزمة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي.

4 – يتوقع أن تعاني الولايات المتحدة المزيد من الإرباك وضعف التأثير في الملف الفلسطيني بتأثير من تنامي دور المقاومة الفلسطينية وحركة «حماس»، في أعقاب مسيرات العودة وانفتاحها على القوى الدولية، وتنامي الأدوار الاقتصادية والعسكرية والسياسية لإيران وتركيا والصين وروسيا.

التوصيات

١ – ضرورة الانفتاح على القوى السياسية الأمريكية المتصارعة للتأثير في مسارات تقييم السياسة الأمريكية تجاه الملف السوري والفلسطيني بما يتناسب مع مصالح المنطقة العربية.

٢ – ضرورة التنسيق مع تركيا وإيران للاستفادة من حالة الارتباك في عملية صنع القرار الأمريكي بما يخدم مصالح القوى الإصلاحية في العالم العربي.

٣ – ضرورة تعزيز حالة العزلة التي تعاني منها القوى المضادة لـ«الربيع العربي» والناجمة عن صراعاتها وأزماتها الإقليمية والمحلية.

٤ – ضرورة التعاطي مع الصين كقوة اقتصادية فاعلة في المنطقة العربية، والاستفادة من حالة التناقض الكبيرة في المصالح بينها وبين الوليات المتحدة الأمريكية.

٥ – ضرورة الاستفادة من انفتاح القوى الإقليمية والدولية على الملف الفلسطيني في أعقاب تصويت الجمعية العامة في الأمم المتحدة، وتصعيد عملية عزل الكيان والسياسات اليمينية في الإدارة الأمريكية.

روسيا في الشرق الأوسط 2018

مجموعة التفكير الاستراتيجي

د.علي حسين باكير

خلال السنوات القليلة الماضية، عززت روسيا من موقعها في الشرق الأوسط بشكل لم يسبق له مثيل منذ انهيار الاتحاد السوفييتي في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، من الدروس التي استفادت منها موسكو أنها وبعكس الاتحاد السوفييتي ليس لديها أجندة أيديولوجية، أو بمعنى أدق لا تحتل الأيديولوجيا المرتبة الأولى في سلّم أولوياتها وسياساتها المتّبعة حول العالم. تحقيق المصلحة الذاتية الصرفة هي أساس السياسة الروسية حول العالم، ولذلك عوضاً أن تصرف موسكو على الآخرين لتبني أيديولوجية معيّنة كما كان يحصل أيام الاتحاد السوفييتي، تسعى للاستفادة من الآخرين قدر المستطاع لتحقيق أكبر مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية ممكنة.

ومع أنّه لا يزال يُنظر إلى روسيا على أنّها ثاني أكبر قوّة في العالم من الناحية العسكرية، فإنّها لا تزال تعاني من عقدة تعامل الغرب معها كقوة إقليمية وليست دولية، فهي في نهاية المطاف دولة ريعيّة تعتمد بشكل كبير على بيع النفط والغاز وبيع السلاح، ولا تزال تخضع لعقوبات من قبل دول أخرى، ولأنّها لا تمتلك ما يخوّلها أن تنافس به الولايات المتّحدة أو الدول الغربية، فإنها تعتمد استراتيجية المناكفة والمعارضة، وحيثما يتراجع الغربيون، تتقدّم هي لملء الفراغ، لكن التقدّم يبقى مربوطاً بمدى قدرتها على الاستفادة من هذه الخطوة إذ ليس ثمة ما يدعوها إلى تحمّل أعباء أو مسؤوليات فضلاً عن سيطرة دائمة على الأرض في منطقة الشرق الأوسط، وإنما تفضّل أن يتم ذلك بالوكالة.

ولأنّ الخيارات الدولية محدودة بالنسبة إلى الدول الإقليمية، فحيثما تتخاصم أي من دول المنطقة مع الغرب تتجّه صوب موسكو للموازنة، وفي مثل هذا التوجه مكسب مجاني لروسيا التي تبقى حسّاسة فيما يتعلق بتغيير الأنظمة بالقوّة، لا سيما عبر القوّة الخارجية أو الثورات الداخلية خوفاً من تم اعتماد ذلك نموذجاً ضدّها مستقبلاً في أي مرحلة ضعف ممكنة.

أولوية روسيا الجيوسياسية هي محيطها الإقليمي الضيق، أو الدائرة الأولى من حزام

الاتحاد السوفييتي سابقاً أو ما تعتبره موسكو مجالها الحيوي الإقليمي، لكن في الدائرة الأوسع، هناك منطقة الشرق الأوسط التي تتطلع روسيا دوماً إلى الوصول من خلالها إلى المياه الدافئة (البحر المتوسط، والخليج العربي).

الأمن القومي الروسي:

في نهاية العام 2015، صادق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على استراتيجية جديدة للأمن القومي، واعتبر البعض أن هذه الوثيقة دمجت في ثناياها وثيقتين؛ الأولى صيغت عام 2009 وهي استراتيجية الأمن الروسي، والثانية عام 2014 وهي وثيقة التخطيط الاستراتيجي، واعتبرت الاستراتيجية أن التوسع الأمريكي في جوار روسيا بالإضافة إلى نشاطات حلف شمال الأطلسي (الناتو) يشكّل الخطر الأكبر على موسكو، مشيرة إلى أن الضغط السياسي والاقتصاد والعسكري والإعلامي الذي يمارس على روسيا هدفه الإبقاء على هيمنة الولايات المتّحدة والغرب على العالم.

ويرى عدد من الخبراء الروس أن استراتيجية العام 2015 تنقل روسيا من الوضع الدفاعي إلى الوضع الهجومي على المستوى الدولي، وهو الأمر الذي تمّ ترسيخه في التعديلات التي جرى اقتراح إدخالها على الاستراتيجية من قبل مجلس الأمن القومي الروسي في العام 2018، وفقاً لسكرتير مجلس الأمن القومي الروسي نيكولاي باتروشيف، هناك ضرورة لزيادة الوضعية الهجومية للسياسة الخارجية الروسية لمواجهة الضغوط الأمريكي، ولا يمكن لذلك أن يتم إلا من خلال ضمان المستوى الكافي للدفاع وأمن الدولة والمجتمع الروسي عبر زيادة فاعلية تنفيذ برامج إحلال الواردات في القطاعين العسكري والمدني للاقتصاد الروسي، وتهيئة الظروف لتطوير العلوم وتحقيق التقدم الاستباقي في مجال العلوم والتكنولوجيا وضمان أمن الطاقة ومواصلة العمل على زيادة استقلالية المنظومة المالية الروسية.

السياسة الخارجية الروسية:

تهدف السياسة الخارجية الروسية إلى ضمان الأمن الوطني الروسي، وهي بهذا المعنى أداة ليس لخدمة مصالح موسكو فقط، وإنما للحفاظ على أمنها القومي سواء من

خلال إيجاد أشكال مختلفة من الشراكات والتعاون مع الدول الأخرى أو من خلال توظيف العلاقات القائمة. روسيا دولة ليس لديها تحالفات ثابتة، وغالباً ما تنظر إلى المقرّبين منها على أنّهم شركاء استراتيجيون وليسوا حلفاء، فهي تحب أن تلعب منفردة؛ لأنّ ذلك يمنحها السرعة والمرونة والقدرة على التواصل مع أكبر عدد ممكن من الفاعلين دون التقيّد بتحالفات جامدة أو بطيئة، وإن كان لمثل هذا الأمر إيجابياته، إلا أن له سلبياته أيضاً.

يعتقد المسؤولون الروس أنّهم يمتلكون مقوّمات عسكرية وثروات طبيعية وإمكانات علمية تؤهّلهم للاضطلاع بدور أكبر على الساحة الدولية، لكنّ موسكو تعي أنّها لا تستطيع أن تلعب بقواعد الاتحاد السوفييتي، ولذلك فهي تحاول تقويض مشروع «الآخر» والاستثمار في إخفاقاته بدلاً من المبادرة، ولذلك كانت روسيا ولا تزال من أشد المعارضين لعالم أحادي القطبية والمنادين بعالم متعدد الأقطاب.

ويوجز ديمتري ترينن الذي كان قد خدم في الجيش الروسي سابقاً وتخرّج في المعهد العسكري التابع لوزارة الدفاع باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط بستة عناصر أساسية:

1 – التركيز على المصلحة الذاتية والابتعاد عن فرض نماذج محددة على البلدان الأخرى أو على المنطقة برمتّها.

2 – الحفاظ على مسافة من جميع اللاعبين بالمعنى الإيجابي والسلبي؛ وذلك لأنّ العلاقات الدولية وشديدة التقلب والتعقيد وعدو اليوم يمكن أن يصبح صديق الغد، والعكس صحيح.

3 – الإبقاء على علاقات وظيفية مع جميع الأطراف داخل المنطقة وداخل كل بلد بما في ذلك الفرقاء الذين يعتبرون بعضهم بعضاً ألد الأعداء.

4 – إظهار القوّة بشكل دائم والإصرار على التمسك بالمواقف المتّخذ بعزيمة، وذلك على اعتبار أن القوّة بشكلها التقليدي (الخام) تحظى بقوّة تأثير واحترام كبير في الشرق الأوسط.

5 – الاعتماد على السياسة الواقعية الكلاسيكية للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط، والابتعاد كلياً عن الأيديولوجيا والقيم الأخلاقية المثلى التي يُنادى بها في أوروبا وأمريكا، وذلك لأنّ المنطقة صنعت للسياسة الواقعية.

6 – توخي الحذر في إدارة الموارد والتأني في منافسة خصومها، وهي عناصر لا تستطيع روسيا المنافسة من دون أخذهما بعين الاعتبار.

توجهات روسيا الاستراتيجية في الشرق الأوسط:

هل يعني ذلك أن لروسيا استراتيجية كبرى في منطقة الشرق الأوسط؟ لا، فالصعود الروسي في الشرق الأوسط ليس نتيجةً لتعاظم القوّة الروسية أو لوجود استراتيجية واضحة إزاء التفاعلات التي تشهدها المنطقة، وإنما هو انعكاس لعنصر أساسي يكمن في تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة، وبهذا المعنى ليس لروسيا استراتيجية كبرى في الشرق الأوسط، لكن يمكن تحديد توجهات استراتيجية تستند إلى ثلاثة محاور أساسية وتسعى من خلالها تعريف نفسها ودورها، وهي:

1 – القوّة الخشنة في خدمة الستاتيكو القائم: أدّى استعانة نظام الأسد بروسيا لوقف الثورة الشعبية التي اندلعت ضده إلى ترسيخ فكرة دور موسكو الصاعد في المنطقة، وسمح هذا التحرّك بوصفه التدخل العسكري الأوّل لروسيا في الشرق الأوسط منذ انهيار الاتحاد السوفييتي بتغيير موازين القوى لصالح نظام الأسد، وسرعان ما شرعت موسكو باستغلال الملف لتعزيز تواجدها العسكري في البلاد من خلال توسيع القواعد القائمة وبناء قواعد جديد واستجلاب المزيد من الجنود، سمح هذا التحرّك بتواجد مكثّف وشبه دائم لروسيا في البحر المتوسط والمنطقة، وساهم في نشر رسالة موسكو وهي أنّها تدعم الستاتيكو ولا تريد التغيير، وهي رسالة جذّابة للكثير من الأنظمة العربية الرجعية.

تحولت سورية كذلك إلى ساحة لاختبار الأسلحة الروسية واستعراض قدرات موسكو العسكرية، وحمل ذلك معه رسالة إضافية إلى دول المنطقة مفادها أن روسيا مستعدة لتوفّر لهم خياراً آخر. ومن هذا المنطلق، اتجهت عدّة دول حليفة –تقليدياً– لواشنطن في السنوات القليلة الماضية إلى شراء أسلحة من روسيا من بينها السعودية والإمارات وقطر وتركيا، كما سمحت الأزمات التي تمر بها المنطقة مترافقةً مع تراجع دور الولايات المتّحدة خلال تلك الفترة في مناقشة إمكانية إنشاء قواعد عسكرية لروسيا في الخليج (قطر)، والبحر الأحمر (السودان)، والبحر المتوسط (مصر وليبيا)، وإن بقي هذا النقاش نظرياً حتى الآن، إلا أنّه حمل معه دلالات أكبر من حجمه.

2 - الوسيط المنحاز إلى حالة عدم الانحياز: تحاول روسيا خلق انطباع عن أن علاقاتها مع مختلف الأطراف في الشرق الأوسط بعيدة عن الخلافات الداخلية التفصيلية، وأنّ هدفها النهائي تحقيق الاستقرار في المنطقة، وبغض النظر عن المعنى الذي يحمله مفهوم الاستقرار في قاموس موسكو، إلا أنّه من الممكن ملاحظة سعي روسيا للتغطية على حقيقة الدور الذي تمارسه هويتها الدينية المسيحية الأرثوذكسية في السياسة، وعلى الالتزام التام بإعطاء أفضلية للأقليات في المنطقة تحت عنوان مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال تقديم نفسها كدولة علمانية محايدة.

من وجهة نظر روسية، هناك مصلحة للتأكيد على كونها نقطة لقاء واتصال بين مختلف الأطراف كالفلسطينيين والإسرائيليين في عملية السلام، وبين الإسرائيليين والإيرانيين في سورية، وبين الفرقاء الخليجيين أنفسهم في الأزمة الخليجية الأخيرة... إلخ، وهي سياسة تخدم في نهاية المطاف تحقيق المصالح الروسية بأقل قدر من الخسائر، حيث تكون موسكو قادرة على مخاطبة الآخر وبيعه السلاح حينما لا تكون واشنطن قادرة على ذلك أو راغبة به.

3 - عينٌ على الطاقة: تعتبر روسيا من أكبر منتجي النفط والغاز في العالم، وهي من الدول القليلة التي أثبتت أنّها مستعدة كذلك لاستخدام هذه الثروة الطبيعية كسلاح. تعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة منافسة لناحية تمتع عدد من دولها بثروات مماثلة كدول الخليج العربي وإيران على سبيل المثال، من هذا المنطلق، تسعى موسكو إلى التعاون مع هذه الدول حيث أمكن للحفاظ على أسعار النفط مرتفعة، تماماً كما جرى مع السعودية نهاية العام 2018.

أمّا فيما يتعلق بالغاز، فقد كانت هناك جهود لتشكيل منتدى غاز عالمي بقيادة روسية، لكنه لم ير النور، والأرجح أنّه لن يتحقق قريباً على أقل تقدير، لكنَّ لموسكو هدفاً آخر، فهي تراقب عن كثب التطورات المتعلقة بشرق البحر المتوسط حيث تزداد اكتشافات حقول الغاز الكبرى، وبالرغم من أن الغاز في شرق البحر المتوسط لا يشكِّل بديلاً عن الغاز الروسي ولا يزاحمه، فإن موسكو تريد أن تضمن احتكارها السوق الأوروبية من خلال حضورها أيضاً في أي مشاريع غاز مكمِّلة أو بديلة في المنطقة، بحيث لا يؤثِّر ذلك سلباً عليها، وهذا هو ما تفعله بالتحديد. موسكو حاضرة في الصراع على الغاز في شرق البحر المتوسط من خلال شركات التنقيب عن الغاز كما في حالة لبنان، ومن خلال التمويل المالي كما هي

حالة قبرص اليونانية واليونان، ومن خلال الوجود العسكري والاتفاقات الثنائية كما هي حالة سورية.

وتتضمن اتجاهات الطاقة في السياسة الخارجية الروسية سياسة تمدد نووي في منطقة الشرق الأوسط على حساب الشركات الغربية، فبالإضافة إلى بناء مفاعل بوشهر النووي في إيران، شرعت موسكو في بناء مفاعل آخر في تركيا (أكويو)، وهي تتطلع كذلك إلى بناء مفاعلات نووية في كل من مصر والأردن، وعينها على صفقات مماثلة في الخليج لا سيما في المملكة العربية السعودية، حيث تبدو الشركات الأمريكية مترددة جداً للقيام بأي مشاريع كبرى بعد جريمة اغتيال خاشقجي وتردي العلاقة بين المؤسسات الأمريكية الرسمية والرياض على خلفية هذه الجريمة.

علاقة روسيا مع الفاعلين الإقليميين:

أولاً: العلاقة مع إيران:

بالرغم من أن هناك انطباعاً سائداً يشير إلى أن العلاقة التي تربط روسيا بإيران هي علاقة ذات طابع استراتيجي، فإن نظرة فاحصة لتاريخ هذه العلاقة وحيثيّتها قد يوصلنا إلى استنتاج مختلف، وذلك تبعاً للفترة الزمنية التي نتحدث عنها أو للمنطقة الجغرافية المعنيّة أو للموضوع الذي يتم بحثه، حيث تتغيّر طبيعة العلاقة بين البلدين وتتبدّل استناداً إلى هذه العوامل، إذا ما أردنا توصيف هذه العلاقة بين البلدين من خلال مفردات بسيطة فإنّنا يمكن أن نقول: إنّها غالباً ما تتراوح بين التكامل والتنافس والاستغلال والتوظيف.

تحتاج روسيا إلى إيران لإشغال الولايات المتّحدة والغرب من جهة، ولجذب خصوم طهران إليها من جهة أخرى، فالانطباع القائل: إن روسيا حليف استراتيجي لإيران يخلق انطباعاً آخر مفاده أن موسكو قادرة على ممارسة تأثير على طهران، وهو الأمر الذي يدفع بعض اللاعبين الإقليميين إلى التقرّب منها في محاولة لإقناعها بممارسة هذا التأثير للحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، ومع أن روسيا تنفي علناً وجود مثل هذا التأثير لديها، إلا أنها تندفع سرّاً للاستجابة لمطالب بعض هؤلاء اللاعبين لكي تحافظ على مصالحها مع الأطراف المتخاصمة.

في العام 2018 دافعت موسكو عن الاتفاق النووي الإيراني وعارضت العقوبات على طهران، وفي الوقت نفسه سمحت لـ«إسرائيل» باستهدافها داخل سورية، كما نجحت موسكو في ممارسة تأثيرها على طهران لسحب قواتها وأسلحتها الثقيلة إلى مسافة 85 كلم بعيداً عن الحدود مع «إسرائيل» في هضبة الجولان المحتلة، ورفضت في الوقت نفسه مطلب انسحاب إيران من سورية، مشيرة إلى أنّه مطلب غير واقعي.

من المتوقع أن تستمر موسكو في نفس سياستها القائمة على الموازنة بين الأطراف لتحقيق أكبر قدر من المكاسب الذاتية، إذ من الصعب توقع تراجع روسيا عن دعم الاتفاق النووي، إلا إذا كانت ستحصل على شيء في المقابل، كما ستستمر موسكو على الأرجح في استخدام التواجد الإيراني في سورية لتكون بمثابة محجّة لخصوم إيران للتواصل معها، وبالرغم من أن روسيا تشير إلى أن مطلب انسحاب إيران من سورية غير واقعي، فإنّه مع تثبيت نظام الأسد سيكون لموسكو مصلحة في التخفيف من نفوذ إيران عليه وكذلك من النفوذ الإيراني في سورية.

ثانياً: العلاقة مع تركيا:

لطالما اتّسمت العلاقات الروسية-التركية بالتوتر تاريخياً وحملت معها سجلاً حافلاً من النزاعات والحروب، وعلى الرغم من أن الطرفين كانا على شفير حرب مجدداً نهاية عام 2015 بسبب الملف السوري عندما أسقطت تركيا مقاتلة روسية اخترقت أجواءها، فإنّهما سرعان ما نجحا في تطبيع العلاقات وتجاوز الأزمة وتحقيق زخم غير مسبوق، لا سيما على الصعيد السياسي والعسكري وإلى حد ما الاقتصادي أيضاً، أحد الأسباب الرئيسة الذي دفع موسكو لقبول جهود إعادة التطبيع التركية واستئناف العلاقة مع أنقرة هو حاجتها للحفاظ على واحد من أكبر زبائن الغاز لديها -أي تركيا- لا سيما مع تراجع الوضع الاقتصادي جرّاء فرض الغرب المزيد من العقوبات على روسيا.

لكن من الناحية الاستراتيجية، يبدو أن موسكو مهتمة أكثر في خلخلة تماسك حلف شمال الأطلسي من خلال جذب تركيا إليها سيما مع تدهور العلاقات التركية-الأمريكية، والتركية-الأوروبية، خلال الأعوام القليلة الماضية، وبغض النظر عن الاستثمار في هذه العلاقة وإعطاء تركيا المزيد ممّا تريده سياسياً واقتصادياً وحتى عسكرياً، فانّ روسيا

تعتقد أنّها ستكون الرابحة، ذلك أن هذا التجاوب مع مطالب تركيا سيجعل من الأخيرة رهينة احتياجها إلى موسكو مستقبلاً.

في العام 2018، التقى الرئيسان الروسي والتركي 13 مرّة، كما تواصلا هاتفياً حوالي 18 مرة، وارتفع التبادل التجاري ين البلدين إلى حدود الفترة التي سبقت تدهور العلاقات بينهما، كما احتل الروس المرتبة الأولى في قائمة السياح القادمين إلى تركيا بواقع أكثر من 5 ملايين سائح روسي في الأشهر التسعة الأولى من العام، ودشّن الرئيسان التركي والروسي مشروع تشييد محطة «أكويو» النووية في تركيا، وتمّ الانتهاء من أعمال الخط البحري من مشروع «ترك ستريم» لنقل الغاز الروسي عبر البحر الأسود إلى تركيا، علاوةً على ذلك أكّد الطرفان تمسكهما في تنفيذ صفقة بيع منظومة «400- S» المتطورة للدفاع الجوي إلى أنقرة بالرغم من سياسة العصا والجزرة الأمريكية، وحافظاً على التشاور والتنسيق قائماً في سورية بالرغم من كم التحديات والتناقضات الكامنة في الموقف من الملف السوري.

من المفترض أن يتم استكمال هذا الصعود في العلاقة البينية في العام 2019، لكن لا يوجد شيء مضمون فيما يتعلق بالعلاقات الروسية-التركية؛ ذلك أن هناك تناقضات استراتيجية في رؤية البلدين للواقع الإقليمي ولما يجب أن تكون عليه المنطقة، ولأنّ العلاقة بينهما أيضاً مرتبة بعناصر ثالثة من بينها طبيعة العلاقة مع الولايات المتّحدة على وجه الخصوص، فإن كل تحسّن في العلاقات التركية-الأمريكية قد يحمل معه تراجعاً أو توتراً في العلاقات الروسية-التركية، والعكس صحيح، وهو ما يجعل العلاقات الثنائية بين البلدين الأكثر عرضة للتقلبات بالرغم من تطورها صعوداً خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، أبرز التحديات في العلاقة بين روسيا وتركيا في العام 2019 سيكون الملف السوري بالتأكيد.

ثالثاً: العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي:

غالباً ما يمكن وصف العلاقات بين دول المجلس وروسيا بأنّها علاقات باردة وفاترة، وبسبب الارتباط العضوي لدول المجلس بالتحالف القائم مع الولايات المتّحدة الأمريكية منذ عقود طويلة ودعم موسكو لإيران، لطالما كانت الدول الخليجية وموسكو على طرفي

نقيض من القضايا الساخنة في المنطقة، وكما سبق الإشارة إليه، فحيثما تتراجع الولايات المتّحدة أو تكون سبباً في خلاف إقليمي، تتقدّم موسكو للاستثمار في الخلاف.

وبهذا المعنى، سمحت الأزمة الخليجية لروسيا أن تحسّن من علاقاتها مع الدول الخليجية، ففي حين عملت السعودية والإمارات والبحرين على استمالتها ضد قطر، سعت الأخيرة إلى تحييد هذا الجهد؛ ما أدّى إلى دفع المعسكرين الخليجيين إلى محاولة تطوير علاقاتهما مع روسيا سياسياً واقتصادياً وحتى عسكرياً أيضاً، لم تكن الأزمة الخليجية الدافع الوحيد، بل هي ملف يضاف إلى الملفات الأخرى من بينها الملف الإيراني والدور الروسي في سورية، وأخيراً محاولة الأنظمة الخليجية التلويح لواشنطن بوجود خيار آخر، وإن كان سقف هذا الخيار محدوداً ومعروفاً بشكل مسبق.

خلال الأعوام القليلة الماضية، توالت زيارات القادة الخليجيين إلى روسيا وأبرزهم أمير الكويت، وملك البحرين، وملك السعودية، وولي عهد أبو ظبي، وأمير قطر، كما زار ولي عهد المملكة العربية السعودية روسيا عدّة مرات، وقد استغلت الأخيرة هذه المناسبات للتقارب مع الدول الخليجية وعقد المزيد من الاتفاقات الاقتصادية والصفقات العسكرية.

وتسعى روسيا إلى إثبات أنّها قوة براغماتية من خلال التفاهم مع المملكة العربية السعودية على حجم إنتاج النفط بما يسمح ببقاء سعره مناسباً لهما، كما تسعى إلى إثبات أنّها دولة غير منحازة من خلال التواصل مع جميع أطراف الأزمة الخليجية الأخيرة، وأخيراً تسعى روسيا وهذا هم الأهم بالنسبة إليها للوصول إلى الأموال الخليجية الساخنة لا سيما بالتزامن مع تعرّضها للعقوبات الغربية، وقد نجحت بالفعل إلى اجتذاب عدد من الصناديق الاستثمارية التابعة لعدة دول خليجية دافعةً إيّاها للاستثمار في موسكو أو بالشراكة معها.

رابعاً: العلاقة مع «إسرائيل»:

يمكن وصف العلاقات الروسية-الإسرائيلية بأنّها علاقات قويّة ومتينة لا سيما من الناحية الأمنية، وقد ساهمت العلاقة الشخصية التي تربط رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في تطويرها خلال السنوات القليلة الماضية. يأخذ التدخل الروسي في منطقة الشرق الأوسط مصالح «إسرائيل» وحساسياتها في عين

الاعتبار، وقد اختبر الملف السوري عملياً هذا الانطباع لسنوات عندما غضّت موسكو الطرف فعلياً عن مئات الضربات الجوية التي وجهتها «إسرائيل» لأهداف تابعة لإيران و«حزب الله» ونظام الأسد داخل سورية، بالرغم من حجم الإحراج الذي كانت تتسببه لها في كثير من الحالات أمام من يفترض به أنه شريك استراتيجي؛ أي إيران.

شهد الربع الأخير من العام 2018 حدثاً كاد أن يؤدي إلى كارثة في العلاقات الثنائية عندما أصاب صاروخ من طراز «S 200» -أطلقه النظام السوري ضد مقاتلات إسرائيلية بعد قصفها مواقع تابعة لـ«حزب الله»- طائرة «إيليوشين إيل 20» الروسية ما أدى لمقتل جميع أفراد طاقمها وعددهم 17، وبالرغم من أن روسيا كانت قد شدّدت لهجتها ضد تل أبيب محمّلة إياها مسؤولية ما جرى، ومحذّرة إيّاها من شن أي ضربات جوّية إضافية داخل سورية، فإنّه «إسرائيل» استطاعت احتواء الموقف، لا بل شرعت في استئناف ضرباتها الجوية ضد أهداف تابعة لإيران داخل سورية.

خاتمة:

من المتوقع أن تستمر روسيا في سياساتها البراغماتية النفعيّة في الشرق الأوسط والقائمة في الوقت نفسه على استعراض قوتها الخشنة، كما ستستمر موسكو في التواصل مع مختلف الأطراف وتقديم نفسها كخيار إضافي لحلفاء واشنطن، لكن مثل هذه السياسة ستتأثر بالتأكيد في نهاية المطاف بعدد من العوامل، لعل أبرزها: وضع روسيا الداخلي لناحية الاستقرار السياسي والقدرة الاقتصادية، وثانياً: وضع الولايات المتّحدة ودورها في المنطقة الشرق الأوسط حيث يرتبط الدور الروسي به ارتباطاً عكسياً، وثالثاً: طبيعة العلاقات الثنائية الإقليمية مع موسكو ومدى استفادة روسيا منها أو عدم استفادتها، حيث من المتوقع أن يختبر العام 2019 موقع روسيا مجدداً من الاتفاق النووي والعقوبات الأمريكية على طهران، كما ستظل الضربات الإسرائيلية لأهداف إيرانية داخل سورية تحدّياً لصورة ومصداقية روسيا على الأقل من وجهة نظر إيرانية. وفي ظل هذه التحديات، سيبرز تحدي الدور التركي المتعاظم في سورية، وبروز خلافات مع موسكو على طريقة إدارة الملف، وعلى العلاقة مع الولايات المتّحدة.

الملف الروسي 2018

مجموعة التفكير الاستراتيجي

أ. فايز الجولاني

تمهيد

لقد كان العام 2018 عاماً حافلاً زاخراً بالمتغيرات المؤثرة في الشرق الأوسط، ومتميزاً من حيث ندرة بعض الأحداث، بما يخص انعكاساتها على أهم القوى والمحاور الفاعلة والمؤثرة، فلقد تعرض القطب الأمريكي لأزمات وتحديات داخلية وخارجية نوعية، وامتد تأثير بعضها ليمس أهم الدول المحورية في الشرق الأوسط، ويتربع حدث اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي في تركيا على رأس المتغيرات التي تسيدت الفضاء السياسي والإعلامي والدبلوماسي في العالم، وفي الشرق الأوسط بخاصة. في حين ارتبط حادث اغتيال العميل الروسي المزدوج مارتن سكريبال في بريطانيا بالقطب الروسي، وشهد تصعيداً دبلوماسياً خطيراً بين روسيا والغرب.

وقد أثر هذان المتغيران بشكل عميق في صورة القوة الناعمة التي يتمتع بها القطبان؛ ما دفع ترمب ليصف حادث اغتيال خاشقجي بأهم التحديات التي واجهت إدارته منذ تسلمها مقاليد السلطة في البيت الأبيض، فضلاً عن إشكالية الأزمة الأمريكية الداخلية العاصفة ذات العلاقة بدور روسي مؤثر في نتائج الانتخابات الأمريكية التي صعدت بترمب إلى سدة الرئاسة.

وبعد شهر من إجراء أضخم مناورات روسية صينية مشتركة تراشق القطبان؛ الأمريكي والروسي، الاتهامات بخصوص معاهدة القوات النووية المتوسطة «أي إن إف»، التي أعلن ترمب نيته الانسحاب منها. وقد تزامنت الاتهامات مع تجدد الأزمة الروسية الأكرانية وتجديد العقوبات الأوروبية على روسيا لستة أشهر جرائها.

وقد شهد متغير السيطرة الميدانية منعطفاً مهماً للغاية في العام 2018، فقد دالت السيطرة في سورية لنظام بشار بشكل تصاعدي منذ التدخل الروسي العسكري المباشر، ليمثل أعظم نجاح للسياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط منذ الربيع العربي.

كما يبرز القرار الأمريكي الخاص بالانسحاب من سورية، الذي يعتقد غالبية المحللين

بأهميته البالغة في إعادة رسم الخرائط الميدانية في سورية، التي تشهد منذ سنوات ما يشبه لعبة الكراسي الموسيقية.

وسنستعرض –تالياً– أهم المتغيرات المؤثرة في الملف الروسي.. وانعكاساتها.. وتفاعلات الأطراف الفاعلة فيها.. والسلوك المتوقع لتلك الأطراف في العام 2019.

المتغيرات الفاعلة والمؤثرة وانعكاساتها

المتغيرات الإقليمية

• **الخرائط الميدانية في سورية.. والدور الروسي:**

دالت السيطرة الميدانية في سورية لنظام بشار الأسد بشكل تصاعدي منذ التدخل الروسي العسكري المباشر قبل ثلاثة أعوام، بحيث تجاوزت سيطرة نظام بشار الأسد نسبة ٪60 من المساحة الإجمالية لسورية مع نهاية العام 2018، بعد أن كانت في نهاية عام 2017 حوالي ٪52، فضلاً عن التقدم الكبير الذي تم إحرازه في محاولات كسر عزلة النظام سياسياً واقتصادياً.

وقد شهد عام 2018 عقد ثلاث جولات من مفاوضات مسار أستانا حول سورية، وكانت الدول الثلاث الضامنة؛ تركيا وروسيا وإيران، تحاول البحث في إيجاد حلّ نهائي للملفات الرئيسة التي يركز عليها المسار وهي عودة اللاجئين، والمعتقلين، واللجنة الدستورية، ووقف إطلاق النار، ووضع منطقة إدلب. كما شهدت نهاية الشهر الأول من هذا العام انعقاد «مؤتمر سوتشي»، الذي يصب عملياً في مسار أستانة، إلا أن مخرجات المؤتمر مثّلت الاتفاق المسبق للدول الثلاث الضامنة[1].

• **القرار الأمريكي الخاص بالانسحاب من سورية:**

نشر الرئيس الأمريكي ترمب رسالة على «تويتر»، يوم 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018، أعلن فيها أن الولايات المتحدة ستسحب قواتها المؤلفة من 2000 جندي من سورية «الآن»، مُبرِّراً خطوته بأن «تنظيم الدولة» قد هزم. وكان رد الفعل على هذا التصريح سريعاً، وانتشر الذعر لدى حلفاء أمريكا على نطاق واسع، فيما أشاد الرئيس الروسي، فلاديمير

(1) «تموضعات الفاعلين في عام 2018 كيف تغيّرت خارطة السيطرة»، جسور، 31 كانون أول/ديسمبر 2018.

بوتين، بهذا القرار. وعقب قرار ترمب، أرسل وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس، رسالة استقالته الفورية، التي عبر فيها عن عدم تشابه آرائه مع توجهات ترمب الخارجية، مذكراً إياه بأن التحالفات والشراكات هي مصدر قوة الولايات المتحدة[1].

• **روسيا ورعاية المصالحة الفلسطينية:**

قبيل الأسبوع الأخير من العام 2018، عبّرت روسيا، عن استعدادها لتنظيم اجتماع بين حركتي «فتح» و«حماس»، ودعم جهود المصالحة الفلسطينية، عقب اتصال هاتفي جرى بين المبعوث الروسي في الشرق الأوسط بوجدانوف، ورئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية، الذي رحب بالدعوة الروسية لزيارة موسكو، فيما رحّب وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي في مقابلة مع قناة «روسيا اليوم» بجهود موسكو في تحقيق المصالحة بين «فتح» و«حماس»، وفي ذلك جهود إضافية مساندة وداعمة للجهود المصرية[2].

• **إسقاط طائرة روسية بصاروخ سوري كان يستهدف طائرة إسرائيلية في سورية:**

قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع اللواء إيغور كوناشينكوف: إن الطيارين الإسرائيليين عمدوا إلى التستر بالطائرة الروسية مما جعلها عرضة لنيران الدفاعات السورية التي تسببت بسقوطها في اللاذقية قرب القاعدة الروسية في 18 أيلول/ سبتمبر 2018، مؤكداً بأن روسيا تحتفظ بحق الرد، وقد لقي 15 عسكرياً روسياً حتفهم جراء ذلك[3]. وقد سلمت موسكو منظومة «إس 300» لدمشق على أن يتم تدريب الخبراء السوريين على استخدامها خلال 3 أشهر، حسب وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو[4].

(1) «هذا ما قاله ماتيس للبنتاغون برسالة الوداع»، 1 كانون ثاني/يناير 2018.
(2) «روسيا تدخل خط المصالحة الفلسطينية وتجمع «فتح» و«حماس» قريباً»، الخليج أون لاين، 21 كانون أول/ ديسمبر 2018.
(3) «روسيا تتوعد إسرائيل.. وتكشف تفاصيل إسقاط الطائرة»، 18 أيلول/سبتمبر 2018.
(4) «موسكو تسلم دمشق منظومة الصواريخ S300»، سكاي نيوز بالعربية، 2 تشرين أول/أكتوبر 2018.

• **ارتفاع حجم التبادل التجاري العراقي- الروسي[1]:**

صرح السفير الروسي لدى العراق، ماكسيم ماكسيموف، بأن آفاقاً جديدة ظهرت في الآونة الأخيرة أمام شركات روسية للعمل في العراق، وبالدرجة الأولى في قطاع الغاز، مشيراً إلى أن الاستثمارات الروسية فيه بلغت 10 مليارات دولار، فيما أضاف السفير العراقي لدى روسيا حيدر العذاري بأن غالبية البنى التحتية في العراق روسية، كالمحطات الكهربائية والطرق والجسور ومنشآت الطاقة[2].

• **اغتيال خاشقجي:**

أعلن بوتين موقفه إزاء جريمة مقتل خاشقجي خلال مشاركته في منتدى «فالداي» الدولي للحوار، محذراً من اتخاذ أي إجراءات تضر بالعلاقات مع السعودية قبل انتهاء التحقيق، وشجب بوتين في تصريح له المعايير الغربية المزدوجة إزاء مقتل خاشقجي، وسكريبال من حيث العقوبات التي اتخذت ضد روسيا، منتقداً التعامل المسيس المبني على ما سماه «روس فوبيا»، فهو «مجرد سبب من أجل تنظيم هجوم جديد على روسيا»؛ رافضاً في تصريح ثالث أي تسييس للقضية[3].

---

(1) قفزت صادرات روسيا خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2018 إلى أسواقها الرئيسية، مسجلة مستويات قياسية، في مؤشر على أن الاقتصاد الروسي يقف على عتبة نمو جيد. وأظهرت بيانات الجمارك الروسية أن صادرات البلاد إلى دول الاتحاد الأوروبي، أبرز أسواق المنتجات الروسية، نمت في الفترة ما بين يناير ومايو بنسبة ٪24,5 على أساس سنوي إلى 83,427 مليار دولار. وتدل البيانات على أن الميزان التجاري خلال الفترة المذكورة صب لصالح روسيا في تجارتها مع الاتحاد الأوروبي بـ47 مليار دولار، حيث أن واردات روسيا من الدول الأوروبية بلغت 36,344 مليار دولار، بزيادة نسبتها ٪16,9 على أساس سنوي. ورغم تراجع حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي تجارة روسيا الخارجية، من ٪44,6 إلى ٪44,1، إلا أن الاتحاد حافظ على موقعه كأبرز سوق للمنتجات الروسية. كما نما التبادل التجاري بين روسيا وتركيا بنسبة ٪46,2 على أساس سنوي، ليصل إلى 11,387 مليار دولار، واقترب معدل التبادل التجاري بين روسيا والصين من 100 مليار دولار. وحسب وزير المالية الروسي «سلوانوف» بات الاقتصاد الروسي أقل اعتمادا على النفط وأقل تأثرا بالعقوبات. وقد أعلن بوتين في 29 يناير 2018 بأن روسيا قد تجاوزت مرحلة الركود وتتطلع للتنمية بما يحقق رفاهية المواطنين الروس. وينضوي التقارب الروسي القطري الذي تكلل بأول زيارة لأمير القطري إلى موسكو، في الإطار الاقتصادي، وتسعى روسيا لتحقيق تنسيق يكفل عدم انخفاض أسعار الغاز عالمياً كما انخفضت أسعار النفط قبل سنوات؛ عندما استخدمت أميركا بالتنسيق مع السعودية الانخفاض سلاحاً فعالاً لزعزعة الاقتصاد الروسي آنذاك، إذ يشكّل النفط والغاز أكثر من ٪65 من صادرات روسيا.
«مؤشر قوي على نمو الاقتصاد .. روسيا تعزز صادراتها»، روسيا اليوم بالعربية، 12 تموز/يوليو 2018،
«روسيا تطور اقتصادها ليصبح أقل اعتمادا على النفط»، سبوتنيك نيوز، 7 أكتوبر 2018.

(2) التبادل التجاري العراقي – الروسي يرتفع إلى 1,4 بليون دولار، الحياة، 7 حزيران/يونيو 2018.

(3) «الحي والقتيل .. بوتين يقارن بين سكريبال وخاشقجي»، الجزيرة.نت، 20 كانون أول/ديسمبر 2018. «الخارجية الروسية: تسييس قضية مقتل خاشقجي غير مقبول»، روسيا اليوم، 16 تشرين ثاني/نوفمبر 2018.

المتغيرات الدولية

• محاولة اغتيال سيرغي سكريبال:

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، سعت السياسات الروسية لإعادة ترتيب أولوياتها الداخلية والخارجية، ونسج شبكات من المصالح الاقتصادية مع مختلف الدول والقوى العالمية بعامة والأوروبية بشكل خاص؛ ما يحول دون تكرار مصير الاتحاد السوفييتي، ولإعادة تموضع النفوذ الروسي بما يمثل استعادة للدور القيصري وسعياً لمنافسة القطب الأمريكي وخشية من تعاظم المحور الأوروبي والصيني، ويمثل حدث اغتيال سكريبال[1] ضربة قاسية للأولويات الخارجية، فقد سمم هذا الحدث العلاقات الروسية الغربية، على الرغم مما مثلته إمكانية الاقتصاص، لمن تسول له نفسه طعن القيصر الروسي في خاصرته الأمنية الصلبة، من عِبرة قاسية.

• التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية:

منذ فوز ترمب بالرئاسة برزت التكهنات حول التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية، التي صبت في صالحه ضد منافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون، في المشهد الانتخابي الرئاسي، وتحولت التكهنات إلى لائحة اتهام رسمية قدمتها هيئة محلفين كبرى في واشنطن (بتاريخ 12 تموز 2018) وشملت اثني عشر ضابطاً من ضباط المخابرات الروسية وذلك بتهمة القرصنة، وقد صرح المحقق الخاص بملف التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية روبرت مولر بأن وحدة خاصة من الاستخبارات الروسية (GRU)

(1) ألقت السلطات الروسية القبض على سكريبال عام 2004 بعد الكشف عن اتصالاته عبر عملاء في المخابرات البريطانية بسفارة لندن في موسكو باستخدام جهاز إلكتروني متطور. ولم ينف سكريبال أثناء التحقيقات المغلقة معه التهم التي نسبت إليه، حيث تبين أنه كان يلتقي من حين إلى آخر عملاء المخابرات البريطانية في إزمير التركية، وسلّمهم أسماء 300 استخباراتي روسي في الخارج على الأقل. وحُكم عليه سنة 2006 بالسجن لمدة 13 عاما بجرم الخيانة. ثم تم تسليمه عام 2010 لبريطانيا في إطار صفقة تبادل للجواسيس مع واشنطن. وتقاعد سكريبال في عام 2016، ومنحته سلطات المملكة وسام الإمبراطورية البريطانية. وفي 4 مارس الماضي، وجد سكريبال وابنته يوليا (33 عاما) مغمى عليهما في الشارع، إثر تسميمهما بمادة مجهولة وتم نقلهما والشرطي الذي عثر عليهما إلى المستشفى وهم في حالة حرجة. وتتهم السلطات البريطانية المخابرات الروسية بتسميم سكريبال وابنته بغاز «نوفيتشوك» السام المشل للأعصاب، فيما تنفي موسكو جملة وتفصيلا أي ضلوع لها في الحادث.
(من هو سيرغي سكريبال الذي سمّم العلاقات الروسية البريطانية؟، نادر عبد الرؤوف، ARABIC.RT، 17 آذار/مارس 2018).

قامت بالتأثير في الانتخابات الأمريكية، وقد تشكلت الوحدة من فريقين، كانت مهمة الأول منهما قرصنة البيانات، بينما كلف الفريق الثاني بنشرها وإدارة عملية التلاعب بتوجهات الناخبين[1].

• **مناورات «فوستوك 2018» الروسية الصينية:**

بدأت روسيا أكبر مناورات حربية تجريها منذ سقوط الاتحاد السوفييتي قرب حدودها مع الصين، حيث حشدت 300 ألف جندي في استعراض للقوة يتضمن تدريبات مشتركة مع الجيش الصيني، وتشارك في المناورات أكثر من 1000 طائرة عسكرية وأسطولان بحريان روسيان وما يصل إلى 36 ألف دبابة وعربة مدرعة وجميع الوحدات الروسية المنقولة جواً، وبدأت المناورات في الوقت الذي عقد فيه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين محادثات مع نظيره الصيني شي جين بينغ في مدينة فلاديفوستوك الساحلية الروسية، وقال متحدث باسم وزارة الدفاع الصينية: «إن المناورات تهدف إلى الحفاظ على السلام الإقليمي ولا تستهدف أي طرف ثالث ولا «علاقة لها بالوضع الإقليمي»[2].

• **الاتفاق النووي الروسي الأمريكي:**

في أكتوبر 2018، هدد ترمب بالانسحاب من معاهدة القوات النووية المتوسطة «أي إن إف»، وتتبادل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية الاتهامات بانتهاك المعاهدة بين الحين والآخر، فأمريكا تعترض على تطوير روسيا فئة جديدة من الأسلحة وتخصيص أموال لتطوير أسلحة مضادة، أما روسيا فتعترض على تطوير أمريكا لطائرات بدون طيار هجومية الطابع وعلى نشر منصات إطلاق من نوع «إم كي- 41» في رومانيا وبولندا، قادرة على إطلاق صواريخ كروز مجنحة من نوع «توماهوك»، وهو أمر محظور بموجب المعاهدة، فضلاً عن تمويل أمريكا بحوثاً تهدف لإنشاء صاروخ كروز أرضي[3]. ويشار إلى أن التوقيع على المعاهدة قد تم بين كل من أمريكا والاتحاد السوفييتي عام 1987، وبموجبها تعهد الطرفان بعدم صنع أو تجريب أو نشر أي صواريخ باليستية أو مجنحة أو متوسطة،

(1) «استراتيجية القوة السايبرانية التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية»، مدونات الجزيرة، 18 تموز/يوليو 2018.
(2) «روسيا تبدأ أكبر مناورات حربية قرب الصين»، سكاي نيوز العربية، 12 أيلول/سبتمبر 2018.
(3) «روسيا تقدم للأمم المتحدة مشروع قرار للحفاظ على معاهدة الصواريخ النووية»، سبوتنيك نيوز، 15 كانون أول/ ديسمبر 2018)

وبتدمير كافة منظومات الصواريخ التي يتراوح مداها المتوسط ما بين 5500–1000 كم، ومداها القصير ما بين 1000–500 كم[1].

• **أوكرانيا واحتجاز السفن الحربية:**

أطلقت قوات روسية النار، واحتجزت ثلاث سفن حربية أوكرانية، قبالة سواحل شبه جزيرة القرم –التي استولت عليها روسيا قبل سنوات– وذلك في تصاعد جديد للتوتر بين البلدين، واستولت قوات روسية على زورقين حربيين وقاطرة، وأصيب عدد من طواقم السفن الأوكرانية، وبدأت الأزمة حينما اتهمت روسيا سفناً أوكرانية بالدخول بطريقة غير قانونية في مياهها ومنعتها من الإبحار في بحر أزوف[2].

رد الفعل الأوكراني جاء بشكل سريع بعد عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن القومي والدفاع، فأعلن الرئيس بيترو بوروشينكو أنه أيد قرار المجلس بإعلان «حالة الحرب»، والعمل وفق قانون «الأحكام العرفية»، وطلب من دول حلف شمال الأطلنطي –وخصوصاً ألمانيا– نشر سفن في المنطقة، وأنهى البرلمان في كييف معاهدة صداقة وتعاون مع روسيا عمرها نحو عشرين عامًا، كما أعلن الرئيس عن استدعاء قوات الاحتياط بشكل جزئي. وقد رد بوتين باتهام نظيره الأوكراني بافتعال مواجهة بحرية مع روسيا في البحر الأسود بهدف زيادة شعبيته قبل انتخابات مقررة العام المقبل، وأكّد خلال قمة العشرين في بوينس آيرس أن «الحرب ستستمر» ما دامت السلطات الأوكرانية الحالية «باقية في الحكم».

وقد انحاز الغرب للجانب الأوكراني في الأزمة، وعبّر ترمب عن قلقه من تطور الأحداث، وألغى اجتماعاً كان مقرراً مع نظيره الروسي بوتين خلال قمة العشرين بالأرجنتين مطلع ديسمبر. فيما أعلن رئيس الاتحاد الأوروبي دونالد توسك موافقة الزعماء الأوروبيين بالإجماع على تمديد العقوبات المفروضة على روسيا لستة أشهر أخرى[3].

(1) بحلول مايو 1991، تم تنفيذ المعاهدة بشكل كامل، حيث دمر الاتحاد السوفييتي 1792 صاروخا باليستيا ومجنحا تطلق من الأرض، في حين دمرت الولايات المتحدة الأمريكية 859 صاروخا، وتجدر الإشارة إلى أن المعاهدة غير محددة المدة، ومع ذلك يحق لكل طرف في المعاهدة فسخها بعد تقديم أدلة مقنعة تثبت ضرورة الخروج منها. («ترمب: سأنسحب من معاهدة السلاح النووي مع روسيا»، اليوم السابع، 20 تشرين أول/أكتوبر 2018)

(2) «تصاعد التوتر عقب احتجاز روسيا سفنا حربية أوكرانية»، بي بي سي عربي، 26 تشرين ثاني/نوفمبر 2018.

(3) «حصاد 2018: روسيا والغرب.. عام من الأزمات»، مصراوي، 24 كانون أول/ديسمبر 2018.

تفاعل المتغيرات وسلوك الأطراف المؤثرة

على الرغم من حيرة بعض المحللين الاستراتيجيين من تحديد ملامح واضحة للاستراتيجيات الخارجية لروسيا بوتين، فإنهم يتفقون على تلخيص الدوافع الرئيسة للسياسات الروسية بثلاثة محددات، وهي: المكانة العالمية (في إطار عالم متعدد الأقطاب) والمصالح الاقتصادية والاستقرار الدولي بعامة والإقليمي الشرق أوسطي بخاصة، وتتأسس العلاقات الروسية بدول المنطقة على النهج البراجماتي التبادلي المرن؛ ويفسر ذلك طبيعة علاقاتها التاريخية بإيران وحلفائها في المنطقة، كما يفسر جوهر علاقتها المستجدة بتركيا[1].

وينضوي قرار التدخل الروسي المباشر في الأزمة السورية كسياسة تنفيذية تحت المحدد الأول، وقد حققت روسيا بتدخلها العسكري جملة من المكاسب الحيوية؛ فقد كسر تواجدها العسكري المباشر بثقل نوعي وكمي، إمكانية تحقيق أي حصار مستقبلي لحلف الناتو لروسيا في محيطها الجيوسياسي[2]، فضلاً عن الحيلولة دون خسارة حلفائها الإقليميين، برحيل حليفها الأسد دولةً تتمتع بموقع استراتيجي حيوي لروسيا، وقد توَّجت تدخلها بخرائط السيطرة الميدانية التي دالت لصالح الأسد في العام 2018 بما يقرب من ٪60، وقد شكّل نظام المصالحات واستدراج فصائل المعارضة السورية على الدخول فيه بسياسة «الواقع العسكري المفروض» العامل التكتيكي الرئيس في زيادة نفوذ وسيطرة النظام، الذي استغل انشغال تركيا بالتحدي الكردي في شمال سورية ليحسم العديد من المعارك في الجنوب. وقد حاولت روسيا الدفع لاستعادة دور النظام كمركز وجعل القوى الأخرى التي ما زالت تتمتع بحماية دولية بمثابة أطراف، وتمثّل ذلك بسعي موسكو لاستعادة النظام الملفات السيادية التي فقدها منذ عام 2011، بمحاولة السيطرة على الطرق الدولية والفرعية الواصلة بين المدن الرئيسة، واستعادة السيطرة على المعابر الحدودية وإعادة تفعيلها، وكسر عزلته الدولية، وتفعيل الحركة التجارية وتوقيع اتفاقيات

(1) «الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط»، مؤسسة رند، تقرير أعده جيمس سلادين، وبيكا واسر، وبن كونابل، وسارة غراند كليمنت، 2017.

(2) حرصت روسيا على التوقيع على اتفاقية مع النظام السوري لاستئجار القواعد الموجودة في الساحل السوري لمدة 49 عاما.

اقتصادية مع محيطه الإقليمي وحلفائه الدوليين. وقد تكرس كسر عزلة نظام بشار واقعياً بزيارة وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري في 14 تشرين الأول/ أكتوبر، وزيارة الرئيس السوداني عمر البشير في 16 كانون الأول/ ديسمبر، وافتتاح السفارة الإماراتية والبحرينية في 27 كانون الأول/ ديسمبر، والسيطرة على بعض المعابر الحدودية وتفعيلها. وفي المسار السياسي، شهدت تركيا في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 انعقاد قمة رباعية، ضمّت إلى جانب الدولة المضيفة كلاً من روسيا وألمانيا وفرنسا، وسعت القمة إلى تقريب وجهات النظر بين رعاة مسار أستانة السياسي وزعماء القارة الأوروبية، بما يمنح المسار قبولاً دولياً أوسع.

وسعياً لتعزيز حضورها الإقليمي جاءت مبادرة المصالحة الروسية بين «حماس» و«فتح» قبل يومين من انفجار الأزمة بينهما على خلفية قرار المحكمة الدستورية حلَّ المجلس التشريعي[1]، القرار الذي يمثل -رمزياً- واحداً من أعلى درجات التصعيد السياسي بين الحركتين منذ حدوث الانقسام. وفي سياق متصل، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن مبادرة موسكو لتنظيم لقاء فلسطيني - «إسرائيلي»، لا تزال مطروحة، إلا أن ما يعرقل هذا اللقاء هو غياب الوحدة الفلسطينية. وتتناغم هذه التصريحات مع تصريح السفير الروسيّ في «إسرائيل» أناتولي فيكتوروف في حوار لموقع «تايمز أوف إسرائيل» بـ9 تشرين الثاني/ نوفمبر: «إنّ روسيا لا تعتبر «حماس» منظّمة إرهابيّة، بل تعتبرها جزءاً من المجتمع الفلسطينيّ، نحن نجري اتصالات معها لأنّها قوّة سياسيّة شرعيّة في فلسطين، وإنّ وصفها بالإرهابيّة يقوّض العمليّة السياسيّة المستقبليّة، ويجب إشراكها في الحلّ السياسيّ، وأيّ جهد لصنع السلام من دونها سيصل إلى طريق مسدودة، وعلى «إسرائيل» التعامل معها، ليس بالضرورة في مفاوضات عاجلة مباشرة»[2].

وتأمل روسيا في أن تؤدي دوراً منافساً للدور الأمريكي في مستقبل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وإن كانت الدواعي التي تختفي خلفه ذات طابع خطابي يصعب تصور أي نتائج مثمرة واقعياً من خلالها. وقد يبدو توقيت المبادرة في ديسمبر إشكالياً، لا سيما بعد اتهام روسيا لـ«إسرائيل» (قبل المبادرة بثلاثة أشهر) بتعمد إسقاط طائرتها في اللاذقية، الحادث الذي تزامن مع التَّوصُّل إلى اتّفاق روسي مع تُركيّا في سوتشي، يحول دون اللجوء للحل العسكريّ في مدينة إدلب (أو تأجيله). وقد سارع الروس إلى تسليم سورية منظومة

(1) تاريخ التصريح الروسي كان في 21 كانون أول 2018؛ وصدر بعدها بيومين فقط قرار المحكمة الدستورية.
(2) موقع عدنان أبو عامر، 21 كانون أول 2018.

صواريخ «S 300» المحدثة بما يشير إلى أنهم ينوون معاقبة «إسرائيل» وتقييد تحركاتها الجوية فوق سورية[1]، لكن المقاربة الإسرائيلية لحادث إسقاط الطائرة الروسية قد نجحت في تصفية الأجواء المتوترة بينها وبين روسيا.

كما تنضوي محاولة اغتيال العميل الروسي سكريبال التي اتُّهمت روسيا بارتكابها في ذات المحدد الأول، فعقيدة الانتقام الروسي تأبى في «الفكر القيصري» ما دون القصاص الرادع؛ فاللعب على اللاوعي الجماهيري عنصر جوهري في «البنية الواعية القيصرية»؛ شأنها في ذلك شأن «عقيدة غروزني» في الأدبيات الشيشانية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، التي استعادتها في المشهد الحلبي أواخر العام 2017. وقد أثار اعتداء سالزبري، الذي اعتبر أول استخدام هجومي للأسلحة الكيميائية في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، إلى إقدام 20 دولة على الأقل، بينها الولايات المتحدة و14 دولة من الاتحاد الأوروبي، على الإعلان عن طرد دبلوماسيين روس من أراضيها، وقد ردت روسيا بالمثل، وقامت بطرد 150 دبلوماسياً من 20 دولة، من بينهم 60 دبلوماسياً أمريكياً.

وقد مثل حادث اغتيال خاشقجي فرصة لبوتين للتنديد بالمعايير المزدوجة التي ينطلق منها الغرب في إطار ما سماه «روس فوبيا»، متهماً الغرب بافتعال أزمة سكريبال لحشد هجوم جديد على روسيا.

هذا التراشق في الاتهامات تكرر مجدداً في أزمة معاهدة القوات النووية المتوسطة «أي إن إف»، فعلى الرغم من إلقاء واشنطن اللوم على روسيا مدعية انتهاك موسكو للمعاهدة، فإن هدف واشنطن من الانسحاب من الاتفاقية هو الدخول في حقبة جديدة من المنافسة الاستراتيجية مع الصين في مياه المحيط الهادئ جنوب شرق آسيا، بحسب مجلة «ناشنال إنترست» الأمريكية، التي أشارت إلى أن الصين لم توقع على الاتفاقية، التي تم توقيعها بين أمريكا والاتحاد السوفييتي قبل حوالي ثلاثة عقود. ويرى كريستوفر جونسون، العميل السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية أنه «يمكن للأيام الأولى أن تحدد مصير أي حرب مستقبلية، وامتلاك قدرات عسكرية تمكن أمريكا من الوصول إلى قلب الأراضي الصينية يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للجيش الأمريكي في أي مواجهة مع الجيش الصيني»، وأضاف: «إذا لم تمتلك أمريكا القدرة على ضرب قواعد الصواريخ المضادة للسفن، الموجودة داخل

(1) اعترف مسؤول في الجيش الإسرائيلي في وقت سابق بأن الغارات الإسرائيلية ضربت أكثر من 200 هدف إيراني في سورية في الـ 18 شهرا الأخيرة.

الأراضي الصينية، ستقتصر قدراتها العسكرية في المنطقة على قواعدها الموجودة في اليابان، وسيكون إرسال سفنها الحربية إلى المياه القريبة من سواحل الصين مخاطرة غير مقبولة»[1].

ويمكن أن يعزى توقيت تصريح ترمب الخاص بنية أمريكا الانسحاب من «المعاهدة» في تشرين أول/ أكتوبر، للمناورات الروسية الصينية الأضخم، التي جرت في أيلول/ سبتمبر، وتؤذن بتحالف عسكري «مفترض» في أي مواجهة محتملة لهما مع الغرب، ولطالما هيمن الحذر المتبادل على العلاقات بين موسكو وبكين، لكن روسيا تحولت شرقاً صوب الصين بعدما فرض الغرب عقوبات على موسكو بعد ضمها شبه جزيرة القرم من أوكرانيا في عام 2014، وازدهرت منذ ذلك الحين العلاقات التجارية بين البلدين اللذين يشتركان في حدود برية بطول نحو 4200 كيلومتر.،

وقد تشي اختراقات روسيا النوعية في الإقليم الشرق أوسطي، وحضورها المهيمن في المشهد السوري، والتحالف المفترض بينها وبين الصين، في ظل التراشق في الاتهامات بين روسيا والغرب (سكريبال، خاشقجي، خرق المعاهدة)، بعودة وشيكة لأجواء الحرب الباردة، وربما بما هو أسوأ.

(1) «الانسحاب من معاهدة الاتفاق النووي كابوس يهدد الصين»، سبوتنيك نيوز، 23 تشرين أول/أكتوبر 2018.

السلوك المتوقع للتنظيمات الإسلامية المتشددة إقليمياً

- يرجح أن يؤدّي قرار ترمب بالانسحاب من سورية إلى تغيير جوهري في المشهد السوري بعامة، وعلى خرائط السيطرة الميدانية للقوى المتصارعة بشكل خاص. كما يُتوقع أن تسعى التنظيمات الإسلامية المتشددة إلى إجهاض أي اتفاق سياسي في سورية أو الحيلولة دون استقراره؛ فتصفية سيطرة تلك التنظيمات شرط أساسي لنجاح أي اتفاق سياسي شامل، وبالأخص سيطرة هيئة «تحرير الشام» ما قد يؤدي لتبخر دورها في سورية، بفعل مواجهتها للقوى كلها على حد سواء. أما الأكراد فأمام خيارين أحلاهما مرّ: إما خيار المواجهة والتصعيد تجاه تركيا ونظام الأسد وحلفائه، أو تسليم المناطق التي سيطرت عليها لقوات الأسد مع وعودٍ بامتيازات خاصة في إطار أي تسوية سياسية متوقعة. أما إدلب، فهي الملف الأشد إشكالية في المشهد السوري القادم، ويتوقع بأن تلجأ روسيا فيه لمسارين متوازيين: العسكري (تجاه التنظيمات المتشددة)، والسياسي (تجاه المعارضة المدعومة تركياً)، ويمثل اختبار إدلب تحدياً إشكالياً حقيقياً للعلاقة الروسية التركية. لكن، من المستبعد أن تسمح روسيا لهذا الملف بأن يعكر صفو علاقتها بتركيا، لا سيما في ظل التباعد المتوقع اتّساعه بين روسيا والغرب.
- يُرجّح أن تدفع روسيا باتجاه تمتين علاقاتها بتركيا بشقّيها السياسي والاقتصادي، وأن تسعى لتطوير التفاهم العسكري المشترك، استثماراً لما تمثله تركيا من ثقل بارز في حلف الناتو.
- يُرجّح أن تتعزز العلاقات الروسية الصينية، استثماراً لما تحقق من علاقات اقتصادية يتجه منحناها على نحو تصاعدي، وتستدعي التحديات التي تواجههما من الغرب (وأمريكا على نحو خاص) أن يرتفع سقف العلاقة بينهما باتجاه تحالف عسكري، ويعزز فرص هذا التحالف إمكانية إحداث حالة من «التكامل» المتاحة اقتصادياً وسياسياً.
- يُتوقع أن تتعرض إدارة ترمب لتحديات داخلية تتعلق بمقتل خاشقجي وملف الاتهام بالتدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية الرئاسية، مما قد يدفع أمريكا نحو تصعيد جديد ضد روسيا في العام 2019، عقب التصعيدين الخاصين بسكريبال وأكرانيا

في العام 2018، وقد يترجم هذا التصعيد بانسحاب أمريكي تام من معاهدة القوات النووية المتوسطة «أي إن إف»؛ بما يدشن عودة صريحة لسباق تسلُّح محموم في أجواء حرب باردة.

- ❖ لا يُتوقع أن تُسفر المبادرة الروسية لرعاية المصالحة الفلسطينية عن أي نتائج ملموسة، لا سيما بعد تصعيد «فتح» تجاه «حماس» بعد قرار المحكمة الدستورية، مع رجحان حدوث اختراق نوعي دبلوماسي بين روسيا و«حماس»، بعد تأكيد السفير الروسي في «إسرائيل» عدم إمكانية تجاوز «حماس» من أي معادلات سياسية مستقبلية، كما تأكيده على شرعية وجودها وتجذرها في الحالة الفلسطينية.
- ❖ لا يُتوقع أن تتوقف الغارات الإسرائيلية على أهداف قرب الحدود السورية، وبالأخص في الربع الأول من العام 2019، لكن يتوقع أن يرتفع مستوى التنسيق بين «إسرائيل» وروسيا بخصوص أي غارة قبل حدوثها، مع تجنب الاقتراب من عمق الجغرافيا السورية[1]، ويرجح أن يغدو منحنى وتيرتها بشكل تنازلي خلال العام 2019، بالتناسب مع استعادة النظام شرعية عربية وقد تتطور لتغدو شرعية دولية بالتزامن مع أي تسوية سياسية للأزمة في سورية.

(1) ثمة تفهم روسي للمخاوف «الإسرائيلية» الأمنية بما يخص صراعها مع إيران ووكلائها في المنطقة، ما يسمح بغض الطرف عن الغارات الإسرائيلية على سورية.

متغيرات السياسة الصينية
خلال العام 2018

مجموعة التفكير الاستراتيجي

أ. حازم عياد

أطلقت الصين في العام 2018 استراتيجيتها الجديدة تجاه العالم العربي قوامها تعزيز التعاون الاقتصادي، مرتكزة في ذلك على مشروعها «حزام واحد طريق واحد»[1]، وتوسعت العلاقة لتشمل الانفتاح على الاحزاب السياسية الكبرى؛ إذ استضافت أحزاباً من 17 دولة في العالم العربي، وشمل التعاون توقيع العديد من الاتفاقات مع عدد من الدول العربية تخللها نشاط دبلوماسي بزيارة رئيس الجمهورية الصينية للإمارات العربية وعقد المؤتمر الثالث للتعاون العربي الصيني في تموز/ يوليو 2018.

تطورات ترافقت مع توسع المواجهة التجارية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي أطلقت العنان للحرب التجارية بين البلدين، إلى جانب التنافس الدبلوماسي والأمني في الباسفيك وجنوب شرق آسيا ليمتد إلى المنطقة العربية وغرب آسيا بتسارع الخطى الصينية لتوسيع نشاطها الاقتصادي في المنطقة، رافعة بذلك منسوب القلق لدى الإدارة الأمريكية والمؤسسات السيادية.

(1) زام واحد، طريق واحد أو ما يُعرف بمبادرة الحزام والطريق وهي مبادرة صينية قامت على أنقاض طريق الحرير في القرن التاسع عشر من أجل ربط الصين بالعالم، لتكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية؛
الدول المستهدفة في المبادرة (تخطيط أولي)
كُشف عن مبادرة شي جين بينغ في سبتمبر وأكتوبر 2013، خلال زيارات إلى كازاخستان وإندونيسيا، وتمت ترقيته بعد ذلك من قبل رئيس الوزراء لي كه تشيانغ خلال الزّيارات الرّسميّة إلى آسيا وأوروبا. كان التركيز الأول على الاستثمار في البنية التّحتيّة، والتّعليم ومواد البناء، والسّكك الحديديّة والطّرق السّريعة، والسّيارات والعقارات، وشبكة الطّاقة والحديد والصّلب. شكلياً، تهدف المبادرة إلى إحياء طرق التّجارة القديمة البريّة والبحريّة، ولكن في باطنها فإن المسارات تستهدف كتلة بشريّة هائلة، والغريب في الأمر أنّ المسارين البري (الحزام) والبحري (الطريق) تلافيا إلى حد كبير المرور بمدن وموانئ عربيّة، وعلى الرّغم من مرور المسار البحري من (قناة السويس والبحر الأحمر)، فإنّ المسار لا يقف عند أي من الموانئ الخليجيّة العربيّة، إلا أن بعض الخرائط التّفصيليّة تشير إلى أنّ ميناء السّويس المصري قد يكون من أحد المرافئ ضمن المسار! من هنا يأتي الاعتقاد أنّ المسار البحري وحتّى البري تم تصميمهم أيضاً لأهداف جيوسياسية قد تولد تحالفات من نوع آخر بعيداً عن التّجارة
تغطي هذه المبادرة أكثر من (68) دولة، بما في ذلك 65٪ من سكان العالم، و40٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، لذلك يقدر أنّها ستدرج ضمن أكبر مشاريع البنية التّحتيّة والاستثمار في التّاريخ.
الصّين ترغب بالمحافظة على أسواق التّصدير، وفتح أسواق تصدير جديدة، فتتحول هذه المبادرة تدريجياً إلى تحالفات تجاريّة ترسخ مكانة الصّين تجارياً بشكل مستدام، ففي عام 2017 بدأت الصّين تجني أرباح هذه المبادرة فارتفعت صادراتها إلى الدّول التي تقع ضمن المسارين (الحزام والطريق) بنسبة ٪16، ونمت وارداتها بنسبة ٪27، وزيادة الواردات بدوره يؤدي لزيادة الإنفاق وتعزيز اقتصادها.

وفي ضوء هذه التحولات المهمة، تظهر أهمية رصد المتغيرات المؤثرة في السياسة الصينية تجاه المنطقة العربية خلال العام 2018 التي يمكن تلخيصها بالآتي:

أولاً: الحرب التجارية: شهد العام 2018 توتراً كبيراً في العلاقات الأمريكية الصينية؛ إذ بلغت الحرب التجارية ذروتها بين البلدين بإطلاق الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة طويلة من العقوبات طالت صادرات بقيمة 60 مليار دولار كوجبة أولى فرضت فيها ضرائب أولية تقدر بـ25٪ و10٪ على بالصلب والألمنيوم، ثم توسعت بعد ذلك بإضافة سلع مستوردة بقيمة 50 مليون دولار، تبعها وجبة ثانية بقيمة 200 مليار دولار، وتصاعدت بتهديد إدارة ترمب بوجبة جديدة تطال صادرات بقيمة 267 مليار دولار[1]، لترد الصين بالمثل[2] على السياسة الاقتصادية الأمريكية، علماً أن صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية تقدر بـ500 مليار دولار، في حين تقدر الصادرات الأمريكية بـ150 مليار دولار فقط[3].

استمرت الأزمة بالتفاقم إلى أن أعلنت الولايات المتحدة أن الرئيس دونالد ترمب ونظيره الصيني شي جين بينغ اتفقا على وقف تطبيق رسوم جمركية جديدة لمدة 90 يوماً للسماح بإجراء محادثات بين البلدين، إذ اجتمع الرئيسان في الأرجنتين بعد انتهاء أعمال قمة مجموعة العشرين 2 كانون الأول/ ديسمبر 2018[4]، أوقفت فيها الولايات المتحدة الأمريكية إجراءاتها الحمائية إلى حين التوصل إلى اتفاقات مع الصين ينهي الأزمة مقابل أن تقوم الصين باستيراد المزيد من البضائع من السوق الأمريكية خلال هذه الفترة.

الحرب التجارية رفعت من وتيرة التوتر بين البلدين وسرعت في جهود الصين للانفتاح على العالم العربي لتنفيذ استراتيجيتها والمرتكزة على مشروعها المسمى «حزام واحد – طريق واحد»، وذلك لمواجهة التحديات الاقتصادية المتعاظمة للولايات المتحدة الأمريكية

(1) فرض الجانبان منذ سبتمبر/ أيلول 2018 رسوماً جمركية متبادلة على سلع بقيمة مليارات الدولارات. وطالت الرسوم الأمريكية واردات من الصين بقيمة 250 مليار دولار منذ يوليو/ تموز. وفي المقابل، فرضت الصين رسوماً على بضائع أمريكية تبلغ قيمتها 110 مليارات دولار.

(2) ردت بكين على الفور بتطبيق رسوم جمركية بنسبة 5 أو 10٪ على واردات سنوية من المنتجات الأمريكية بقيمة 60 مليار دولار، في تصعيد للحرب التجارية بين القوتين الاقتصاديتين الأوليين في العالم.

(3) تتباين التقديرات حول حجم التبادل التجاري لذي قرد بما يفوق الـ600 مليار دولار وصلت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين عام 2017 إلى 116 ملياراً و200 مليون دولار، بينما وصلت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة إلى نحو 492 مليار دولار في العام نفسه؛ علماً أن الصين تملك استثمارات مباشرة في أمريكا تقدر بـ60 مليار دولار وسندات أمريكية بقيمة تريليون دولار.

(4) أعلن البيت الأبيض تعليق هذه الخطة الآن لمدة 90 يوماً، لكنه قال: «إذا لم يتمكن الطرفان في نهاية هذه الفترة من التوصل إلى اتفاق، فسيتم زيادة الرسوم بالنسب المقررة من 10 إلى 25٪». المصدر بي بي سي عربي
http://www.bbc.com/arabic/business-46418401

التي تستهدف إبطاء النمو الاقتصادي الصيني لتفتح الباب للتنافس والتصارع الاقتصادي الصيني الأمريكي في منطقة غرب آسيا والعالم العربي، فالصراع بات من المحفزات المهمة لانفتاح الصين على العالم العربي.

ثانياً: اشكالية النمو الصيني: يمثل نمو الاقتصاد الصيني أحد أبرز التحديات التي تواجهها الصين للحفاظ على استقراره السياسي ووحدة أراضيها، إذ هددت الحرب التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية بتراجع نسب النمو وتفاقم أزمة الديون المحلية الصينية، تحدٍّ سعت لمواجهته عبر الانفتاح على الأسواق العالمية النامية ومن ضمنها السوق العربية في منتدى التعاون الصيني العربي في تموز[1] 2018، الذي أعلن فيه الرئيس الصيني شي جين بينغ عن زيادة التبادل التجاري خلال السنوات العشر القادمة من 270 ملياراً إلى ما يقارب الـ600 مليار، وعن رفع مستوى الاستثمارات الصينية في المنطقة العربية إلى 60 مليار دولار، وكذلك المساعدات الاقتصادية لتبلغ 10 مليارات دولار تشمل الأردن وسورية ولبنان وفلسطين واليمن[2].

توسع يهدف إلى تنمية العلاقات التجارية وتعزيز الاستراتيجية الصينية «طريق واحد حزام واحد»؛ بغية الوصول إلى الأسواق الإفريقية والأوروبية عبر البحر الأحمر تحت

(1) افتتح شي جين بينغ، الرئيس الصيني، الاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون الصيني–العربي بالعاصمة بكين، بحضور أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وأحمد أبو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية، ووزير الخارجية المصري سامح شكري، ضمن 17 وزيراً للخارجية من الدول العربية.

(2) المصدر موقع الجزيرة نت http://mubasher.aljazeera.net/

مسمى طريق الاقتصاد الأزرق بحسب الرئيس الصيني، وهو الممر البحري الذي تسعى الصين لتطويره إلى جانب الممرات البرية، إذ أعلن الرئيس الصيني عن نية بلاده استثمار ما يقارب الـ700 مليار دولار منها 200 مليار في المنطقة العربية كما تضح من زيارته للإمارات العربية المتحدة[1].

ثالثاً: الخلافات الأوروبية الأمريكية: أسهمت الخلافات الأمريكية مع دول الاتحاد الأوروبي حول السياسة الحمائية التجارية والحرب التجارية[2] التي أشعلها مع الصين الرئيس الأمريكي ترمب في رفع وتيرة التوتر الاقتصادي، وأفضت إلى إعادة مراجعة العديد من الاتفاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ طالبت واشنطن ألمانيا بتعويضات تقدر بـ200 مليار دولار نتيجة خسائرها التجارية مع ألمانيا الناجمة عن التجارة في قطاع السيارات وتوجهات ألمانيا للسوق الروسية لسد حاجاتها من الغاز.

كما تفاقمت أزمة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا وأستراليا بعيد فرض ضريبة الصلب والألمنيوم برفعها إلى نسبة 10 و٪25 على التوالي.

امتد الخلاف مع الشركاء الغربيين حول الملف النووي الإيراني واتفاقية 1+5، إذ انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق بشكل منفرد، في حين رفضت روسيا ودول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا الانسحاب من الاتفاق وأعلنت تمسكها ببنوده.

من ناحية أخرى ازدادت الفجوة بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيين على خلفية مطالب أمريكا بزيادة إسهامات المالية في حلف الناتو؛ ما دفع الرئيس الفرنسي ماكرون إلى تقديم مشروع لإنشاء قوة أوروبية مشتركة.

وتعرض الملف الفلسطيني لذات التجاذبات؛ إذ رفضت الدول الأوروبية الموقف الأمريكي نقل سفارتها إلى القدس وصوتت ضد القرار إلى جانب الصين وروسيا في الأمم المتحدة.

وأخيراً برز الخلاف مع الولايات المتحدة في التعاطي مع الملف السوري خصوصاً بعد

(1) صرح الرئيس الصيني شين في لمؤتمر الوزاري العربي الصيني بتاريخ 11 تموز/ يوليو 2018 بأنه في السنوات الخمس القادمة ستستورد الصين ما يزيد على 8 تريليونات دولار أمريكي من البضائع وتستثمر 750 مليار دولار في الخارج، الأمر الذى سيأتي بفرص تعاون أكثر وفوائد حقيقة للدول العربية.

(2) رئيس قسم الاقتصاد في وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني الذي صرح بأن «الحرب التجارية باتت واقعاً»، ورأت «فيتش» الجمعة أن «سياسات الولايات المتحدة التجارية الحمائية بلغت نقطة باتت فيها تؤثر فعلياً على آفاق نمو عالمي لا تزال قوية»، وقد خفضت الوكالة توقعاتها للنمو في الصين إلى ٪6.1 هذه السنة، بتراجع 0.2 نقطة مئوية عن توقعات حزيران/ يونيو، فيما باتت تتوقع نمواً عالمياً بنسبة ٪3.1 عام 2019 بتراجع 0.1 نقطة مئوية. فالضرر لن يقتصر على الصين بل على الاقتصاد العالمي، المصدر: فرانس 24 https://www.france24.com/ar/20180924

الإعلانات المتكررة لإدارة ترمب بإمكانية الانسحاب من سورية، القرار الذي اتخذه في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2018 بإعلان الانسحاب، متجاوزاً شركاءه الأوروبيين وعلى رأسهم فرنسا وألمانيا وبريطانيا التي ما زالت تحتفظ بقوات داخل سورية بشكل أربك السياسة الأمريكية والأوروبية المشتركة وقوض التعاون بينها[1].

خلافات وفرت للصين هامشاً أوسع للمناورة السياسية والاقتصادية، إذ قدمت الصين نفسها كقائد للعولمة والسوق المفتوحة عالمياً، وذللك خلال معرض شنغهاي التجاري الذي استعرض فيه الرئيس الصيني سياسة بلاده الاقتصادية ورفضه للحمائية التجارية.

رابعاً: ارتباك العلاقة الأمريكية مع الحلفاء العرب: لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من علاج أزمة حصار قطر التي زعزعة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، وأدت إلى مزيد من الانفتاح الصيني على منطقة الخليج العربي، خصوصاً بعد فشل الدبلوماسية الأمريكية في التعاطي مع أزمة حصار قطر[2]. وتفاقمت الآثار الإنسانية للأزمة اليمنية لتضغط على سائر المؤسسات السيادية والتشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية في ظل عجز أمريكي عن إيجاد مخرج من الحرب، فاتحاً الباب لمزيد من الضعف في الأداء السياسي والدبلوماسي الأمريكي.

---

(1) تزامن اجتماع قادة دول G7 في مدينة مالبي الكندية مع اجتماع قادة قمة منظمة شنغهاي للتعاون في مدينة كينغداو الصينية.

وفي الوقت الذي التقى فيه الرئيس الصيني بينغ والروسي بوتين في مناخ يسوده التفاؤل بضم أعضاء جدد للمنظمة؛ عانت قمة مجموع السبع G7 الأمرين؛ فما أن وصل الرئيس الأمريكي ترمب حتى دبّ الخلاف وتعالت الأصوات في القمة مهددة بتمزيق القمة وانسحاب أعضائها منها؛ فترمب ذهب بعيداً باستفزاز الدول الأوروبية بدعوته وقف مقاطعة روسيا وضمها إلى المجموعة لتصبح مجموعة الثمانية مرة أخرى G8.

في اجتماعات دول السبع الكبارG7 أو يعرف بـ« G8 – 1» لم تتوقف الأزمات والقنابل الموقوتة عن الانفجار؛ إذ رفض ترمب التراجع عن سياسته الحمائية التي أطلقها بفرض ضرائب على الحديد والصلب؛ ورفض مناقشة الملف الإيراني دافعاً طهران نحو موسكو وبكين.

لم يكتف ترمب بذلك بل وجه شتائم لرئيس وزراء كندا حين وصفه بـ«المنافق والضعيف»، معلناً رفض واشنطن تبني البيان الختامي لقمة «مالبي»؛ أجواء متوترة ومشحونة قابلها أجواء مريحة ومتفائلة في اجتماعات منظمة شنغهاي؛ إذ توسعت المجموعة الآسيوية بضم باكستان والهند؛ لتشكل المنظمة بذلك ٪33 من سكان العالم وما يقارب 23 من مساحة العالم. المرجع مقال حازم عياد هل يحول ترمب الصين إلى دولة عظيمة مرة أخرى؟ 11 حزيران موقع علامات الاخباري // :http alamatonline.com/archives/362031

(2) الأزمة الدبلوماسية مع قطر 2017 في يوم 5 يونيو 2017 قررت كل من السعودية، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، مصر، وتبعتها حكومة اليمن، وجزر المالديف، وجزر القمر، قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر. وفي يوم 6 يونيو 2017، أعلن الأردن عن تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع قطر، وإلغاء تصريح مكتب قناة «الجزيرة» في الأردن، كما أعلنت سلطات موريتانيا عن قطع علاقاتها الدبلوماسية رسمياً مع دولة قطر، وفي 7 يونيو أعلنت جيبوتي عن تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع قطر.

أخيراً أسهمت «أزمة خاشقجي»[1] التي فجرها حادثة اغتيال وتصفية الصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول 2 أكتوبر/ تشرين الأول 2018 في زعزعة العلاقات الخليجية الأمريكية التي ارتكزت خلال العامين الماضيين على العلاقة التي ربطت الرئيس ترمب بالمسؤولين الخليجيين في كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة، وتولد عنها اضطراب وصراع داخلي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأخيراً أسهمت محاولة أمريكا لتمرير ما يسمى بـ«صفقة القرن» ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس إلى زعزعة الثقة بالإدارة الأمريكية وبقدرتها على إدارة الملفات الحساسة والمزمنة، وعلى رأسها الملف الفلسطيني؛ إذ شهدت الأراضي الفلسطينية مزيداً من التوتر، وعلى الرغم من صخب التطبيع في المنطقة فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتمكن من فرض رؤيتها السياسية للحل في المنطقة، واضطرت أكثر من مرة إلى تأجيل إعلان مبادرتها لحل الصراع العربي الصهيوني التي اصطلح على تسميتها «صفقة القرن».

ارتباك تولد عنه آفاق سياسية جديدة للتحرك الصيني في المنطقة العربية، إذ تركز النشاط الصيني على دعم السياسة الروسية في سورية إلى جانب وقوفها إلى جانب إيران في الدفاع عن الاتفاق النووي، في المقابل دعا الرئيس الصيني إلى حل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، والمبادرة العربية، وصوتت بلاده ضد قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وضد إدانة إطلاق «حماس» للصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة عام 1948.

كما تمكنت الصين من إحداث خروقات مهمة في الساحة الخليجية من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقات مع كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت لتعزيز المؤسسات المالية والتبادل التجاري، نشاط برز واضحاً في مؤتمر الصيرفة العربي الصيني في لبنان[2]،

(1) مقتل جمال خاشقجي هي عمليّة قتل أو اغتيال وقعت في 2 أكتوبر 2018، في القنصلية السعودية في إسطنبول ووجهت الاتهامات فيها لمقربين من ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان.

(2) انعقد «ملتقى الأعمال والصيرفة العربي – الصيني» في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، الذي عقد في فندق فينيسيا، ضمن الأسبوع المالي والمصرفي العربي المنعقد للمرة الأولى في بيروت، وأشار رئيس مجموعة «فرنسبنك» عدنان القصار إلى أن لهذا الملتقى أهمية كبيرة على صعد عدة، ومن أهمها مناقشة الجهود المبذولة على صعيد البنية التحتية في العالم العربي تمهيداً لمشروع طريق الحرير. وتابع: «أهمية هذا الملتقى تكمن أيضاً في تعزيز دور لبنان كمنطلق ومقر للصين ولمشاريعها المرتقبة في المنطقة».

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية محمد الجراح الصباح: إن «هدف هذا الملتقى تعزيز الشراكة بين الدول العربية والصين ضمن مبادرة الحزام والطريق». وأضاف: «التعاون بين الصين والعالم العربي وصل إلى جميع المجالات، حيث بلغ حجم التبادل التجاري مثلاً أكثر من 200 مليار دولار؛ مما جعل الصين أكبر شريك تجاري للعالم العربي، كما بلغ حجم الاستثمارات الصينية في الدول العربية أكثر من 30 مليار دولار، أكثرها في السودان في مجالات النفط والزراعة».

إذ باتت الصين ملاذاً آمناً للدول الخليجية من تقلبات السياسة الأمريكية، خصوصاً في ظل انعدام الرؤية وتضارب الاستراتيجية داخل الساحة الأمريكية في التعاطي مع ملفات المنطقة وأزماتها.

خامساً: التقارب الصيني الروسي: أحرز التقارب الصيني الروسي مزيداً من التقدم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية[1] والعسكرية[2]، وظهر ذلك جلياً في التعامل مع ملف كوريا الشمالية وفي الملف النووي الإيراني إلى جانب الملف السوري، وطور البلدان علاقاتهما التجارية لتزيد من حجم التبادل التجاري بالعملة الصينية، كما برزت آفاق أوسع للتعاون في الملف الإيراني والسوري واليمني، وظهرت روسيا من جديد كقوة مؤثرة شرق إفريقيا من خلال الانفتاح على العديد من الاتفاقات مع كل من السودان وإثيوبيا ومصر[3].

سادساً: خسارة الحزب الجمهوري الأغلبية البرلمانية في الانتخابات النصفية: أربكت خسارة الحزب الجمهوري للأغلبية البرلمانية في مجلس النواب إدارة الرئيس الأمريكي ترمب؛ إذ لم تسعفه الجهود التي بذلها لرفع رصيده الداخلي في الساحة الأمريكية، ولم تسعفه مشاركته في الحملات الانتخابية لمرشحي حزبه، وتأثرت علاقة الرئيس بأعضاء حزبه في مجلس الشيوخ الذي صوت بأغلبية كبيرة لصالح قرار يدين السعودية في ارتكاب جريمة اغتيال الصحفي جمال خاشقجي التي أربكت الإدارة الأمريكية واستراتيجيتها في المنطقة العربية المرتكزة على الدور السعودي والإماراتي، كما

(1) وقعت الصين وروسيا اليوم اتفاقاً حول الغاز بقيمة 400 مليار دولار بمناسبة زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى شنغهاي للمشاركة في لقاء زعماء حكومات ودول منتدى التعاون وإجراءات الثقة في آسيا، حيث التقى بنظيره الصيني شي جين بينغ. التوقيع جاء بعد عقد من المفاوضات وتسوية مسألة سعر الغاز الطبيعي التي كانت نقطة خلاف لفترة طويلة. الصفقة الموقعة بين شركة غاز بروم الروسية وشركة النفط والغاز الوطنية الصينية تنص على توريد 38 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الروسي من شرق سيبيريا إلى الصين لمدة 30 عاماً وتعد الأضخم عالمياً، وجاءت في اليوم الثاني من الزيارة الرسمية للرئيس الروسي إلى الصين، بعد أن كان من المتوقع توقيعها أمس الثلاثاء إلا أنّ الخلاف حول سعر الغاز الطبيعي، وشروط الدفع المسبق حال دون ذلك، حيث سعت الصين إلى سعر أدنى للغاز في حال الموافقة على شرط الدفع المسبق، من جهتها فضلت روسيا أن يكون السعر أعلى وأكثر مرونة.

(2) قررت الولايات المتحدة الخميس 21 سبتمبر/ أيلول وللمرة الأولى فرض عقوبات على إدارة تطوير المعدات في وزارة الدفاع الصينية بعد شرائها مقاتلات سوخوي35- وصواريخ إس400- أرض جو من روسيا، وتأتي هذه العقوبات التي تستهدف روسيا في المقام الأول في إطار الإجراءات التي تتخذها واشنطن للحد من «الأنشطة الخبيثة» التي تقوم بها موسكو.

(3) وقال الرئيس الصيني شي في مؤتمر صحفي مع السيسي أثناء زيارته لمصر في كانون الثاني/ يناير 2018: إن 32 شركة صينية تعمل حالياً في المنطقة الاقتصادية بقناة السويس، وتستثمر أكثر من 400 مليون دولار، مضيفاً أن عدد الشركات سيرتفع إلى 100، والاستثمارات إلى 2,5 مليار دولار في المرحلة الثانية من المشروع.

وأضاف أن البلدين يخططان أيضاً لـ15 مشروعاً في قطاعات الكهرباء والبنية التحتية والنقل باستثمارات قد تصل إجمالاً إلى 15 مليار دولار، معتبراً أن من المتوقع أن يعطي ذلك دفعة جديدة للنمو الاقتصادي في مصر.

أربكت علاقاتها بالمؤسسات السيادية الأمريكية والتشريعية والإعلامية.

حقائق المشهد السياسي الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية أربك الاستراتيجية الأمريكية مقابل استراتيجية واضحة تملكها الصين قوامها تعزيز النفوذ الاقتصادي وتنويع خياراتها من خلال التركيز على تنفيذ مشروعها الطموح «حزام واحد طريق واحد» الذي يعتبر فيه العالم العربي إحدى مراحله المهمة، فالصين تستفيد من حالة الإرباك الأمريكي وتطرح نفسها كبديل اقتصادي في المنطقة.

تفاعل المتغيرات والسياسة الصينية تجاه العالم العربي في العام 2018

تضافرت المتغيرات السياسية والاقتصادية في النصف الأول من العام 2018 لتدفع الصين نحو تسريع جهودها في المنطقة العربية لتشمل غرب آسيا وشرق إفريقيا والبحر الأحمر، فتركزت جهودها على تحقيق انفتاح اقتصادي ودبلوماسي مع دول المنطقة العربية، مرتكزة على رؤيتها المستندة إلى مشروعها «حزام واحد طريق واحد»، فالتحولات في الساحة الدولية الناجمة عن تولي الرئيس الأمريكي دونالد ترمب لدفة الرئاسة في أمريكا وما تبعها من حرب تجارية وتوتر، تفاعل مع المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية في سورية وفلسطين والخليج العربي والبحر الأحمر، ويمكن تلخيص أهم هذه التفاعلات بما يأتي:

أولاً: الانفتاح الاقتصادي على العالم العربي:

تسارعت خطى الصين في النصف الثاني من العام 2018 باتجاه العالم العربي ومنطقة غرب آسيا استكمالاً لمشروعها «حزام واحد طريق واحد»، فتوسعت في استراتيجيتها الاقتصادية ونشطت في دبلوماسيتها تجاه العالم العربي وغرب آسيا وشرق إفريقيا، من خلال ثلاثة عناصر متضافرة:

1 - زيادة حجم التبادل التجاري:

أعلن الرئيس الصيني في الكلمة الافتتاحية للدورة السادسة للاجتماع الوزاري لمنتدى

التعاون الصيني العربي يوم 10 تموز/ يوليو 2018 عن نية بلاده زيادة حجم التبادل التجاري بين الصين والعالم العربي البالغ قيمته ٪7 من حجم التجارة الصينية من 240 مليار دولار إلى 600 مليار دولار، ورفع قيمة الاستثمارات المالية المباشرة التي قدرت في العام 2013 بـ2.2 مليار دولار لتتجاوز هذا الرقم إلى نسب مرتفعة تعكس الارتفاع في حجم الاستثمارات الصينية المباشرة.

كما أعلن الرئيس الصيني عن نية بلاده رفع قيمة الاستثمارات الصينية غير المالية من 10 مليارات دولار إلى 60 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة، مستهدفاً القطاع النفطي والخدمات، مروراً بتكنولوجيا الفضاء، وليس انتهاء بالطاقة النووية والشمسية.

2 - عقد الشراكات والاتفاقات التجارية:

زيارة الرئيس الصيني إلى دولة الإمارات العربية الخميس الموافق 19 تموز/ يوليو سبقتها زيارة أمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح لبكين يوم 7 تموز/ يوليو[1]؛ بهدف تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية مع العملاق الصيني.

ففي أبو ظبي، عمل الرئيس الصيني على توقيع ما يقارب 13 اتفاقية، تتضمن افتتاح أول شركة صينية للخدمات المالية مملوكة للدولة في أبو ظبي، إلى جانب توقيع اتفاق استكشاف وتطوير آبار النفط بقيمة مليار ونصف المليار دولار، فالصين عملت على تعزيز علاقاتها بأبوظبي باعتبارها مركزاً مالياً وتجارياً، إذ إن ٪60 من التجارة الصينية مع

(1) زيارة وُصفت بـ«التاريخية» إلى جمهورية الصين الشعبية، الإثنين، وتم خلالها توقيع 7 اتفاقيات مشتركة، كان من ضمنها مذكرة تفاهم مع شركة «هواوي» الصينية التي تهدف لتطبيق استراتيجية المدن الذكية بالكويت، وفقاً لما نقلته «وكالة الأنباء الكويتية» الرسمية (كونا).

وقال رئيس الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات الكويتية، سالم الأذينة، بتصريحات لـ«كونا»: إن الكويت «ممثلة بالهيئة وقعت مذكرة التفاهم مع شركة هواوي الصينية بهدف تطبيق استراتيجية المدن الذكية بالكويت».

وتنقسم المذكرة إلى 4 مراحل، وهي وضع شبكات البنى التحتية الذكية وأمن المعدات والشبكات الافتراضية والتحول الرقمي للصناعات المختلفة بالإضافة إلى مركزية إدارة المدن، وفقاً للأذينة.

في السياق نفسه، أشار رئيس الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات إلى أن تطبيق المدن الذكية سيشمل مدينة الحرير والجزر، ولفت إلى أن ميناء مبارك سيشكل «انطلاقة تجريبية» لمشاريع المدن الذكية في البلاد، وكشف أن شركة «هواوي» ستتحمل تكلفة الاستشارات والتصميم بمشروع تحويل ميناء مبارك إلى «ميناء ذكي».

وفي سياق متصل، كان من بين الاتفاقيات التي وقعت عليها الكويت وبكين، الإثنين، مذكرة تفاهم بين الحكومتين بمجال «التجارة الإلكترونية» وبروتوكول للتعاون في مجال الصناعة الدفاعية، بالإضافة إلى وضع الإطار العام لاتفاقية تعاون في مجال النفط، بين مؤسسة البترول الكويتية والمؤسسة الصينية للتأمين على الصادرات والائتمان.

وأسفرت الزيارة أيضاً عن توقيع مذكرة تفاهم بمجال تشجيع الاستثمار المباشر بالإضافة إلى مذكرة تعاون بين حكومتي البلدين ووضع الإطار العام للتعاون الثنائي بين الكويت والصين، وفقاً لـ«كونا». المصدر: سكاي نيوز الفضائية.

العالم العربي تمر بالإمارات العربية، ٪25 منها تخص الإمارات العربية.

3 - رفع قيمة المساعدات المقدمة للدول العربية وتوسيع التعاون الثقافي والتقني:

أطلقت بكين سباقاً محموماً ليس فقط بين دول الإقليم للتعاون مع الصين، بل مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تجد في الصين منافساً لشركاتها وسلعها الأساسية، فالشركات النفطية الصينية تغزو العراق، وقواعدها العسكرية تسللت إلى جيبوتي، وفي الوقت الذي تخفض فيه أمريكا من حجم مساعداتها الخارجية، فإن الصين تسعى إلى التوسع وبقوة، إذ قدمت 100 مليون دولار مساعدات إلى الأردن والعراق واليمن وفلسطين، وفي الوقت الذي تضعف وتفكك إدارة ترمب وزارة الخارجية وتهمشها، توقع الصين مع الإمارات العربية على إنشاء مبان وسفارات فيها ومراكز ثقافية، وفي الوقت الذي تخلو فيه العديد من سفارات أمريكا من السفراء والقائمين بالأعمال تعزز الصين حضورها الدبلوماسي والسياسي.

الانفتاح الصيني لم يعد يقتصر على الجانب الاقتصادي، بل امتد إلى جوانب تقنية وثقافية، واتخذ منحى جديداً من الانفتاح؛ إذ صرح الرئيس الصيني في خطابه أمام الاجتماع الوزاري العربي الصيني في 11 تموز/ يوليو 2018 بالقول: «في السنوات الثلاث القادمة ستدعو الصين 100 مبدع شاب و200 عالم شاب و300 تقني من الدول العربية إلى الصين للمشاركة في ورش العمل، وستدعو 100 شخصية دينية و600 مسؤول حزبي لزيارة الصين، وستوفر 10 آلاف فرصة تدريب للدول العربية في مختلف التخصصات، وسترسل 500 فرد من ضمن الفرق الطبية إلى الدول العربية، بهذه المناسبة أُعلن عن التأسيس الرسمي للمركز الصيني العربي للتواصل الإعلامي والانطلاق الرسمي لمشروع المكتبة الرقمية الصينية العربية، والانطلاق الرسمي للدورة الرابعة لمهرجان الفنون العربية التى يقيمها الجانبان في الصين»، وتمكنت الصين بعيد ذلك من استضافة عدد من الأحزاب العربية عاكسة توجهات جديدة وأكثر عمقاً مع العالم العربي يمتد إلى مستويات جديدة من الانفتاح السياسي والثقافي.

ثانياً: الانفتاح السياسي على العالم العربي:

اتخذت الصين خطوات متسارعة بتأثير من الحرب التجارية المندلعة مع الولايات المتحدة الأمريكية والرغبة في منافستها بمناطق نفوذها التقليدية لتنقل المعركة إلى فضاء جديد، وتنسجم هذه التوجهات مع الرؤية الاستراتيجية للصين بتوسيع فضائها الجيوسياسي، بما يسمح باستكمال مشروعها الاقتصادي الذي يحمل في طياته أبعاداً جيوسياسية تمتد إلى البحر الأحمر والقارة الإفريقية وأوروبا.

جهود استكملت النشاط الصيني الذي تعزز في العام 2017 بوسط آسيا، وأفضى إلى توقيع اتفاقات تعاون بقيمة 57 مليار دولار مع باكستان، وانضمت إليها أفغانستان، وجهود تأهيل الموانئ في إيران، وتوسيع حجم التبادل الصيني مع تركيا واعتماد اليوان كعملة جديدة للتبادل التجاري بين البلدين؛ ما دفعها إلى الاشتباك السياسي مع الولايات المتحدة في ملف أفغانستان الأمني، وملف الاتفاق النووي الإيراني.

سعي الصين للامتداد باتجاه المنطقة العربية دفع إلى الاشتباك مع الموقف الأمريكي في الملف السوري الذي دعمت فيه أكثر من مرة روسيا في مجلس الأمن، وفي الملف الفلسطيني خصوصاً ما يتعلق بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس الذي صوتت الصين ضده، كما صوتت في الجمعية العامة ضد قرار إدانة إطلاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) للصواريخ على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الموقف الصيني اتضح أكثر بإعلان الرئيس الصيني في المنتدى السادس للتعاون العربي الصيني في تموز/ يوليو 2018 موقفاً واضحاً من حل الدولتين، ورفض التوجهات الأمريكية الجديدة الممثلة بـ«صفقة القرن»، ودعم المبادرة العربية للسلام في محاولة للتمايز عن الموقف الأمريكي.

الموقف الصيني في العام 2018 ازداد تركيزه على المنطقة العربية بين البحر الأحمر والخليج العربي، بالإعلان عن مساعدات للأردن قدرت بـ15 مليون دولار، وهي تعادل 5 أضعاف ما قدمته في العام الذي سبقه (2017)؛ إذ قدرت بـ3 ملايين دولار فقط، وذلك ضمن استراتيجية تهدف لتقديم ما يقارب الـ100 مليون دولار لكل من اليمن والأردن وسورية وفلسطين تحت مسمى إعادة الإعمار في المنطقة.

ثالثاً: أمنياً وعسكرياً:

لم يطرأ تغير كبير على حجم الحضور الصيني في المنطقة العربية والبحر الأحمر، فرغم بناء قاعدة بحرية في جيبوتي وزيارة حاملة الطائرات الصينية إلى منطقة الخليج العربي في العام 2017، وإرسالها لخبراء عسكريين إلى سورية لملاحقة المجموعات الأجنبية التي تحمل أصولاً صينية، فإنها لم تُقْدم على خطوات كبيرة، خصوصاً وأن الضغوط الأمريكية على الصين ازدادت؛ دافعة الكيان الإسرائيلي إلى التحفظ في الانفتاح على الصين في ظل الحملة الكبيرة التي شنتها أمريكا على جهود الصين للتوسع في بحر الصين الجنوبي.

مقابل النشاط العسكري، نشطت الدبلوماسية الصينية وتوسعت لتشمل الأحزاب العربية في 17 دولة، كما استضافت عدداً كبيراً من الإعلاميين والمثقفين ضمن سياسة التبادل الثقافي والعلمي، متجاوزة بذلك التحفظات الأمريكية، وشملت جولة الرئيس الصيني عدداً من الدول العربية على رأسها مصر والإمارات العربية المتحدة خلال العام 2018.

الجهود العسكرية الصينية بقيت منصبة بشكل أساسي على التعاون مع دول شرق القارة الإفريقية، وتوسيع نفوها في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادي والباسفيك، وزادت من تعاونها مع روسيا وباكستان وإيران وتركيا في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب، خصوصاً أن الصين تركز على مسلمي الأويجور في تركمانستان الصينية، وهي المسألة الأكثر حساسية للأمن الصيني عند تناول علاقتها بالعالم العربي ووسط آسيا وغربها.

التوقعات

- يتوقع أن تتسارع الجهود الصينية لتعزيز نفوذها الاقتصادي في المنطقة العربية، خصوصاً في المنطقة الواقعة بين الخليج العربي والبحر الأحمر، باعتبارها نقطة الوصل مع أوروبا والقارة الإفريقية، إذ أبدت الصين اهتماماً بالصومال واستقبلت رئيس الجمهورية في بكين أواخر العام الماضي 2018 لتوسيع التعاون مع مقديشو التي ما زالت تعاني من الحرب الأهلية والتحديات الاقتصادية، مستكملة بذلك جهودها التي توجتها بإقامة قاعدة عسكرية في جيبوتي أواخر العام 2016.
- يتوقع أن تستثمر الصين اقتصادياً وسياسياً في منطقة الخليج العربي بتأثير من حالة

الإرباك الأمريكي الناجمة عن الأزمة الخليجية (حصار قطر)، وأزمة مقتل خاشقجي التي أربكت السياسة والدبلوماسية الأمريكية، وفتحت الباب واسعاً لمزيد من الاضطراب والتصارع حول الاستراتيجية الواجب اتباعها في المنطقة العربية، خصوصاً بعد فوز الديمقراطيين بالأغلبية في مجلس النواب الأمريكي، وأن يزداد تركيزها على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية والكويت كمراكز مالية، فضلاً عن كونها دولَ أهم مورد للنفط للصين.

- يتوقع أن تسهم الحرب التجارية التي تخوضها الصين في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى دفع الصين لتعزيز صادراتها وعلاقاتها التجارية مع العالم العربي، وتفعيل عملة اليوان كعملة تبادل تجاري استكمالاً للحرب التجارية التي تخوضها مع الولايات المتحدة، خصوصاً وأن الاتفاق المعلن عنه بقمة العشرين في عاصمة الأرجنتين ريو دي جانيرو لم يحقق كامل أهدافه، وعادت العلاقات بين البلدين إلى التوتر.

- يتوقع أن يتعمق التعاون الصيني الإيراني في ظل العقوبات التي فرضتها أمريكا على إيران بعيد انسحابها من الاتفاق النووي، إذ رفضت الصين وقف علاقاتها التجارية واستمرت في استيراد النفط الإيراني، في المقابل فإن الصين تواجه العقوبات الأمريكية، وتبحث عن مزيد من الأسواق، وتسعى إلى تنفيذ مشروعها «حزام واحد طريق واحد» الذي بات محور ارتكاز استراتيجيتها في المنطقة العربية.

- يتوقع أن يتنامى التعاون التركي الصيني في ظل التوتر والتقلب في العلاقات الأمريكية التركية التي أدت إلى فرض عقوبات على تركيا انتهت بعد إفراج تركيا عن القس أندرو برونسون المتهم بالتورط في الانقلاب الفاشل تموز/ يوليو 2015 في تركيا، فالعلاقة الأمريكية التركية تتعرض لاختبارات قاسية لديها، والعلاقات ما زال يشوبها التوتر والتقلب على خلفية تباين وجهات النظر في سورية خصوصاً من ملف الأكراد الانفصاليين.

- اضطراب الساحة الداخلية الأمريكية ونزعة الولايات المتحدة الأمريكية إلى منافسة الدول النفطية في إنتاج النفط؛ إذ باتت واحدة من أهم المنتجين والمصدرين يفاقم من أزمة العجوزات لدى الدول الخليجية، ويهدد بتراجع التنمية؛ ما يجعل من الصين مخرجاً آمناً عاكسة التوجهات العُمانية والإماراتية والكويتية والقطرية التي تبحث عن أسواق لصادراتها من الطاقة.

- يتوقع أن تنشط الدبلوماسية الصينية خلال العامين القادمين، خصوصاً وأن الولايات المتحدة الأمريكية مقبلة على استحقاق انتخابي رئاسي، إلى جانب أزمة داخلية ناجمة عن تحقيقات المحقق الأمريكي الخاص مولر حول التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية للعام 2016، مفاقماً حالة الإرباك التي تعاني منها الاستراتيجية الأمريكية بسبب الخلافات بين مؤسساتها السيادية والرئيس الأمريكي ترمب التي أفضت إلى استقالة العديد من طاقم إدارته وعلى رأسهم وزير خارجيته تيلرسون، ثم وزير دفاعه ماتيس، وكبير موظفي البيت الأبيض؛ ما سيفتح الباب للصين لمحاولة لعب أدوار سياسية في الأزمة اليمنية والسورية والفلسطينية، والانفتاح بشكل أكبر على السودان والصومال ومصر بما يخدم مصالحها ويضعف النفوذ الاقتصادي الأمريكي ويؤسس لنفوذ صيني متجذر اقتصادياً ومبني على المصالح التجارية.
- لا يتوقع أن تنشط الصين عسكرياً بالمنطقة في ظل الوجود الروسي الذي يمارس دوراً مهماً بعد التدخل الروسي في سورية وزيادة مبيعاتها من الأسلحة في المنطقة، فالاعتماد الصيني على الحليف الروسي سيكون مهماً لحماية مصالحها التجارية، وكذلك إيران وتركيا مستقبلاً التي تفوق في أهميتها الكيان الإسرائيلي المرتبط بالإدارة الأمريكية والسياسة الأمريكية وتوجهاتها على عكس الحالة في الدولتين تركيا وإيران.
- لا يتوقع أن تتطور العلاقة الصينية الاسرائيلية بذات التسارع مع العالم العربي؛ بسبب الحساسية الإسرائيلية الناجمة عن التوافق الكبير داخل المؤسسات الأمريكية بوجود تهديد صيني لمصالحها، أمر من الممكن أن يتفاقم مع استعار التوتر في منطقة الخليج العربي وشرق آسيا والباسفيك.
- يتوقع أن تتوسع الصين في الانفتاح على القوى السياسية؛ إذ نظمت لقاءً مع أحزاب من 17 دولة عربية، ومن الممكن أن تشمل في المرحلة المقبلة مزيداً من القوى السياسية، إلا أن ذلك يعتمد على سرعة استجابة هذه القوى للتوجهات الصينية وعلى رأسها الأحزاب الإسلامية.

التوصيات

- ضـرورة مراقبة التحركات الدبلوماسية الصينية تجاه المنطقة التي ستتسارع خلال العامين القادمين، والتفاعل بإيجابية مع الطروحات الصينية الاقتصادية، خصوصاً وأنها تقدم نفسها كدولة متزعمة للعولمة وقاطرة للاقتصاد الدولي ومناهضة للحمائية التجارية.
- ضـرورة الاستفادة من أي طرح صيني يتعلق بالقضية الفلسطينية، ومحاولة الاستفادة من التوجهات الصينية لممارسة دور سياسي ينافس الولايات المتحدة الأمريكية.
- الاستفادة من رغبة الصين بالانفتاح على القوى الاقتصادية والسياسية الفاعلة في العالم العربي والقوى الثقافية، وعدم ترك الساحة لدول عربية ترغب بجعل نفسها بوابة الصين للعالم العربي بشكل ينقل عداء هذه الدول للتيار الإصلاحي والسياسي في العالم العربي للصين مستقبلاً.
- الاستفادة من الدور التركي والإيراني والقطري والكويتي لإعادة توجيه السياسة الصينية باتجاه التحفظ في تعاملها مع الكيان الصهيوني وتيار التطبيع الذي يسعى لدمج مشاريعه الاقتصادية مع التوجهات الصينية في المنطقة.
- تعزيز شراكة القطاع الخاص مع الصين، خصوصاً وأن شركاتها تتغلغل في العالم العربي بشكل متسارع لم نتمكن رصده بدقة، إلا أنها باتت أكثر سيطرة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والبرمجيات، ويظهر ذلك في الأردن بوضوح؛ ما يجعل الشراكة مع هذه المؤسسات بوابة للانفتاح السياسي والثقافي مستقبلاً.

تقرير الحالة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي لعام 2018

د. أنس التكريتي

رئيس ومؤسس مؤسسة قرطبة

لحوار الثقافات - لندن

مقدمة:

اتسم عام 2018 بالديناميكية والفاعلية الكبيرتين على الساحة الأوروبية نظراً للسياقين الإقليمي والدولي.

فعلى المستوى الإقليمي، فقد مثل صعود قوى اليمين المتطرف واليمين العنصري إلى سدة الحكم في عدد من الدول الأوروبية سمتاً بارزاً من شأنه أن يرسم معالم القارة الأوروبية، ويحدد سياساتها وموقفها إزاء جملة من القضايا الداخلية والخارجية على المدى المنظور (من سنتين إلى عشر سنوات)، وبالأخص ما يتعلق بمسألة المسلمين المستوطنين للدول الأوروبية، وما يتعلق بظاهرة الإسلام السياسي ضمن القارة الأوروبية وفي محيطها المؤثر. كما أن استمرار مسلسل خروج بريطانيا من الوحدة الأوروبية، أو ما بات يعرف اصطلاحاً بـ«بركزت»، هو العنوان الأبرز لا سيما وأن تداعيات هذا الطلاق لا تزال غامضة ورهن التكهنات خصوصاً على المستويات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية وما يمثل ذلك، في حال خروج بريطانيا فعلاً، من رسم لمستقبل أوروبي غاية في القلق وعدم الاستقرار.

كما شهد عام 2018 استمراراً لسياسات الخوف والتشكيك وعدم الاطمئنان إزاء الأقاليم المجاورة وعلى رأسها تركيا لما تمثله من تهديد ثقافي وسياسي وأمني، وشرق المتوسط من جانب آخر نظراً لحالة عدم الاستقرار واستمرار الأزمة السورية وتصاعد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بين الحين والحين، وشمال إفريقيا من جانب ثالث لا سيما وأن موجات الهجرات المكثفة والقوارب المحملة باللاجئين الفارين من القارة السوداء متجهين صوب شواطئ أوروبا الجنوبية، باتت معلماً فشلت كافة المساعي في الحد منه أو التحكم فيه.

أما على المستوى الدولي، وفي عالم يتزعمه سياسياً رئيس كدونالد ترمب، فقد عانت الأنظمة الأوروبية المستقرة من حالة الاهتياج السياسي وغياب انتظام الوتيرة التي تتطلبها

حالة الاستقرار والثبات والتعاون الدولي لأجل رسم معالم مراحل المستقبل والتخطيط له. فقد قام الرئيس الأمريكي بشن عدد من الهجمات اللاذعة على من يفترض بأنهم حلفاء الولايات المتحدة في غير مرة، ورفض الوقوف بشكل واضح بجانب الوحدة الأوروبية في نزاعها السياسي والعسكري مع روسيا، وهدد بفرض رسوم جمركية على البضائع الأوروبية، مما أشعر أوروبا وربما لأول مرة منذ عقود عدة بأن المنظومة الغربية بشكل عام لم تعد منظومة محكومة بقدر من التجانس والتعاضد، بل أصبحت منظومة يغلب عليها التصارع والتنافس بل والانقسام، لا سيما إزاء القضايا المحورية.

استعراض لأهم ملفات عام 2018

أولاً: «بركزت» والتحديات الماثلة أمام كافة الأطراف

حتى كتابة هذا التقرير، لا تزال معالم خروج بريطانيا من الوحدة الأوروبية غير واضحة على الإطلاق من حيث:

هل سيحدث فعلاً الخروج وفقاً للبرنامج الزمني المعد (أي قبيل 29 مارس 2019) أم لا[1]؟

ما تفاصيل اتفاقية الخروج[2] (أو كما أطلق عليه: عقد الطلاق)، لا سيما تلك المتعلقة بعلاقة بريطانيا بعدها بالسوق الأوروبية المشتركة والتفاصيل المتعلقة بحرية تنقل المواطنين الأوروبيين المقيمين والعاملين في بريطانيا[3] والقضية ربما الأكثر إشكالاً، طبيعة الحدود بين شطري إيرلندا؟ وهل هي حدود واضحة وتتطلب تأشيرة دخول وخروج لمئات الآلاف الذين تعودوا الإقامة في شطر والعمل في الشطر الآخر؟ ولمن تقيم أسرهم وعوائلهم على جانبي الحدود (الوهمية حتى الآن) الفاصلة بين الشطرين[4]؟

جـ- هل ستضطر الحكومة -إما وفقاً لحكم قضائي أو تصويت برلماني أو ربما مطالبة شعبية عارمة- إلى طرح اتفاقية الخروج النهائية للاستفتاء العام أو للتصويت داخل قبة البرلمان؟ وما تبعات ذلك على مآل الخروج ذاته؟

(1) https://chathamhouse.soutron.net/Portal/Default/en-GB/RecordView/Index/179434
(2)https://www.euronews.com/201807/12//what-is-in-theresa-may-s-brexit-deal-and-why-is-it-so-unpopular
(3) https://goo.gl/xkQv2H
(4) https://www.bbc.co.uk/news/uk-northern-ireland-politics-44615404

ولكن مما لا شك فيه، أن موقف رئيسة الوزراء البريطاني تيريزا ماي في أشد حالات الضعف والتأرجح، وأكثر المراقبين يتوقعون بأنها لن تكون في مقرها بداوننج ستريت عند انقضاء هذا العام، إلا إذا كانت قد أعلنت عزمها خوض انتخابات برلمانية مبكرة في مطلع العام 2019.

وتشكل قضية «بركزت» عنواناً لانقسام سياسي ومجتمعي حاد ربما لم يشبهه أي تحد تعرضت له بريطانيا منذ الحرب العالمية الثانية، وهذا الانقسام لا يتوقف عند حدود الذين يؤيدون الخروج من أوروبا والآخرين الذين يعارضون ذلك، بل إن الانقسام عميق جداً ضمن الفريقين أيضاً وتبعاً للأسئلة المطروحة حول تفاصيل اتفاقية الخروج أو ظروف والتزامات البقاء، ولكن الانقسام الأعمق هو ذاك الذي يشهده حزب المحافظين الحاكم بأغلبية بسيطة حول أهلية رئيسة الوزراء على قيادة المرحلة المقبلة، لا سيما وأن أقرب حلفائها قد انفضوا عنها وصرحوا على الملأ رفضهم لمسيرة مفاوضات الخروج.

أما على الصعيد الأوروبي، فالأمر أيضاً يشهد حالة من القلق والخوف من تداعيات أي من السيناريوهات[1]، وهذا القلق وغياب الوضوح يسببان حالة من التردد في الأسواق الأوروبية وضمن قطاع الشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى، حيث لا يمكن التخطيط ووضع البرامج التي من شأنها أن تتعامل مع الظروف الناتجة، ضمن الوضع الضبابي القائم وغياب الوضوح في تفاصيل الخروج؛ ولذلك فقد أعلنت العديد من القطاعات بأن الأشهر الأولى لما بعد الخروج (في حال وقع فعلاً) ستشهد اضطراباً كبيراً وربما تتعطل العديد من الخدمات وغياب لبعض المنتجات ريثما يتم تطوير البرامج والأساليب القادرة على التعامل مع الحالة الجديدة.

ثانياً: صعود قوى اليمين

بدأت ظاهرة عودة اليمين المتطرف إلى ساحة التأثير قبل حوالي 15 عاماً إبان مرحلة ما سمي بالحرب على الإرهاب، ودأب الإعلام الأوروبي على تضخيم ظاهرة العنف المرتكب من قبل مسلمين، أفراداً كانوا أم جماعات، وخصوصاً في الساحة الأوروبية، غير أن العامين الماضيين شهدا حالة استثنائية لم يكن أكثر المتشائمين يعتقد أنها يمكن أن تحصل لو أنه سُئل قبل سنوات قليلة لا غير، وهو وصول تلك الجماعات التي تُنعت باليمين

(1) https://www.cer.eu/insights/impact-brexit-eu

المتطرف، وبعضها باليمين العنصري بل وبعضها باليمين النازي، إلى موقع التأثير في الساحات السياسية لدول أوروبية عدة، منها دول كانت تفتخر بانفتاحها وتعدد ثقافاتها وتنوع مجتمعاتها[1].

فباتت دول هولندا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وسواها تشهد حكومات إما متحالفة مع أحزاب يمينية أو يقودها فعلاً أفراد أو أحزاب يمينيون متطرفون[2]. والظاهرة الأدعى للقلق هي نزوع الأحزاب اليمينية والمحافظة التقليدية وبعض الأحزاب اليسارية أيضاً إلى تقمص خطابات اليمين المتطرف وبعض مواقفه وسياساته، أملاً في كسب أصوات الناخبين الذين ضجروا من منظومات السياسة التقليدية، ووضح تأثرهم بالخطابات والسياسات «الشعوبية»، كما كان واضحاً في حملة الاستفتاء البريطاني على الخروج من الاتحاد الأوروبي في ربيع 2016، وتبعه بعد بضعة أشهر الزلزال السياسي الذي تمثل بانتخاب دونالد ترمب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية. وخطورة هذا الأمر تتمثل في ضبابية الحد الفاصل بين اليمين التقليدي المقبول واليمين المتطرف والعنصري غير المقبول، فحين يصرح مسؤول يميني تقليدي بتصريح يغلب عليه طابع العنصرية والاستعلاء وكراهية الأجانب والعزوف عن العناية بشؤون الآخرين ومصالحهم والنظر إلى الآخر (عرقاً أو ديناً أو ثقافة) على أنه عبء وعامل من عوامل الفشل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بل وعامل زعزعة للأمن والاستقرار وارتفاع ظاهرة الجريمة والعنف والإرهاب، حينها سيعد كلامه مقبولاً باعتبار أن الشخص لا ينتمي إلى الشريحة المعروفة بعنصريتها.

ومن الأسباب الرئيسة لصعود قوى اليمين هذه الظاهرة التي تم تشخيصها من قبل مراكز بحث ورصد ودراسة متخصصة[3]، الوضع الاقتصادي القلق الذي يسود القارة الأوروبية وبدرجات متفاوتة، فبين من أعلن خروجه للتو من قبضة الأزمة الاقتصادية العالمية التي اندلعت عام 2008، ومن لا يزال يعاني من تداعيات تلك الأزمة حتى الآن ويتعرض لتهديد انتكاسة جديدة قد تكون أعظم من سابقتها فيكون أثرها ماحق. ولمن يقرأ التاريخ، يجد بأنه طالما نحت المجتمعات نحو اليمين وتبني سياسات كراهية الأجانب والانكفاء واللهجة القومية عالية النبرة حين تمر بها أزمات اقتصادية تؤذي أكثر من تؤذي الطبقة الكادحة وبعضاً من الطبقة الوسطى. أضف إلى ذلك تزايد تسليط الضوء على

(1)https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/201808/03//the-rise-of-european-populism-and-the-collapse-of-the-center-left/
(2) https://www.bbc.co.uk/news/world-europe-36130006
(3) https://medium.com/@lseideas/understanding-the-global-rise-of-populism-27305a1c5355

بعض مظاهر التطرف وحوادث العنف على يد مسلمين وغير مسلمين مما يعزز من مشاعر الكراهية والنفور من الغريب والأجنبي والإحساس بالاستعلاء والتميز، وكل ذلك يؤدي إلى إيجاد محاضن مستقبلية للخطابات الشعوبية العنصرية المليئة بالكراهية والأحقاد.

ثالثاً: الهجرة والمهاجرون: العنوان الأكثر بروزاً

شهد عام 2018 استمراراً لمواقف سياسية أوروبية تضع قضية الهجرة والمهاجرين في أعلى سلم الأولويات وفي قلب البرامج السياسية للحكومات والأحزاب على مختلف تياراتها وانتماءاتها[1]. وأهمية هذه الظاهرة تكمن في أنها تعبر عن شعور انغلاقي ومعادٍ للأجانب (زنوفوبيا) له دلالات ثقافية بجانب الدلالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، كما أن لها تداعيات على قدرة القارة الأوروبية على بناء علاقات مع المناطق التي تشهد هجرات مكثفة نحو أوروبا.

إضافة لذلك، فهذه الظاهرة تعبر عن نقطة ضعف واضحة يمكن للطرف الآخر (دول شمال إفريقيا وتركيا وسورية وغيرها) أن يستغلها تحقيقاً لمكاسب محددة.

على صعيد المجتمعات الأوروبية، فانتشار هذه الظاهرة واتساع اللغة الانكفائية التي باتت تنحو منحى شعار حملة ترمب الرئاسية «أمريكا أولاً»، فباتت شعارات ألمانيا أولاً، وفرنسا أولاً، وإيطالياً أولاً، وبريطانيا أولاً تتردد بدلاً عن اللغة الاستيعابية وسياسات الاحتفاء بالتعدد الثقافي والعرقي والديني التي طغت على مرحلة التسعينيات وحتى نهايات العقد الماضي. ورغم أن الإحصاءات والدراسات الأكاديمية الرصينة تؤكد أهمية الإسهامات الاقتصادية[2] والاجتماعية للمهاجرين وبطلان الادعاء بأنهم وراء ارتفاع المظاهر السلبية كالجريمة[3] وتردي مستويات الخدمات العامة وغيرها مما يروج له من قبل أصوات اليمين واليمين المتطرف، فإن هذه القضية تبقى تتصدر عناوين الأخبار وتعد ملاذاً آمناً للسياسيين الراغبين في زيادة شعبيتهم ورفع مستويات أسهمهم وقت الانتخابات بشتى أشكالها.

(1) https://edition.cnn.com/201807/07//europe/europe-migration-policy-trump-comparison-lister-intl/index.html
(2)https://www.msn.com/en-gb/money/news/eu-migrant-workers-contribute-%C2%A32300-more-per-year-to-uk-than-average-british-citizen-study-reveals/ar-BBNuuid
(3)http://theconversation.com/immigration-and-crime-is-there-a-link-93521

رابعاً: العلاقات الأوروبية الأمريكية في عهد ترمب

تشهد العلاقات الأوروبية الأمريكية، التي طالما اتسمت بالتقارب والانسجام والتوافق حول القضايا الكبرى والأهم، قدراً كبيراً من التوتر والتشنج، بل والمفارقة والتباين في المواقف حول ملفات مهمة للغاية[1]. ولعل جذور هذه الإشكالية بدأت قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية في خريف 2016، حيث كان قد صرح أكثر من مسؤول أوروبي بارز بموقف سلبي تجاه المرشح ترمب، ثم تبع ذلك إعلان الرئيس الجديد عن شعار الفترة الرئاسية وهي «أمريكا أولاً»، صاحبه حزمة من السياسات التي أكدت نزوع الإدارة الجديدة إلى الانكفاء، وعبر عن استيائه في عدد من المناسبات حيال الاتفاقات التجارية وتلك المتعلقة بالبيئة والدفاع والزراعة وغيرها التي تربط أمريكا بمختلف الأطراف الدولية وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي، في لهجة أقل ما يقال عنها بأنها تفتقد إلى الدبلوماسية. ثم جاء إثر ذلك تصريحات تنم عن تدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول كبريطانيا وفرنسا والسويد وحملة شعواء شنها ترمب على حلف الناتو حمّل فيه الأطراف الأوروبية مسؤولية زيادة الدعم لذلك الحلف. ومؤخراً أحدث القرار الأمريكي المتفرد بإعادة العقوبات على إيران وإلغاء الاتفاقية النووية والتي أبرمت في عهد الرئيس السابق أوباما رد فعل عنيف من قبل القادة الأوروبيين الذين أجمعوا على رفض هذه الخطوة[2].

ولكن مما لا شك فيه أن نقطة الخلاف الأكبر بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية هي تلك المتعلقة بالعلاقة مع روسيا، لا سيما وأن أوروبا تشعر بأن روسيا انتهكت أراضيها من خلال دخولها إلى القرم واحتلالها لجزء استراتيجي من أوكرانيا وسيطرت بذلك على منفذ مائي حيوي. في الوقت ذاته ورغم المناشدات الأوروبية بالوقوف بحزم في وجه ما أسموه بالاعتداءات الروسية، تشهد علاقة ترمب بالرئيس بوتين ازدهاراً وتنامياً غير بسيط[3]، بل ما يشبه العلاقة الحميمة.

خامساً: العلاقات الأوروبية بمنطقة الشرق الأوسط

تشهد العلاقات الأوروبية بالشرق الأوسط عموماً حالة من الانحسار والضمور والتركيز

(1)https://www.chathamhouse.org/expert/comment/trump-heading-europe-ideological-battle
(2)https://foreignpolicy.com/201817/10//trump-should-calm-tensions-with-europe-over-iran-sanctions/
(3) https://www.independent.co.uk/voices/trump-putin-us-election-russia-poisoning-europe-helsinki-summit-finland-a8450211.html

على المحورين الأمني يليه التجاري، وفيما يبدو أن أوروبا رضيت أن تفسح المجال للولايات المتحدة أن تقود الملف السياسي فيما يتعلق بالمنطقة، مع إبقاء بعض الملفات مفتوحة بناء على تفاهمات وتبادل للأدوار، كالدور الفرنسي في الشأن الليبي مثلاً.

فلو نظرنا إلى العنوان الاستراتيجي الأبرز خلال عام 2018 وهو ملف «صفقة القرن»، لوجدنا شبه غياب -أو غياب تام- للدور الأوروبي عن المشهد، كما أن تعطل دور الرباعية الدولية التي من أطرافها الاتحاد الأوروبي عن أداء أي تقدم يذكر في حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي يعبر هو الآخر عن ضمور الدور الأوروبي حيال الملفات الأهم في منطقة تعد الأكثر حيوية وديناميكية واضطراباً في الآن ذاته.

وقد تم استبدال الدور الأوروبي التقليدي الفاعل في منطقة تعد متاخمة له ومؤثرة فيه، بدور يقتصر على حماية حدود الاتحاد الأوروبي من موجات المهاجرين القادمين من الشرق ومن الجنوب عبر البحر الأبيض المتوسط، وأصبح العنوان الأمني هو الأبرز، وذلك على حساب سياسات تنمية الديمقراطيات الناشئة ورعاية منظمات المجتمع المدني والحوارات مع الأطراف المؤثرة في الملفات ذات الاهتمام.

وعلى العموم، فيمكن القول: إنه رغم الفرص السانحة التي أتيحت للوحدة الأوروبية كي تكون ذا تأثير عميق في المنطقة، فإن الضعف الداخلي والأزمات الاقتصادية والشعور بعدم الاستقرار إزاء ما تراه أنه هجمة ثقافية ملتحفة بتهديد أمني متمثل بالهجرات المكثفة القادمة من الشرق والجنوب، أفقدها تلك الفرص، لا سيما وأن بحثها عن حلفاء ترتاح لهم وتثق في مقدرتهم على التأثير في الملفات المهمة لا يزال مستمراً، خصوصاً وأن الطرف الإسلامي مهما كان مؤثراً وفاعلاً على الأرض يعتبر مشكوكاً فيه أو مرفوضاً مسبقاً.

ويمكن تلخيص الملفات الحيوية التي تربط الاتحاد الأوروبي بالمنطقة على النحو التالي:

1 - تركيا والتنازع الاستراتيجي، ويتضمن:

- حلف الناتو.
- الدور التركي في سورية.
- الهجرات القادمة من تركيا.

- الامتداد الثقافي التركي إلى العمق الأوروبي.

2 - إيران والاتفاق النووي.

- الخليج وشبه الجزيرة العربية، ويتضمن:
- الأزمة الخليجية.
- التسليح والتبادل التجاري.
- اليمن.

3 - سورية، ويتضمن:

البحث عن مساحات التواجد والتأثير في مرحلة التسوية.

اللاجئين والمهاجرين.

4 - ليبيا وتسوية الصراع الدائر.

5 - شمال إفريقيا والحد من موجات الهجرة المكثفة.

سادساً: قلق مجتمعي وأعمال عنف متزايدة

تشهد أوروبا صراعاً فكرياً وثقافياً داخلياً يتمحور حول جدلية المصالح مقابل القيم والمثل والمبادئ، يتمثل في الحوار حول الهوية الأوروبية ومنظومة المواطنة وعلاقات الفرد بالدولة والمجتمع وحزمة الحقوق والواجبات على كل طرف من أطراف المجتمع الأوروبي[1]. وجانب من هذه الحوارات التي تتمثل في أطروحات فكرية وسياسية كما يتعرض لها الإعلام بطرق ووسائل مختلفة، يتطرق لقضية القيم والمبادئ التي تطمح أوروبا للمنفحة عنها وترسيخها ودعم قواعدها، وأهمها الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات والعدالة الاجتماعية. غير أن الواقع الداخلي، لا سيما ما يتعلق بالفوارق الطبقية وتزايد الهوة الاقتصادية التي تفرق الفقير عن الغني وانتشار الظواهر الاجتماعية السلبية كالعنصرية والجريمة وعصابات العنف والمخدرات والعنف المنزلي والاعتداءات الجنسية والجسدية

(1)https://www.robert-schuman.eu/en/european-issues/0466-europe-and-the-identity-challenge-who-are-we

على الفئات المعرضة كالنساء والأطفال والأقليات وغيرها الكثير، تفرض التساؤل عن حقيقة هذه المنظومة القيمية التي تعد الركن الأساس في تأسيس الكيان الأوروبي بدوله المختلفة، وعما إذا كانت مجرد شعارات لا تمت إلى الواقع بصلة.

أما على الصعيد الخارجي، فالتاريخ الاستعماري والتوسعي لكثير من الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي كفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا والبرتغال والجرائم البشعة التي ارتكبتها حول العالم من أجل زيادة النفوذ وبسط السيطرة الاقتصادية وتملك زمام قنوات التجارة، التي باتت من المعلومات المتداولة ومحط تساؤل لدى أجيال نشأت على المفاهيم الإنسانية وموضع مسائلة من حيث المسؤولية التاريخية لتلك الدول[1]. زد على ذلك أن التاريخ المعاصر لا يبدو بدوره متلازماً مع شعارات الإنسانية والحرية والعدالة، لا سيما والخطاب السائد حالياً حول المهاجرين واللاجئين والشعوب الشرقية والجنوبية وعودة النبرة العنصرية بل والممارسات المعبرة عن كراهية ونبذ للآخر ونفور منه. ومما لا شك فيه أن تحالف هذه الدول مع أنظمة استبدادية في مختلف أنحاء العالم ونكوصها عن شعاراتها تجاه حقوق الشعوب في الاستقلال والحرية والديمقراطية، وآخر ذلك المواقف الأوروبية حيال الربيع العربي ومن ثم الانقلاب عليه، كل ذلك يؤدي إلى حالة من المساءلة الداخلية الباعثة إلى حدوث انقسام عميق بين من يعتقد بأن القيم ينبغي أن تسبق المصالح وأن على أوروبا أن تقر بما ارتكبته من جرائم وأخطاء إما في ماضيها البعيد أو القريب، وبين من يؤمن بأن المصالح هي الحاكمة، وأن الدول الأوروبية ليس لديها ما يستوجب الاعتذار بل هي المتفضلة على الآخر والمستعلية عليه، ويعتقد كثير من المراقبين أن هذا الانقسام مرشح للتعمق لا للرأب.

وبشكل عام، فالمتابع للشأن الأوروبي يجد بأن حوادث العنف والمتصلة بشؤون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية تشهد تصاعداً من حيث الأعداد، وكذلك من حيث نوعية هذه الحوادث، ورغم أن أغلب الحوادث يقوم بها فرد أو أفراد قليلون وبأشكال تتسم بالعشوائية، فإن تعبيرات القلق المجتمعي الأوروبي تتقمص أحياناً صوراً أكثر تنظيماً وتنسيقاً تقوم بها فئات مجتمعية. آخر هذه الحوادث وأبرزها كانت تظاهرات فرنسا التي أشعلت البلد برمته وأحدثت هزة سياسية على صعيد القارة الأوروبية بأكملها، حيث إن حوادث كهذه غير معهودة بل وغير متوقعة، لا سيما من حيث الأمد والفترة الطويلة التي

(1) https://www.theguardian.com/world/2018/apr/16/belgium-comes-to-terms-with-human-zoos-of-its-colonial-past

شهدت هذه الأحداث، كما أن مستوى العنف والتخريب والدمار مستغرب ضمن السياق الأوروبي المعاصر، ولعل من أهم ما تمخضت عنه هذه الحوادث هي تراجع الحكومة الفرنسية عن سياسات اقتصادية كانت قد سنتها[1]، مما يوحي للمجتمع الفرنسي برمته، بل وربما المجتمعات الأوروبية كافة، أن هذا الأسلوب من التعبير عن الاعتراض والغضب (أي باستخدام العنف)، أسلوب ناجع وذو تأثير، مما يرشح وبقوة زيادة هذه الظواهر وتكررها.

(1) https://www.france24.com/en/20181208-live-hundreds-detained-paris-france-braces-new-anti-macron-riots

التوقعات لعام 2019

يمكن إجمال التوقعات الأبرز والمتعلقة بالملفات الأهم، وفقاً لما يلي:

أولاً: تعطل «بركزت»، وربما إلغاؤها تحت وطأة الضبابية الكبيرة المحدقة بالعملية برمتها والعودة إلى الشعب البريطاني لإجراء استفتاء جديد، مع استبعاد حصول السيناريو الأقسى، إلا أنه من المرجح بل المتوقع جداً أن يتم الإطاحة برئيسة الوزراء تيريزا ماي، ويرجح على إثره الدعوة لانتخابات برلمانية مبكرة من شأنها أن تسقط حزب المحافظين وتأتي بحزب العمال على رأس تحالف واسع مع قوى اليسار المختلفة.

ثانياً: ارتفاع حدة ظاهرة العنصرية والخطاب القومي الانعزالي وذلك من منصات يمينية متطرفة، بالإضافة إلى منصات أكثر قبولاً كجهات يمينية أو يسارية تقليدية. ومن شأن ذلك اتساع الهجمات التي تستهدف المسلمين والأقليات الإثنية والعرقية والدينية الأخرى، وربما تدفع بعض الحكومات إلى سن قوانين من شأنها حظر النقاب والحجاب وبعض الممارسات والشعائر الدينية الأخرى.

ثالثاً: المراقبون يشيرون إلى احتمال وقوع أزمة اقتصادية جديدة، بعضهم يتوقع أن تكون أقسى من تلك التي وقعت عام 2008، في حال حصول هذه التوقعات، فإن تغييرات كبيرة على حكومات الدول الأوروبية ستطرأ، وتشهد الساحة الأوروبية تحولاً كبيراً باتجاه اليمين السياسي الأيديولوجي.

رابعاً: ليس من المرشح عودة أوروبا لممارسة دور كبير وأساسي في منطقة الشرق الأوسط، إلا في حال الدفع ببعض الدول لملء الشاغر الذي تخلفه الولايات المتحدة ولأجل أداء دور الموازن للتأثير الروسي، كفرنسا وألمانيا في سورية خلال مرحلة التسوية، وفرنسا وبريطانيا والدول الإسكندنافية في اليمن خلال فترة التهدئة وتدفق الإغاثات والمساعدات الإنسانية، وفرنسا وإيطاليا في ليبيا في مرحلة التسوية السياسية.

خامساً: بناء على ما يحدث في أمريكا حيال احتمالات عزل الرئيس ترمب من عدمه، إبان نشر تفاصيل تقرير المحقق الخاص والمتوقع في مطلع عام 2019، فليس من المتوقع أن تنخفض حدة التشنجات بين أوروبا وحليفتها التقليدية، لا سيما حيال ملفات التجارة والجمارك والأمن والاتفاقية النووية الإيرانية والدور الروسي في المنطقة الأوروبية.

سادساً: مقابل تراجع الدور السياسي الأوروبي حيال الملفات الاستراتيجية، من المتوقع أن يتعاظم دور منظمات المجتمع المدني الأوروبية لا سيما تلك المختصة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة.

سابعاً: الأزمة الروسية في القرم غير مرشحة للحل خلال عام 2019، ولا يعتقد أن أوروبا ستلجأ إلى مواجهة عسكرية، هذا يعني أن الملف سيبقى مشرعاً ومحل ضغط وورقة تفاوض حيال قضايا أخرى، كالأزمة السورية مثلاً أو اتفاقيات توريد الطاقة والغاز.

التوصيات والمقترحات

- التواصل مع أهم دوائر صنع القرار الأوروبية من دول إلى الاتحاد الأوروبي لأجل التعرف على رؤية أوروبا إزاء الملفات الأهم، ولأجل العمل على ترشيد وتوجيه تلك الرؤية والسياسات المبنية عليها.
- التواصل مع المراكز الفكرية والدراسات والبحث الأهم المعنية بالشأن الأوروبي سعياً للتعرف على الطروحات الاستراتيجية على الأصعدة الفكرية والسياسية والاقتصادية والأمنية، والاستفادة منها في تشكيل تصور دقيق حول دور أوروبا وأثرها في القارة وفي الأقاليم المحيطة.
- متابعة ما يتعلق بالوضع الاقتصادي العالمي والأوروبي على وجه الخصوص، ودراسة تداعيات حصول أزمة اقتصادية جديدة على الملفات الأهم.
- إقامة سلسلة ندوات تحت عنوان «ما المطلوب من أوروبا؟»، ودراسة الملفات الكبرى ودور أوروبا الحالي ودورها المرجو وسبل الوصول إليه.